

سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف لإبراهيم بن محمد المعروف بعصام الدين الإسفرايني (ت951هـ)
دراسة وتحقيق

أ.م.د. مصطفى كامل أحمد

أ.م.د. بيان محمد فتاح

كلية الآداب/ جامعة الأنبار

A Question and an Answer about Ibraheem Bin Ahmed's (Known as Isam Al-Dean Al-Isfrayni) Al-Maksood Bel Sarf (What is Meant by Morphology)

Asst. Prof. Dr. Mustafa Kamil Ahmed

Asst. Prof. Dr. Bayan Muhammad Fattah

College of Arts / University of Al-Anbar

bayanmo20@gmail.com

Abstract

Al-Maksood Bel Sarf (What is Meant by Morphology) which is reported to be Al-Imam Abi Hanifa Al-Numan's is considered one of the most important books in morphology. Al-Isam Al-Isfrayni (died in 951 A.D.) explained it in a way differs from other explanations. He changed the information of the book into the form of a question and an answer. Accordingly, the title of the book A Question and an Answer in what is meant by morphology.

الملخص

يعد كتاب المقصود في الصرف المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان أحد المتون الصرفية المهمة التي نالت حظاً من العناية والاهتمام من لدن العلماء والمحققين، وكان من بين هؤلاء الشراح العصام الإسفرايني المتوفى (951هـ) الذي تناوله بطريقة لطيفة مختلفة عن سابقه ولاحقيه، فجعل عبارات المقصود وأمثله ومثله في هيئة أسئلة وألحق كل سؤال منها بجواب مختصر، وأطلق على الكتاب عنواناً مطابقاً للمضمون (سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف)، وقد وقف الباحثان على خمس نسخ مخطوطة لهذا الكتاب، فأثرا تحقيقه لأهميته وفضله في هذا الباب، ومن الله تعالى التوفيق.

المقدمة

يُعدُّ كتاب المقصود في الصرف المنسوب إلى أبي حنيفة النعمان بن ثابت (ت150هـ) أحد المتون الصرفية المهمة التي اشتهرت مدةً طويلة⁽¹⁾ بين الدارسين لعلوم اللغة العربية؛ لذلك كثر اهتمام العلماء به، فشرحوه شروحاً كثيرة، ونظموه، وكتبوا عليه الحواشي والتعليقات... إلى غير ذلك من المؤلفات التي اعتنت به.

وإسهاماً منا في إبراز واحد من هذه الجهود، وإحياءً لمؤلف من المؤلفات التي تتعلّق بكتاب المقصود، ولأهميّة موضوعه أقدمنا على تحقيق أحدها ونشره.

ومن العلماء الذين توجّه اهتمامهم نحو كتاب المقصود إبراهيم بن محمد المعروف بعصام الدين الإسفرايني (ت951هـ)، إذ ألف كتاباً على طريقة السؤال والجواب عن كتاب المقصود، اعتنى به في التعليق عامّة وبالعمل الصرفية خاصّة، وقد وقع اختيارنا على هذا الكتاب لتحقيقه ودراسته، فوقفنا على خمس نسخ مخطوطة منه حصلنا عليها من مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث تسهم بمجموعها في إظهار النص كما أراده المؤلف.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على قسمين، اعتدينا في القسم الأول بالكلام على مؤلف المقصود من هو؟ والمنهج المتبع في المقصود، وتعداد المؤلفات التي اعتنت به، وكذلك دراسة عن الإسفرايني وكتاب (سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف)،

(1) ما زال هذا الكتاب إلى الآن من المناهج المقررة في المدارس الإسلامية في العراق.

وتوثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، ووصف نسخه المخطوطة. وأما القسم الثاني فكان من نصيب النص المحقق، وقد حققناه على وفق منهج تحقيق النصوص المعروف.

القسم الأول: الدراسة

الفصل الأول: تعريف بمؤلف المقصود وكتاباه

المبحث الأول: من مؤلف كتاب المقصود في الصرف؟

اختلف العلماء في مؤلف كتاب المقصود ولم تتفق كلمتهم في تعيينه، وممن وقفنا له على كلام في ذلك أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده (ت968هـ)، إذ يقول: «ومما اشتهر في ديارنا مختصرٌ مسمى بالمقصود، لم نقف على مصنفه إلا أنه كتابٌ مبارك مشهور بأيدي الناس اليوم، وعليه شروحٌ مفيدة مشهورة عند أبناء الزمان»⁽¹⁾.

وجاء في خاتمة كتاب إمعان الأنظار للبركوي (ت981هـ): «هذا آخر ما كتبه الفقير محمد بن بير علي البركوي - غفر الله تعالى له ولجميع المؤمنين - من شرح كتاب المقصود للإمام الأعظم الهمام الأفخم سراج الأمة ومقتدى الأئمة أبي حنيفة الكوفي...»⁽²⁾»⁽³⁾.

وقال صاحب المطلوب: «... وبعد، فإنَّ الشيخ العالم الفاضل قدوة مشايخ الطريقة وصاحب لاحب الحق والحقيقة لما ألف الكتاب الموسوم بالمقصود التصريفية...»⁽⁴⁾. ولم يصرح باسمه.

وقال مصطفى بن عبد الله الشهير بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت1067هـ): «المقصود في التصريف، اختلف في مؤلفه، فقيل: للإمام الأعظم. وقيل: لغيره. وجزم المولى محمد بن بير علي المعروف ببركلي في شرحه المسمى بإمعان الأنظار⁽⁵⁾ بالأول»⁽⁶⁾.

ونقله عنه يوسف إلياس سركيس (ت1339هـ) في كتابه (معجم المطبوعات)⁽⁷⁾.

وقال عبد اللطيف زاده (ت1078هـ): «المقصود في الصرف لم أقف على مؤلفه»⁽⁸⁾.

وقال عيسى السبروي: «... وبعد: فلما شرع أخَّ أعزَّ مودود في دراسة كتاب المقصود المنسوب إلى قدوة أئمة الشريعة نعمان المكتى بأبي حنيفة طيب الله مضجعه ويرد مهجعه...»⁽⁹⁾.

ورود في كتاب اكتفاء القنوع لإدوارد كورنيليوس فاندريك (ت1313هـ) ما يأتي: «المقصود للإمام يوسف⁽¹⁰⁾ الحنفي. وقيل: بل للإمام الأعظم»⁽¹¹⁾، وورد فيه أيضاً: «المقصود المنسوب للإمام الأعظم»⁽¹²⁾.

وقال كارل بروكلمان (ت1376هـ): «ونسب إليه بعض المتأخرين كتاب المقصود في الصرف - سيأتي في ترجمة محيي الدين البركاوي⁽¹³⁾ في الكتاب الثالث...»⁽¹⁴⁾.

وقال الجبراني (ت بعد 1389هـ) في شرحه نظم متن المقصود:

وخيَّر ما أُلِّفَ في ذا الشَّانِ مَخْتَصِرٌ الْمُعْظَمُ النُّعْمَانِ

(1) مفتاح السعادة ومصباح السيادة: 136/1.

(2) الإمام أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت، توفي سنة (150) من الهجرة، وهو غني عن التعريف. وينظر: سير أعلام النبلاء: 390/6.

(3) إمعان الأنظار: 2، وينظر: إزالة القيود: 4، 12.

(4) المطلوب: 2.

(5) تقدم نقل كلامه آنفاً.

(6) كشف الظنون: 1806/2.

(7) ينظر: معجم المطبوعات: 304/1.

(8) أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون: 289/1.

(9) روح الشروح: 2.

(10) هكذا وقع فيه، ولعله يقصد أبا يوسف يعقوب بن إبراهيم تلميذ أبي حنيفة المتوفى سنة (182) من الهجرة. ينظر: سير أعلام النبلاء: 535/8.

(11) اكتفاء القنوع: 310.

(12) المصدر نفسه: 311.

(13) هو محمد بن بير علي البركوي (ت981هـ) صاحب إمعان الأنظار الذي تقدّم ذكره.

(14) تاريخ الأدب العربي: 244/3. وقال أيضاً: «لا توجد كتب صحيحة النسبة إلى أبي حنيفة، وإن انتشرت الكتب التالية منسوبة إليه». ثم ذكرها وذكر منها كتاب المقصود. ينظر: تاريخ الأدب العربي: 237/3.

قيل: المراد بأبي حنيفة إمام الأئمة المشهور صاحب المذهب... وقيل: المراد بأبي حنيفة هنا غير الإمام المشهور⁽¹⁾، وهو الأقرب، فقد قال في الفتح الرحمانى بعد أن ذكر مؤلفات أبي حنيفة - رحمه الله - وذكر منها متن المقصود، ثم قال: «إن نسبة المختصر المذكور إلى الإمام أبي حنيفة صاحب المختصر المذكور غير أبي حنيفة الإمام المشهور. وقد قال الأكثر: إن واضع العلم المذكور هو معاذ بن مسلم الهراء⁽²⁾... وهو أيضاً بعد الإمام باتفاق. وقيل: واضعُه هو الإمام علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - وعليه فلا يبعد نسبة المختصر إلى أبي حنيفة صاحب المذهب كما لا يخفى»⁽³⁾.

وقال فؤاد سزكين عن كتاب المقصود: «وهذا الكتاب نُسب إلى أبي حنيفة في زمن متأخر»⁽⁴⁾.

وقال أبو عبد الرحمن القادسي في شرحه لبيت نظم المقصود:

قد تمَّ ما رُمنا من المقصودِ فاعذِرْ حديثَ السنِّ يا ذا الجودِ

«أي: قد تمَّ هذا النظم على ما طلبناه من كتاب (المقصود في الصرف) المنسوب لأبي حنيفة - رحمه الله تعالى - وإن كانت النسبة لا تصح لأبي حنيفة؛ لأنَّ علم الصرف لم يكن آنذاك قد تحددت مسأله هذا التحديد المذكور في الكتاب»⁽⁵⁾. وذكر الشيخ أحمد بن عمر الحازمي أن كتاب المقصود نُسب إلى أبي حنيفة - رحمه الله - ولا تصح نسبته؛ لأنَّ أسلوبه وطريقته تتناسبان القرن السادس والسابع وما بعده، ولا يُعرف لأبي حنيفة - رحمه الله - كتاب مستقل في علم النحو والصرف وإن كان له كلام في النحو وغيره، ولكن ذكر أنَّ هذا الكتاب قد ألفه بعض الأتراك⁽⁶⁾ الأحناف ونسبه إلى أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - من أجل أن يشتهر؛ ولذلك كثرت عليه الشروح والحواشي ونُظِمَ أكثر من نظم... إلى أن قال: إذن المقصود هذا مجهول المصنف، يعني مصنّفه غير معروف⁽⁷⁾.

وذكر الحازمي أيضاً في كتاب آخر أنَّ كتاب المقصود منسوب إلى أبي حنيفة وهو بريء منه، وقد وضعه أحد الأتراك المتعصبين لمذهب أبي حنيفة، ونسبه إليه لكي يروج ويلقى القبول بين الناس⁽⁸⁾. فمن العرض السابق يتضح أنَّ عدداً من العلماء يرون أنَّ كتاب المقصود مجهول المؤلف، ومنهم من يرى أنَّ أحدهم وضعه ونسبه إلى أبي حنيفة، وإن كانوا لم يعينوا اسم الواضع له، وذهب بعضهم إلى صحة نسبته إلى أبي حنيفة، في حين ذكر بعضهم أنه لأبي يوسف تلميذ أبي حنيفة، ويرى آخرون أنه لأبي حنيفة آخر غير صاحب المذهب المشهور ولكنهم لم يبيّنوا من هو المراد؟ والذي نراه ولا نشكُّ فيه أنَّ كتاب المقصود لا تصح نسبته إلى أبي حنيفة ألبتة؛ لأنَّ علم الصرف لم يكن في تلك المرحلة قد تحددت مسأله هذا التحديد المذكور في كتاب المقصود، فضلاً عن أنَّ أسلوب المصنف لا ينتمي إلى مراحل التأليف المتقدمة، فهو أسلوب يتسم بالسهولة والوضوح الذي يمكن من خلاله أن نقدر تاريخ تأليفه في القرن السابع الهجري؛ وذلك لأنَّ شرحاً من شروح المقصود من تأليف ابن دانيال المتوفى سنة 710هـ ينتمي إلى بدايات القرن الثامن الهجري.

(1) لم يبيّن من هو المقصود بذلك، ولعله أراد أن هذا المؤلف هو سميّ أبي حنيفة النعمان.

(2) توفي سنة 187 من الهجرة. ينظر: إنباه الرواة: 289/3.

(3) فتح الودود شرح اللؤلؤ المنصود نظم متن المقصود: 14، 15.

(4) تاريخ التراث العربي: 32/3.

(5) عون المعبود في شرح نظم المقصود في الصرف: 89.

(6) لم يبيّن من هو؟

(7) ينظر: شرح نظم المقصود: الشريط الأول. ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ الحازمي ذكر في شرحه هذا أنَّ كتاب المقصود قد حققه الدكتور عبد الله عبد الكريم بّجاد حسن، وأثبت في دراسته أنَّ المقصود لا تصح نسبته إلى أبي حنيفة. ولم نقف على هذا الكتاب المحقق على الرغم من مخاطبة كثير من الأساتذة المتخصصين في جامعات السعودية والكويت ومصر.

(8) ينظر: شرح المفتاح في التصريف لعبد القاهر الجرجاني: الشريط الأول.

ومن أسباب ترجيح كون المقصود ليس من تأليف الإمام الأعظم أبي حنيفة زيادةً على ما ذكر من أدلة أنّ طريقة تأليف المتون المختصرة لم تكن معروفة آنذاك.

ومما يرجح ذلك أيضاً أنّ كثيراً من مصطلحات كتاب المقصود لم تكن معروفة عند سيبويه ولا عند المبرد ولا عند ابن السراج، وإنما اصطلاح عليها العلماء في مرحلة تالية في التأليف الصرفي، ومن بين هذه المصطلحات، المصدر الميمي، والفعل المثال والأجوف والناقص، واللفيف المقرون واللفيف المفروق. فلو بحث أحد في المؤلفات المذكورة لم يجد لها ذكراً ألبتة.

ويبدو في أغلب الظن أنّ مؤلف المقصود هو أحد العلماء الأتراك الأحناف كما ذكر الشيخ الحازمي؛ لأنّ المذهب الحنفي هو السائد في تركيا، وأهله يعظّمون الإمام أبا حنيفة ويتبرّكون به، فلذلك قال عنه طاش كبري زاده: إنه كتاب مبارك، وقال أيضاً: ومما اشتهر في ديارنا، أي: في تركيا⁽¹⁾، ونحسب أنّ هذا العالم يكنى بأبي حنيفة، فثبتت هذه الكنية في إحدى نسخ الكتاب المخطوطة، فظنّ الناس أنها من تأليف أبي حنيفة النعمان صاحب المذهب المشهور، ومما قاد إلى تأكيد هذه الشبهة أنّ المؤلف لم ينقل نصّاً عن أحد من العلماء، فلو أنه نقل عن الخليل أو سيبويه أو الكسائي أو الفراء لما تبادر إلى الأذهان الشكّ في أنّ المؤلف ليس أبا حنيفة المشهور، ولعلّه فعل ذلك قصداً لينال نصيبه من الشهرة، فكان له ما أراد.

المبحث الثاني

منهج المؤلف في كتاب المقصود في الصرف

لم يصرح المؤلف بالمنهج الذي اتبعه في كتابه، ولكن من خلال دراسة الكتاب يمكن تحديد منهجه على النحو الآتي:

1. تتعلق أغلب موضوعات الكتاب بتصريف الأفعال؛ لذلك يُعدّ المقصود من المتون الصرفية التي تبحث في تصريف الأفعال⁽²⁾.
2. افتتح كتابه بالبسملة والحمدلة والصلاة على النبي محمد وآله وصحبه⁽³⁾.
3. ذكر مقدمة قصيرة بيّن فيها أنّ اللغة العربية وسيلة إلى العلوم الشرعية، وأنّ أحد أركان علوم اللغة العربية التصريف؛ لأنّه به يصير القليل من الأفعال كثيراً⁽⁴⁾.

4. قسّم كتابه على خمسة موضوعات رئيسة⁽⁵⁾ تشتمل على عدّة مباحث، تناول في الموضوع الأول أبنية الأفعال، وقد بدأه بقوله: «الأفعال على ضربين: أصليّ وذو زيادة»⁽⁶⁾، بحث فيه الثلاثي المجرد، والرباعي المجرد، والملحق بالرباعي، والمزيد على الثلاثي والرباعي.

ووسم الموضوع الثاني بقوله: «فصل في الوجوه التي اشتدّت الحاجة إلى إخراجها من المصدر»⁽⁷⁾، تناول فيه المصدر، والماضي، وهمزة الوصل، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، واسم المفعول، ومبالغة اسم الفاعل.

في حين كان عنوان الموضوع الثالث: «فصل في تصريف الأفعال الصحيحة»⁽¹⁾، بحث فيه جموع اسم الفاعل، وجموع اسم المفعول، ونونّي التأكيد (الثقيلة والخفيفة)، وحذف همزة (أفعل)، وتصريف (أذكر، وأثقل).

(1) في الأعلام: 127/4 أنّ طاش كبري زاده تركي الأصل، نشأ وتأدب وتفقه في أنقرة، وتقل في البلاد التركية مدرّساً للغة والحديث وعلوم العربية.
(2) قال البركوي في تعليقه على قول صاحب المقصود: (فصل في تصريف الأفعال الصحيحة): «لما كان معظم الأبحاث في هذا الباب والمقصود الأصلي تصريف الأفعال... اقتصر عليه هاهنا وإن بيّن في هذا الفصل تصريف الفاعل وغيره». إمعان الأنظار: 39. وقال السبروي معلقاً على قول صاحب المقصود: (الأفعال على ضربين): «... وإنما خصّ الأفعال بالذكر مع أنّ الاسم أيضاً مشتمل على ضربين؛ لقلة البحث عنه في هذا المختصر، وأما الحرف فلا يُبحث عنه في الصرف لعدم تصريفه». روح الشروح: 9. وقال صاحب المطلوب معلقاً على قول صاحب المقصود: (الأفعال على ضربين): «... وإنما لم يذكر الحروف لعدم تصريفها، ولم يذكر الأسماء أيضاً مع أنّ لها تصريفاً من التوحيد والتنثية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتصغير والنسبة؛ لأنه أراد بيان حصر الأفعال لا حصر الأسماء». المطلوب: 9.

وقال الحازمي: «... لأنّ بحث كتاب المقصود هو الأفعال وتصريفها وما يلتحق بها، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر الميمي إلى آخره، هذه تعتبر من الفروع في فن الصرف، والأصل في الفعل؛ لذلك من اتقن الفعل وتصريفاته فقد حاز قصب السبق في فن الصرف». وقال أيضاً: «المقصود هذا مبحثه في تصريف الأفعال وأنواعها المختلفة وما يتعلق بها كاسمي الفاعل والمفعول واسمي الزمان والمكان». شرح نظم المقصود: الشريط الأول.

(3) ينظر: المقصود: 40.

(4) ينظر: نفسه: 40.

(5) رتب صاحب إزالة القيود عن ألفاظ المقصود موضوعات الكتاب ترتيباً حسناً، مما جعله سهل المنال. تنظر مقدمته: 13.

(6) المقصود: 40.

(7) المقصود: 40، وينظر: إمعان الأنظار: 20، وروح الشروح: 20، والمطلوب: 21.

وأما الموضوع الرابع فقد عنوانه بقوله: «فصل في الفوائد»⁽²⁾، تناول فيه عدّة موضوعات هي: تعدّي اللزوم، ولزوم المتعدّي، ومعاني (فاعلٌ وتفاعلاً)، وتاء الافتعال وقاؤه، وبيان أحرف الزيادة، ومعرفة المتعدي واللازم من الرباعي والخماسي والسداسي، ومعاني همزة (أفعل)، ومعاني سين (استفعل)، وأحرف العلة وموقعها من الفعل، وتعريف الأجوف والناقص واللفيف المقرون والمفروق، والمضاعف والمهموز والصحيح.

وسمّي الموضوع الخامس: «باب المعتلات والمضاعف والمهموز»⁽³⁾، بحث فيه المعتلات وتصريفاتها في الفعل وهي: (الأجوف، والناقص، والمثال، واللفيف المقرون والمفروق)، والمضاعف، والمهموز.

ثم ختم كتابه بقوله: «والحمد لله على التمام»⁽⁴⁾.

5. لم يذكر من الشواهد السماعية إلا آية واحدة فقط⁽⁵⁾، في حين ترددت فيه الأمثلة المصنوعة⁽⁶⁾.

6. تردد في كتابه ذكر القياس، واستعمال العلل والتعليل⁽⁷⁾.

7. خلا الكتاب من ذكر الموارد سواء أكانت أعلاماً أم كتباً.

8. خلا الكتاب من ذكر مسائل الاختلاف.

9. اتسم الكتاب بالإيجاز والاختصار الذي تتصف به المتون.

10. لم يصرّح المؤلف باختياراته، ولكن يمكن فهمها واستنباطها من خلال كلامه، مثال ذلك اختياره أنّ المصدر هو أصلٌ في الاشتقاق، وهذا رأي البصريين، في حين يرى الكوفيون أنّ الفعل هو أصل الاشتقاق، ويُفهم هذا من قول المؤلف: «فصلٌ في الوجوه التي اشتدّت الحاجة إلى إخراجها من المصدر»⁽⁸⁾. وذلك واضح في قوله: «إلى إخراجها من المصدر».

11. للمؤلف مصطلحات واستعمالات خاصة في كتابه، كاستعمال مصطلح المعروف⁽⁹⁾ للمبني للفاعل، ومصطلح المجهول⁽¹⁰⁾ للمبني للمفعول.

ومن ذلك عدم تفرقة بين الصحيح والسالم، فهما عنده مترادفان⁽¹¹⁾، والأمر كذلك عند صاحب مراح الأرواح⁽¹²⁾، في حين فرّق بينهما غيره من الصرفيين، إذ يجعلون الصحيح أعمّ من السالم، فهم يرون أنّ أقسام الفعل الصحيح هي: السالم والمهموز والمضعّف، فالسالم عندهم قسم من الصحيح⁽¹³⁾.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً استعماله مصطلح الغابر للدلالة على الفعل المضارع⁽¹⁾، وهذا المصطلح تداوله بعض الصرفيين على قلة كالجرجاني في المفتاح⁽²⁾ والميداني في نزهة الطرف⁽³⁾، وهو غير متداول في المؤلفات النحوية والصرفية إلا في النزر اليسير، ولفظة الغابر من ألفاظ الأضداد⁽⁴⁾ التي يُراد بها الماضي والباقي (المضارع).

(1) المقصود: 41، وينظر: إمعان الأنظار: 39، وروح الشروح: 39، والمطلوب: 39.

(2) المقصود: 43-44، قال السبروي معلقاً على قوله: (فصل في الفوائد): «المتعلقة بالأفعال السابقة، فكان ما ذكره في هذا الفصل تتمّة لما سبق؛ فلذا أحره».

روح الشروح: 62.

(3) المقصود: 44-46، وينظر: روح الشروح: 76.

(4) المقصود: 46.

(5) ينظر: نفسه: 44، إذ قال: «وإنّ كان ما قبلها حرفاً ساكناً يجوز تركها على حالها، ويجوز نقل حركتها إلى ما قبلها، مثاله قوله تعالى: {وسلّ القرية} والأصل: {وأسأل القرية} [سورة يوسف: من الآية 82]، فقلّبت حركة الهمزة إلى السين، فحذفت الهمزة لسكونها وسكون اللام بعدها، وقد فرئ بإثبات الهمزة وتركها».

(6) ينظر: المقصود: 41، 42، 43.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 40، 44، 46.

(8) المصدر نفسه: 40، وينظر: روح الشروح: 20، وإزالة القيود: 32-33.

(9) ينظر: المقصود: 41.

(10) ينظر: المصدر نفسه: 41.

(11) ينظر: المصدر نفسه: 43، 44.

(12) ينظر: مراح الأرواح: 1، إذ قال مصنفه: «اعلم أسعدك الله أنّ الصرّاف يحتاج في معرفة الأوزان إلى سبعة أبواب: (الصحيح، والمضاعف، والمهموز، والمثال، والأجوف، والناقص، واللفيف)». وقال ابن كمال باشا في شرح المراح: 7: «ولعدم الفرق بين الصحيح والسالم عند المصنف عرف الصحيح بقوله: (الصحيح: هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة ولا تضعيف ولا همزة)». وينظر: مراح الأرواح: 1.

(13) ينظر: شرح الشافية للرضي: 27/1، وشرح تصريف العزي للتقازاني: 138، وروح الشروح: 76، والمطلوب: 10، 76.

12. ذهب في بعض المسائل مذهباً مخالفاً لما عليه الجمهور، كحكمه بأن مصدر الفعل الثلاثي سماعي⁽⁵⁾.
13. أخذت على الكتاب عدّة مآخذ نبّه عليها شراح الكتاب⁽⁶⁾.

المبحث الثالث

عناية العلماء بكتاب المقصود⁽⁷⁾ في الصرف⁽⁸⁾

اعتنى بهذا الكتاب عدد من العلماء عناية فائقة⁽⁹⁾، وقد تنوعت تأليفهم عن هذا الكتاب ما بين شرح⁽¹⁰⁾ وحاشية وتعليق ونظم... وغير ذلك، وسنذكر في هذا الثبوت ما وقفنا عليه مما لحق هذا الكتاب من مؤلفات⁽¹¹⁾، وفيما يأتي سردها، وهي مرتّبة بحسب التسلسل الهجائي:

1. إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف (مطبوع)، للدكتور عبد الملك عبد الرحمن السعدي (معاصر).
2. إمعان الأنظار على المقصود⁽¹²⁾ (مطبوع)⁽¹³⁾، لزين الدين⁽¹⁴⁾ محمد بن بير علي المعروف ببركلي⁽¹⁵⁾ (ت 981هـ)⁽¹⁶⁾.
3. إيضاح متن المقصود والبناء⁽¹⁷⁾ (مخطوط)، لعبد العزيز بن سالم السامرائي (ت 1393هـ)⁽¹⁸⁾.
4. تكملة المقصود (مطبوع)⁽¹⁹⁾، مؤلفه مجهول.
5. حواشي على كتاب المقصود (مخطوط ولدينا نسخة منه)⁽²⁰⁾، لمحمد طاهر بن محمد بن بسيم الوديني (ت بعد 1316هـ).
6. الدر المنقود في شرح المقصود (مخطوط ولدينا نسخة منه)⁽²¹⁾، لحسن⁽²²⁾ بن إسماعيل السرماري (ت 1040هـ)⁽¹⁾.

- (1) ينظر: المقصود: 40.
- (2) ينظر: المفتاح في الصرف: 53.
- (3) ينظر: نزّه الطرف: 4.
- (4) ينظر: الأضداد للأصمعي: 58، والأضداد لأبي بكر ابن الأنباري: 129، والأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي: 331-332، والمطلوب: 11.
- (5) ينظر: المقصود: 40، وتتنظر المسألة في هامش التحقيق من هذا الكتاب.
- (6) ينظر: إمعان الأنظار: 40، 73، وروح الشروح: 19، والمطلوب: 21، 38.
- (7) طبع المقصود عدة طبعات، ينظر عنها: معجم المطبوعات: 304/1، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع: 235/2. وقد طبع بتحقيق الشيخ عبد العزيز بن سالم السامرائي في مطبعة العاني سنة 1957 بعنوان (متن المقصود في فن الصرف)، وحققه الدكتور عبد الله عبد الكريم بجاد حسن باسم المقصود في علم الصرف، نشر مطبعة ومكتبة الأهداف، نقلاً عن الشيخ الحازمي في شرح نظم المقصود: الشريط الأول. ونشر أيضاً بتحقيق وتعليق: أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المغيني بعنوان (بذل المجهود على المقصود)، نشر دار الرضا، مصر، ط1، 2002.
- (8) في بعض المصادر المطبوعة والمخطوطات يُزاد على كلمة (المقصود) عبارة (في التصريف)، وأحياناً (في الصرف)، وأحياناً (في علم الصرف)، وأحياناً (في فن الصرف). ينظر: كشف الظنون: 1806/2، ومعجم المطبوعات: 304/1، وخزانة التراث: 970/1، 298/2، 453، 217/4، 541، 147/56، 244/11... إلخ.
- (9) لأنه كما يُقال: بحسب فائدة الشيء تكون العناية به؛ وذلك لمكانة هذا الكتاب عند أهل العلم وطلبته.
- (10) وهي متفاوتة، فمنها المبسوط، ومنها المتوسط، ومنها المختصر.
- (11) ممن كانت له عناية بجمع ذلك الكتب الأتية: كشف الظنون: 1807/2، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان: 389/9 (نقلاً عن جامع الشروح والحواشي: 1821/3)، ومصادر علم التصريف متوناً وشروحاً وحواشي: 199-200، وجامع الشروح والحواشي: 1820/3-2823، وقد كان أكثرهم جمعاً الأخير منهم، وقد زدنا على ما ذكره عدّة مؤلفات تُعرف من خلال الموازنة بين ما جمعه وتبيّنا هذا.
- (12) هكذا العنوان في المطبوع من الكتاب، وورد في بعض المصادر باسم: إمعان الأنظار شرح المقصود، وإمعان الأنظار في شرح المقصود. ينظر: خزانة التراث: 481/55، وكشف الظنون: 1806/2، 1807، وهدية العارفين: 252/2، والأعلام: 61/6.
- (13) ينظر: معجم المطبوعات: 610/2.
- (14) في بعض المصادر: (محيي الدين)، وفي بعضها: (تقي الدين).
- (15) ويقال له أيضاً: البركوي، والبيركلي، والبركي، ووقع في خزانة التراث: 830/30 (البرغوي).
- (16) ينظر: كشف الظنون: 1806/2، 1807، وهدية العارفين: 252/2، والأعلام: 61/6.
- (17) هو متن بناء الأفعال، ويطلق عليه اختصاراً: (البناء)، وهو مختصر مشهور في تصريف الأفعال، مؤلفه مجهول، ومنهم من ينسبه إلى عبد الله الدنقزي (من علماء القرن التاسع الهجري)، وهو مطبوع وعليه شروح. ينظر: كشف الظنون: 255/1، واكتفاء القنوع: 310-311، ومعجم المطبوعات: 1998/2، ونزّه الطرف للمجاوي (مقدمة المحقق: 5)، ومقدمة إزالة القيود: 5، ومقدمة المهدب في علم الصرف: 44. ولا بدّ من الإشارة إلى أن متن البناء المذكور قد نُسب في خزانة التراث إلى علي الدنقزي (ت 1038هـ). ينظر: خزانة التراث: 973/1، 295/2، 951، 912/4، 291/5... إلخ ومواضع كثيرة جداً.
- (18) ينظر: تاريخ علماء الفلوجة: 88.
- (19) ينظر: معجم المطبوعات: 304/1، وقد وصف هذا الكتاب بأنه رسالة مطبوعة في الإستانة سنة 1324هـ.
- (20) ذكر مؤلفه أنه فرغ من تحشية الكتاب سنة 1316هـ، ولا بد من الإشارة إلى أنّ كتاب المقصود وحواشيه هذه موجودة في ضمن كتاب اسمه (مجموعة الصرف)، وهي تحتوي على عدّة متون صرفية مشهورة: المراح، والعزّي، والمقصود، والبناء، والأمثلة. وقد اعتمد في تحشيتها على المقصود على عدّة كتب ذكرها في مقدمة المجموعة: المطلوب، وإمعان الأنظار، وروح الشروح، والمنصود، والشكرية.
- (21) هي نسخة مصورة عن الأصل في مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات برقم 3905، وينظر: جامع الشروح: 1822/3.
- (22) في إيضاح المكنون: 452/1 (حسين) بدل (حسن).

7. روح الشروح على المقصود⁽²⁾ (مطبوع)⁽³⁾، لعيسى أفندي السبروي⁽⁴⁾.
8. سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف (مخطوط)⁽⁵⁾، لأبي إسحاق عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفرايني (ت951هـ)⁽⁶⁾، وهو ما حققناه في هذا العمل.
9. شرح المقصود، لأبي بكر زين الدين محمد بن عبد الرحمن⁽⁷⁾ بن أبي بكر العيني (ت893هـ)⁽⁸⁾.
10. شرح المقصود (مخطوط)⁽⁹⁾، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن عماد الأقفهسي (ت808هـ)⁽¹⁰⁾.
11. شرح المقصود في التصريف (مخطوط ولدينا نسخة منه)⁽¹¹⁾، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن خليل بن دانيال الخزاعي الحكيم الموصلية (ت710هـ)⁽¹²⁾.
12. شرح المقصود، لأبي المنتهى شهاب الدين أحمد بن محمد المغنيساوي (ت نحو 1090هـ)، بالتركي⁽¹³⁾.
13. شرح المقصود (مخطوط)⁽¹⁴⁾، لشمس الدين أحمد بن عبد الله الشهير بديكقوز (ت نحو 860هـ)⁽¹⁵⁾.
14. شرح المقصود (مطبوع)⁽¹⁶⁾، لعمر بن عسكر الحموي (ت بعد 1009هـ)⁽¹⁷⁾.
15. شرح المقصود، لمحمد بن القاضي عوض الباليكسري المعروف بثنائي (ت نحو 974هـ)⁽¹⁸⁾.

- (1) ينظر: كشف الظنون: 1807/2، وهدية العارفين: 292/1، وإيضاح المكنون: 452/1، ومعجم المؤلفين: 207/3. وذكر صاحب هدية العارفين هذه الترجمة مرتين: أولاً كما تقدم أنفاً، والمرة الأخرى بلفظ: (حسين بن حسن بن إسماعيل السمراري). ينظر: هدية العارفين: 322/1، وهما واحد.
- (2) هكذا العنوان في المطبوع من الكتاب، وفي إيضاح المكنون: 586/1: «روح الشروح في شرح المقصود من علم الصرف»، وقد ذكر المؤلف عنوان الكتاب في مقدمته فقال: «وسميتُ بروح الشروح» من غير زيادات. روح الشروح: 2، وورد أيضاً هذا الاسم على صفحة إحدى نسخ روح الشروح المخطوطة التابعة لمعهد دراسات الثقافة الشرقية في جامعة طوكيو. ويبدو أن هذا هو العنوان الصحيح الذي تبنته المؤلف.
- (3) أحال صاحب جامع الشروح والحواشي 1822/3 هذا الكتاب على فهرس كوبريلي: 294/3. ثم ذكر مخطوطات الكتاب ولم يشر إلى أنه مطبوع. فهل هذان الكتابان واحد أو ماذا؟ والظاهر أنهما واحد؛ لأنه ذكر من أول مقدمة المخطوط كلاماً هو نفسه موجود في المطبوع.
- (4) في معجم المطبوعات: 610/1، 1402/2: (السبروي) بالياء المثناة من تحت، على حين ورد في إيضاح المكنون: 586/1 وغيره ممن نقل عنه بالياء الموحدة. وتجدر الإشارة إلى أن صاحب روح الشروح هذا قد ورد في اسمه ولقبه اختلافات بين أصحاب الفهارس والترجمة، ففي هدية العارفين: 267/12 ورد باسم: «محمد بن مصطفى التيره وي... المعروف بالعيشي»، ومثله في معجم المؤلفين: 25/12، وذكره في معجم المؤلفين في موضع آخر: 143/9 بلفظ (التبروي)، وذكره في موضع 110/11 ولم يذكر له هذه النسبة، إن صنيع صاحب معجم المؤلفين يشعر بأن هذه الأسماء لثلاثة أشخاص، ولكنه في الواقع واحد فقط. وذكر صاحب جامع الشروح: 1822/3 اسم المؤلف على النحو الآتي: «محمد أفندي العيشي التبروي المتوفى سنة (1061هـ)» في أثناء كلامه على كتاب روح الشروح. ولا بد من التنبيه على أن إسماعيل باشا البغدادي وعمر رضا كحالة عندما ترجما له لم يذكرنا روح الشروح في ضمن مؤلفاته. ولكن يبقى السؤال: لماذا هذا الاختلاف في اسم المؤلف؟ فهل دخل التحريف واحداً منها؟ لا دليل عندنا على ذلك الآن. وقد اطلعنا على ثلاث نسخ مخطوطة من كتاب روح الشروح نسختان منها في جامعة الملك سعود، والثالثة في معهد دراسات الثقافة الشرقية بجامعة طوكيو، ولم ننفق فيها على اسم المؤلف، لا في صفحة العنوان ولا في مقدمة الكتاب.
- (5) سيأتي الحديث عنه لاحقاً.
- (6) ينظر: شذرات الذهب: 291/8، وهدية العارفين: 26/1، وسيأتي الحديث عنه في مبحث مفرد.
- (7) في بعض المصادر: (عبد الله) بدل (عبد الرحمن).
- (8) ينظر: كشف الظنون: 1807/2، وهدية العارفين: 215/2، والأعلام: 300/3، ومعجم المؤلفين: 137/10.
- (9) ينظر: فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد: 381/3 برقم (5800).
- (10) ينظر: الضوء اللامع: 47/2، والأعلام: 184/1.
- (11) هي نسخة مصورة عن الأصل في مكتبة الملك عبد العزيز العامة. وينظر: خزانة التراث: 383/11، 104/107.
- (12) ينظر: كشف الظنون: 1807/2، وهدية العارفين: 141/2، والأعلام: 120/6، ومعجم المؤلفين: 295/9.
- (13) ينظر: كشف الظنون: 1807/2، وهدية العارفين: 162/1، والأعلام: 234/1، ومعجم المؤلفين: 159/2.
- (14) ينظر: جامع الشروح: 1820/3. وذكر صاحب جامع الشروح والحواشي: 1820/3 هنا بعد كتاب ديكقوز كتاب عنقود الزواهر في نظم الجواهر لعلاء الدين علي بن محمد القوشجي (ت879هـ) على أنه من المؤلفات التي تتعلق بالمقصود، وهذا وهم، فكتاب القوشجي كتاب مفرد لا علاقة له بكتاب المقصود، ومراجعة كتاب القوشجي تدل على ذلك، فالكتاب مطبوع بتحقيق ودراسة الدكتور أحمد عفيفي، وهو مطبوع في مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة في سنة 2001.
- ومما يدل على هذا الوهم أيضاً أن صاحب جامع الشروح ذكر عنقود الزواهر في حرف العين: 1203/2، 1239 على أنه كتاب مفرد، وذكر له شرحاً لعبد الرحيم بن يوسف المنتشوي المعروف بمفتي زاده (ت1252هـ)، وهذا الشرح ذكره أيضاً بعد ذكر عنقود الزواهر مع المقصود.
- ولعل سبب هذا الوهم هو اشتباه هذا الكتاب بكتاب بدر الدين محمود بن إسرائيل الذي سيأتي ذكره برقم (18).
- (15) ينظر: الشقائق النعمانية: 131/1، وكشف الظنون: 39/1، 1650/2، 1807، وأسماء الكتب المتمم: 154/1، وهدية العارفين: 131/1، ومعجم المطبوعات: 906/2، ومعجم المؤلفين: 220/1.
- (16) ينظر: معجم المطبوعات: 1380/2، وورد في صفحة عنوان المطبوع: (هذا شرح العلامة الفاضل والفهامة الكامل من هو لدقائق أسرار العلوم يحوي الشيخ عمر بن عسكر الحموي على متن المقصود الذي لأسرار علم التصريف مقصود بالتمام والكمال).
- (17) ينظر: معجم المؤلفين: 296/7، وخزانة التراث: 114/107.
- (18) ينظر: كشف الظنون: 1807/2، وهدية العارفين: 249/2، وجامع الشروح: 1821/3.

16. شرح المقصود، لمحمد بن محمد الصويجي الأيديني (ت1161هـ)⁽¹⁾.
17. ضياء القلوب وتنوير المقصود (مخطوط)⁽²⁾، مؤلفه مجهول⁽³⁾.
18. عنقود الجواهر⁽⁴⁾ في شرح كتاب المقصود (مخطوط)⁽⁵⁾، لبدر الدين محمود⁽⁶⁾ بن إسرائيل بن عبد العزيز المعروف بابن قاضي سماونة (ت823هـ)⁽⁷⁾.
19. فتح الودود على متن المقصود، لمحمد بن مبارك بن علي حليل⁽⁸⁾ [أو جليل⁽⁹⁾]⁽¹⁰⁾.
20. فتح الودود شرح المقصود (مطبوع)، للمختار بن أحمد الكنتي (ت1226هـ)⁽¹¹⁾.
21. كتاب الشكرية (مخطوط)⁽¹²⁾، لأحمد بن حماد (ت بعد 894هـ).
22. اللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود⁽¹³⁾ (مطبوع)، لأبي محمد أحمد جابر جبران (ت بعد 1389هـ)، ولهذا النظم شرح للمؤلف نفسه اسمه: فتح الودود شرح اللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود (مطبوع)⁽¹⁴⁾.
23. اللباب، لإبراهيم بن رسول، وهو شرح ممزوج أكبر من المطلوب⁽¹⁵⁾ كما في كشف الظنون⁽¹⁶⁾.
24. المرصود شرح المقصود (مخطوط)⁽¹⁷⁾، مؤلفه مجهول.
25. المسعود شرح المقصود (مخطوط)⁽¹⁸⁾، لحسين بن إبراهيم بن حمزة بن خليل الأولوي.
26. المضبوط⁽¹⁹⁾ (مخطوط ولدينا نسخة منه)⁽²⁰⁾، ليوسف بن عبد الملك المعروف بقره سنان (ت852هـ)⁽²¹⁾، وذكر المؤلف في هذا الكتاب أنه فرغ من كتابته سنة 839 من الهجرة⁽²²⁾.

- (1) ينظر: هدية العارفين: 327/2، ومعجم المؤلفين: 226/11.
- (2) ينظر: خزانة التراث: 834/17، 421/20، 717/54، وجامع الشروح: 1821/3.
- (3) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: 289/9، وفيه: «أحمد بن محمد المفرط المتوفى سنة 912هـ» نقلًا عن جامع الشروح والحواشي: 1821/3.
- (4) في بعض المصادر: (عقود) بدل (عنقود)، وفي بعضها: (العقود في شرح المقصود في التصريف)، وفي بعضها: (جواهر العقود في شرح المقصود). ينظر: الشقائق النعمانية: 34/1، وكشف الظنون: 1807/2، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون: 93/1، 129، 206، وهدية العارفين: 410/2، والأعلام: 166/7، ومعجم المؤلفين: 152/12، وجامع الشروح والحواشي: 1820/3.
- (5) ينظر: جامع الشروح: 1820/3.
- (6) في الشقائق النعمانية: 34/1: (محمد) بدل (محمود).
- (7) ينظر: الشقائق النعمانية: 34/1، وكشف الظنون: 1807/2، وهدية العارفين: 410/2، والأعلام: 166/7، ومعجم المؤلفين: 152/12.
- (8) هكذا اسمه في خزانة التراث: 299/99.
- (9) هكذا اسمه في المصدر نفسه: 142/105.
- (10) تكرر هذا الاسم في خزانة التراث مرتين أخريين، فقد ذكر في 560/87 باسم (محمد بن مبارك بن علي الكدسي ت1164هـ)، وجاء ذكره بعد ذكر كتابه (مرشد الأولاد والكهول على ما بُني من الحروف والأسماء والفصول)، وورد ذكره أيضًا مرة أخرى عندما ذكر له كتاب (كنز العربية في حل ألفاظ الأجرومية). خزانة التراث: 75/72، وورد ذكره أيضًا في 148/105 من خزانة التراث باسم (الكوسي). ولا بُدَّ من الإشارة إلى أن كتاب كنز العربية المشار إليه آنفًا ورد في فهرس مخطوطات القرويين منسوبًا إلى أبي عبد الله محمد بن مبارك بن علي السوسي الرسموكي (الكوسي). فهل هذه الأسماء كلها ذات واحدة أو ماذا؟ إنَّ هذا يحتاج إلى تحقيق وتتبع للوصول إلى نتيجة.
- (11) ينظر: جامع الشروح: 1822/3. ويبدو أن صاحب جامع الشروح وأهم في اسم الكتاب وموضوعه، فقد حاولنا العثور على هذا العنوان فلم نفلح، ولكننا وقفنا على عنوان مقارب للمؤلف نفسه، وهو كتاب (فتح الودود شرح المقصور والممدود)، بتحقيق: مأمون محمد أحمد، وموضوعه: شرح تحفة الودود في المقصور والممدود لابن مالك الطائي، لذا نرى أن هذا الكتاب ليس شرحًا للمقصود.
- (12) ينظر: جامع الشروح والحواشي: 1821/3.
- (13) أرجوزة نظم بها المقصود في الصرف ثم شرح أرجوزته.
- (14) ذكر المؤلف أنه انتهى منه سنة 1389هـ.
- (15) سيأتي ذكره برقم (27).
- (16) ينظر: كشف الظنون: 1807/2.
- (17) ينظر: جامع الشروح: 1821/3.
- (18) ينظر: جامع الشروح: 1822/3، وينظر أيضًا: إيضاح المكنون: 479/2.
- (19) في النسخة التي بين أيدينا ذكر المؤلف أنه كتب هذه الحواشي على المختصر المسمى بالمقصود بدلًا من مضبوطة سماها بالمضبوط. وسُمي في بعض المصادر: المضبوط حاشية على المقصود، وفي بعضها: المضبوط في شرح المقصود، وفي بعضها: المضبوط على المقصود، وتسميات أخرى قريبة من هذه. ينظر: كشف الظنون: 1807/2، 1021، وهدية العارفين: 560/2، والأعلام: 241/8، وخزانة التراث: 125/33، 121/61، 672/80.
- (20) وهي نسخة محفوظة في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية / قسم المخطوطات بجامعة أم القرى، وينظر: خزانة التراث: 125/33، 121/61، 672/80.
- (21) ينظر: كشف الظنون: 1807/2، 1021، وهدية العارفين: 560/2، والأعلام: 241/8.
- (22) ينظر: المضبوط: 1/و.

27. المطلوب بشرح المقصود في التصريف⁽¹⁾ (مطبوع)⁽²⁾، مؤلفه مجهول⁽³⁾.
28. المطلوب شرح المقصود، لمحمد بن سعيد الخادمي⁽⁴⁾.
29. منحة المعبود على متن المقصود⁽⁵⁾ (مخطوط ولدينا نسخة منه)، لمحمد سعيد بن حمزة المنقار الميداني (ت بعد 1271هـ).
30. المنصود شرح المقصود، لمصطفى بن محمد أمين⁽⁶⁾ الكره سوني (ت 1313هـ)⁽⁷⁾.
31. المنقود شرح المقصود⁽⁸⁾، لمحمد بن جعفر الأماصي (ت بعد 1051هـ)⁽⁹⁾.
32. نظم⁽¹⁰⁾ المقصود في الصرف (مطبوع)⁽¹¹⁾، لأحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي (ت 1302هـ)⁽¹²⁾.
- ولهذا النظم ثلاثة شروح:

أ. حل المعقود من نظم المقصود (مطبوع)⁽¹³⁾، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد عُلَيْش (ت 1299هـ)⁽¹⁴⁾.

ب. شرح نظم المقصود، للشيخ أحمد بن عمر الحازمي، وهو معاصر، وأصل هذا الكتاب تسجيلات صوتية بصوت الشيخ الحازمي، ثم طبع طلابه كلامه على برنامج الطباعة المعروف (مايكروسوفت ويرد)، وهو مثبت في موسوعة المكتبة الشاملة.

ت. عون المعبود في شرح نظم المقصود في الصرف في شرح نظم المقصود في الصرف، لأبي عبد الرحمن إبراهيم بن محمد الفقيه القادمي السريحي اليميني، وهو معاصر، وكتابه مطبوع.

33. نظم المقصود في الصرف⁽¹⁵⁾ (مطبوع)، لعبد الله بن محمد بن جرجيس النعمة (ت 1369هـ)⁽¹⁶⁾.

34. وجدان المقصود عن قول صاحب المقصود⁽¹⁷⁾، لمصطفى بن مصطفى الصاري الميخاليجي (ت 1300هـ).

(1) هكذا العنوان في المطبوع من الكتاب، وورد في بعض المصادر باسم (المطلوب شرح المقصود).

(2) ينظر: معجم المطبوعات: 304/1.

(3) ينظر: كشف الظنون: 1807/2، وورد في خزنة التراث: 685/17 ما يأتي: «المطلوب شرح المقصود، أحمد بن محمد، ابن المفرط (ت 912هـ) القرن العاشر، اسم الشهرة: ابن المفرط». فهل هو مؤلفه أو ناسخه؟ أو ماذا؟ إن هذا يحتاج إلى مزيد بحث، وهذا ما لا يُتاح لنا الآن لأننا لم نقف إلا على نسخة واحدة هي نسخة مكتبة جامعة الملك سعود برقم (6908)، ولم يُذكر فيها اسم المؤلف ولا اسم الناسخ، فلم نقف على حقيقة ما دُكر في خزنة التراث. وينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: 289/9، إذ فيه: «أحمد بن محمد المفرط المتوفى سنة 912هـ» نقلاً عن جامع الشروح والحواشي: 1821/3.

(4) هكذا ورد في خزنة التراث: 711/22. وذكرت المصادر أن هناك سعيد بن محمد بن مصطفى بن عثمان الخادمي (ت 1213هـ). ينظر: هدية العارفين: 393/1، وإيضاح المكنون: 54/2، 679، ومعجم المؤلفين: 331/4، ولم يذكر له هذا الكتاب. وقد ذكرنا هذا العنوان آنفاً على أن مؤلفه مجهول، فهل هما كتاب واحد مؤلفه الخادمي؟ أو هما كتابان؟ يحتاج إثبات ذلك إلى أدلة، وقد اطلعنا على نسخة مخطوطة من المطلوب من جامعة الملك سعود فلم نظفر ببغيتنا، إلا أن صفحة العنوان تكرر فيها اسم ملا مصطفى، ولا ندرى أ هو ناسخ الكتاب أم مؤلفه.

(5) ذكر مؤلفه أنه كان الفراغ من تسويده سنة 1271هـ. ولم يذكره أصحاب الفهارس في ضمن شروح المقصود.

(6) في جامع الشروح: 1822/3: (أمير).

(7) ينظر: هدية العارفين: 461/2، وفيها: (صدقي الرومي)، وينظر: معجم المؤلفين: 276/12، وفيه: (مصطفى صدقي).

(8) ينظر: كشف الظنون: 1806/2، وهدية العارفين: 280/2، وورد في خزنة التراث: 538/8 ما يأتي: «المنقود في شرح المقصود، مجهول المؤلف»، قلنا: لعله للأماصي، والوقوف على النسخة الخطية للكتاب يكشف عن ذلك.

(9) ينظر: كشف الظنون: 1807/2، وهدية العارفين: 280/2، وإيضاح المكنون: 129/1، ومعجم المؤلفين: 151/9. وقد ورد ذكر الأماصي في هدية العارفين: 347/1 مرة أخرى على النحو الآتي: «الأماصي خضر بن محمد الأماصي (ت 1100هـ)، وقيل: (1086هـ)، له شرح المقصود في التصريف، وأنبوب البلاغة»، ثم نقل كلام صاحب كشف الظنون: 1807/2 في محمد بن جعفر الأماصي الذي ذكرناه في المتن، فالظاهر أنه خلط بين هذين فجعلهما اثنين. وقد ذكر صاحب الأعلام: 307/2، وصاحب معجم المؤلفين: 102/4، خضر بن محمد الأماصي، ولم يذكر له كتاباً في الصرف.

(10) هي منظومة تعليمية نُظم بها المقصود في الصرف.

(11) معجم المطبوعات: 373/1.

(12) ينظر: هدية العارفين: 190/1، ومعجم المؤلفين: 271/1.

(13) ينظر: معجم المطبوعات: 1373/2.

(14) ينظر: هدية العارفين: 383/2، وإيضاح المكنون: 418/1، والأعلام: 19/6.

(15) هو منظومة أخرى للمقصود.

(16) ينظر: الأعلام: 135/4.

(17) ينظر: هدية العارفين: 459/2، ومعجم المؤلفين: 287/12.

الفصل الثاني

تعريف بالإسفرائيني ويكتابه سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف

المبحث الأول

تعريف موجز بعصام الدين الإسفرائيني

نظرًا إلى كثرة ما كتبه الباحثون عن الإسفرائيني؛ لذلك نكتفي بذكر موجزٍ شديد عن سيرته نُجملُها بهذه السطور على النحو الآتي:
أولاً: اسمه ولقبه وكنيته ونسبه: هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفرائيني الملقب بعصام الدين، ويُلقب أيضًا بالعصام، وبالعصام بلا (أل)⁽¹⁾.

ثانيًا: ولادته: وُلِدَ في إسفران⁽²⁾ من قرى خراسان في سنة (879) من الهجرة، فنشأ وترعرع بها وتعلّم واشتهر⁽³⁾.

ثالثًا: شيوخه: ذكرت المصادر أنه تلمذ على يد نور الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشيرازي المشهور بالجامي⁽⁴⁾، ولزم مجالسه واستقى من نبعه حتى توفي الجامي سنة (898) من الهجرة⁽⁵⁾.

رابعًا: تلاميذه: لم تصرّح لنا المصادر التي ترجمت له إلا باسم واحد من تلاميذه، وهو أبو الفتح الشريفي الأمير محمد أبو الفتح المدعو بتاج السعدي الأردبيلي حفيد السيد الشريف الجرجاني⁽⁶⁾ المتوفى بأردبيل سنة (976) من الهجرة⁽⁷⁾.

خامسًا: مؤلفاته: قال ابن العماد الحنبلي: «له التصانيف الحسنة النافعة في كل فن»⁽⁸⁾، وقد أحصى مؤلفاته عددٌ من الباحثين⁽⁹⁾، وهي ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود، وسنذكر بعضًا من مؤلفاته المطبوعة:

1. الأطول في شرح تلخيص المفتاح للقرويني، وهو في علوم البلاغة.

2. حاشية على شرح الشافية لعبد الله نقره كار (ت776هـ)، مطبوعة بهامش شرح نقره كار على شافية ابن الحاجب.

3. شرح الفريد في النحو، والفريد في النحو له أيضًا.

4. ميزان الأدب في لسان العرب، وهو في الصرف والنحو والبلاغة.

سادسًا: وفاته: زار الإسفرائيني في أواخر عمره سمرقند، وكانت وفاته بها في سنة (951) من الهجرة⁽¹⁰⁾، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

سابعًا: ثناء العلماء عليه: تعددت كلمات الثناء على هذا العالم الجليل، نكتفي بما ذكره ابن العماد الحنبلي - رحمه الله - إذ قال: «... وهو من بيت علم، ونشأ هو طالبًا العلم، فحصل وبرع وفاق أقرانه وصار مشارًا إليه بالبنان، وكان بحرًا في العلوم، له التصانيف الحسنة النافعة في كل فن...»⁽¹¹⁾.

(1) تنتظر ترجمته في: شذرات الذهب: 288/8، وهدية العارفين: 26/1، والأعلام: 66/1، ومعجم المؤلفين: 101/1، ومقدمة محقق شرح الفريد: 21، ومقدمة محقق ميزان الأدب (رسالة ماجستير): 2، واستدراكات العصام (رسالة ماجستير): 17.

(2) اختلفوا في ضبطها إلى أقوال تُنظر في: الأنساب: 100/1، ومعجم البلدان: 177/1، وتاج العروس: (سفرن) 97/35.

(3) تنتظر: مقدمة محقق شرح الفريد: 21، ومقدمة محقق ميزان الأدب: 3، واستدراكات العصام: 19.

(4) تنتظر ترجمته في: شذرات الذهب: 543/9، والأعلام: 296/3.

(5) ينظر: استدراكات العصام: 20، 21.

(6) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت816هـ). تنتظر ترجمته في: الضوء اللامع: 348/5، والأعلام: 7/5.

(7) ينظر: مقدمة محقق ميزان الأدب: 7، واستدراكات العصام: 21.

(8) شذرات الذهب: 288/8.

(9) ينظر: هدية العارفين: 26/1، ومعجم المطبوعات: 1330/2، والمعجم الشامل: 64-65/1، ومقدمة محقق ميزان الأدب: 8، والكتب المذكورة في أول المبحث.

(10) ينظر: شذرات الذهب: 288/8، ومعجم المؤلفين: 101/1، واستدراكات العصام: 24.

(11) شذرات الذهب: 288/8.

المبحث الثاني

منهج عصام الدين الإسفراني في كتابه (سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف)

لم يصرح المؤلف في مقدمة كتابه بمنهجه الذي اختطه والطريقة التي سلكها في تأليف الكتاب، ولكن من خلال دراسة الكتاب استطعنا رصد بعض الملامح البارزة لمنهجه، وبيان ذلك على النحو الآتي:

1. افتتح المؤلف كتابه بالبسملة، وبعبارة (وبه نستعين)، ثم بمقدمة قصيرة حمّد الله تعالى فيها وصلى على النبي محمد وآله وصحبه⁽¹⁾.
2. سلك المؤلف طريقة السؤال والجواب في تأليف الكتاب⁽²⁾.
3. بلغ عدد الأسئلة ستة وأربعين ومئة بحسب ما كُتب على ورقة العنوان من نسخة (ظ)⁽³⁾.
4. اتبع المؤلف أسلوب الفنقلة⁽⁴⁾ في طرح أسئلة الكتاب وأجوبته، ومن أمثلة ذلك قوله: «فإن قلت: لم قدم الثلاثي على الرباعي؟ قلت: لأنّ الثلاثي مقدّم طبعاً، وقدمه المصنف وضعاً ليوافقه»⁽⁵⁾.
5. التزم المؤلف الترتيب الذي وضعه صاحب المقصود ولم يحدّ عنه، كما أنه حافظ على عبارته ولم يغيّرهما.
6. اعتاد المؤلف في كتابه إيراد جزء يسير من كلام صاحب المقصود ثم يطرح سؤالاً حوله ثم يجيب عنه، ويقدم لفظة (قوله) على نص صاحب المقصود، ومن أمثلة ذلك قوله: «قوله: (الأفعال على ضربين). إن قلت: لم لم يذكر الأسماء والحروف؟ قلت: لقلّة تصرفها، ولعدمه»⁽⁶⁾. ويتصدر السؤال المطروح في أغلب الأحيان لفظة (لم) كما في النص السابق.
7. اتّسم الكتاب بالاختصار في السؤال وفي الجواب، مثال ذلك قوله: «فإن قلت: لم قدم الخامس على السادس مع كسر عين ماضيه؟ قلت: نظراً إلى أنّ الضمّ فوقه وأقوى»⁽⁷⁾.
8. خلا الكتاب من التصريح بأسماء العلماء إلا في موضع واحد ذكر فيه يونس بن حبيب⁽⁸⁾، وقد ورد في مواضع من الكتاب النقل بطريق الإبهام ك (بعضهم)، و (قيل)⁽⁹⁾، وسبب ذلك فيما يبدو طبيعة الكتاب المتمسمة بالاختصار.
9. خلا الكتاب من ذكر أسماء الكتب.
10. خلا الكتاب من ذكر الشواهد إلا آية واحدة⁽¹⁰⁾ تابع في ذكرها صاحب المقصود، وكذلك ذكر مثلاً⁽¹¹⁾ واحداً، ولم يكن ذكره من أجل الاحتجاج لمسألة لغوية.
11. خلا الكتاب من ذكر مسائل الاختلاف صراحةً إلا في موضع واحد⁽¹²⁾، مع أنه لا يخلو من اختيارات في مسائل خلافية، ولكنه لم يذكر إلا الرأي المختار فقط، ومن أمثلة ذلك قوله: «إن قلت: لم قدم المصدر على غيره؟ قلت: لأصالته على المذهب الأصح»⁽¹³⁾.
12. ميل المؤلف إلى الدفاع عن عبارة صاحب المقصود وتوجيهها والدفاع عنها ولو كانت ضعيفة أو منتقدة⁽¹⁴⁾.

(1) ينظر: سؤال وجواب على كتاب المقصود: 37.

(2) تأليف الكتب على طريقة السؤال والجواب ليست قليلة في تراثنا، وهي شائعة في مختلف العلوم، ومن فوائدها التشويق لكمال الانتفاع بهذه الكتب. تنظر أمثلة من هذه المؤلفات في: كشف الظنون: 11/1، 91، وإيضاح المكنون: 26/1، 83.

(3) أما على وفق حسابنا فبلغ عدد الأسئلة ثمانية وخمسين ومئة.

(4) الفنقلة: هي كلمة منحوتة من عبارة (فإن قيل)، أو (فإن قلت)... إلخ.

(5) سؤال وجواب على كتاب المقصود: 42.

(6) المصدر نفسه: 42.

(7) سؤال وجواب على كتاب المقصود: 46.

(8) ينظر: المصدر نفسه: 67.

(9) ينظر: المصدر نفسه: 39، 44.

(10) هي قوله تعالى: {وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ} [سورة يوسف: من الآية: 82]، وينظر: المصدر نفسه: 95، والتعليق عليه في الحاشية.

(11) هو (ثبّت العرش ثم انقش). ينظر: المصدر نفسه: 88.

(12) ينظر: المصدر نفسه: 67.

(13) المصدر نفسه: 49.

(14) ينظر: المصدر نفسه: 41، 74.

13. اهتم المؤلف بالتعليل والعلل والقياس⁽¹⁾.
14. الإحالة على مواضع سابقة في الكتاب، كقوله: «الجواب ما مرَّ»⁽²⁾.

الفصل الثالث

مخطوطات الكتاب ومنهج التحقيق

المبحث الأول

عنوان الكتاب وتوثيق نسبه إلى المؤلف

لم يصرح المؤلف في مقدمة كتابه باسمه⁽³⁾، وكذلك لم يذكر ذلك على ورقة العنوان إلا في نسخة واحدة من نسخ الكتاب الخمس⁽⁴⁾ التي حصلنا عليها، وهي النسخة المرموز لها بالحرف (ل)؛ لذلك تعد هذه النسخة هي السبيل الوحيد لتعيين اسم الكتاب، وقد كُتب على صفحة العنوان من هذه النسخة العبارات الآتية:

1. كتاب سؤال على المقصود.
 2. هذه⁽⁵⁾ رسالة مشتملة على المقصود بتمامها سؤالاً وجواباً، لصاحبه ومالكه علي بن عثمان الأنطاكي⁽⁶⁾ المحتاج إلى مغفرة ربه الباقي عُفي عنه أمين يا معين.
 3. ومجموع السؤال سنة وأربعون⁽⁷⁾ ومئة.
 4. هذه⁽⁸⁾ رسالة مشتملة على سؤال وجواب لمؤلفه.
- فهذا كل ما ورد عن اسم الكتاب، ونظرًا إلى أنّ هذه العناوين ليست دقيقة في الكشف عن مضمون الكتاب، لذا نقترح أن يكون عنوان الكتاب واحدًا من العناوين الآتيين، وذلك من خلال الجمع بين ما تقدم من العبارات على النحو الآتي:
1. رسالة مشتملة على سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف.
 2. سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف.
- والعنوان الثاني هو المختار؛ لأنه أكثر اختصارًا.
- وأما اسم المؤلف فهو أيضًا لم يُصرح بذكره إلا في نسخة واحدة من النسخ الخمس، وهي النسخة المرموز لها بالحرف (م)، إذ كُتب على ورقة (1/و) منها ما يأتي: «هذا كتاب عصام الدين على المقصود الشريف».
- ومن أشهر الملقبين بعصام الدين في مجال التأليف في تاريخنا القديم هو أبو إسحاق عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفرايني المتوفى سنة (951) من الهجرة⁽⁹⁾.

(1) ينظر: المصدر نفسه: 42، 52، 63.

(2) المصدر نفسه: 82، وينظر: 85.

(3) بعد البحث المتكرر في كثير من المصادر والمراجع عن اسم الكتاب ونسبته لم نظفر بشيء من ذلك؛ لذلك اعتمدنا على ما كُتب في هاتين النسختين في إثبات ذلك.

(4) لعل خلوّ هذه النسخ من العنوان يدل على أنّ المؤلف لم يطلق على كتابه اسمًا خاصًا وأنّ هذا من عمل النساخ.

(5) في الأصل: (هذا).

(6) لم نجد له ترجمة فيما رجعنا إليه من مصادر.

(7) في الأصل: (وأربعين).

(8) في الأصل: (هذا).

(9) لا بد من التنبيه على أنّ هناك أعلامًا آخرين لقبوا بعصام الدين غير إبراهيم بن محمد، ولكن لم يُذكر في مؤلفاتهم شيء من كتب الصرف، بخلاف إبراهيم بن محمد فله عدة مؤلفات في الصرف، وكذلك الاهتمام بالتعليل والعلل هو من أسلوب إبراهيم بن محمد في مؤلفاته. ينظر عن الأعلام الذين لقبوا بعصام الدين: الأعلام للزركلي: 211/4، 325، 257/1.

المبحث الثاني

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

لا بد من الإشارة بدءاً إلى أنّ بين نسخ الكتاب اختلافات كثيرة، ويلزم مع هذا الاختلاف اختيار اللفظ المناسب وإخراج النص كما أراده المؤلف، ويدعو في الوقت نفسه إلى قراءة النسخ جميعاً، فالنسخ يكمل بعضها بعضاً، وقد اعتمدنا في تحقيق كتاب (سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف) على خمس نسخ هذا وصفاً:

1. نسخة (ج) وهي الأصل: هي نسخة مصورة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث برقم (4) عن دار الكتب الوطنية في الجزائر برقم (41).

وتمتاز هذه النسخة بأنها أجود من النسخ الباقية؛ لأنها نسخة تامّة لا سقط فيها إلا في مواضع قليلة جداً قياساً على النسخ الأخرى، كُتبت بخطّ النسخ، وهو واضح ومقروء، وخلت كلماتها من الضبط والشكل.

تقع هذه النسخة في (10) عشر ورقات في ضمن مجموع تبدأ بالرقم (60) وتنتهي برقم (69)، وتحتوي كل صفحة على (16) ستة عشر سطرًا، وكُتبت على حواشي الورقتين الأولى والثانية عدة تعليقات.

بدأت هذه النسخة بالبسملة وبعبارة (وبه نستعين)، ثم مقدمة قصيرة أولها: «الحمد لله الذي جعلنا ما صدق عليه الإنسان...»، وخُتمت بعبارة: «تم الكتاب بعون الملك الوهاب الرزاق».

ومما يلاحظ أنّ النسخة قد خلّت من ذكر اسم ناسخها وتاريخ نسخها.

2. نسخة (ب): هي نسخة مصورة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث برقم (246955) عن مكتبة جامعة برنستون الأمريكية للمخطوطات الإسلامية برقم (3726).

تتصف هذه النسخة بأن خطها صغير وفيها سقط حاصل من انتقال النظر أو غير ذلك في مواضع كثيرة، أصاب النصف الأعلى من الصفحة الثانية منها سوادٌ طمس أغلب الكلمات فيه.

تميزت هذه النسخة بوجود اسم المؤلف على الصفحة الأولى منها، فهي مصدرّة بعبارة (هذا كتاب عصام الدين على المقصود الشريف)، وهي النسخة الوحيدة التي ثبت عليها اسم المؤلف.

تقع هذه النسخة في (8) ثماني أوراق في ضمن مجموع، وهي في أول المجموع، وتتضمن كل صفحة (17) سبعة عشر سطرًا، وكُتبت بخط الرقعة، التزم الناسخ فيها في نهاية الصفحة الأولى من كل ورقة ذكر اللفظة الأولى الواردة في الصفحة الثانية⁽¹⁾.

بدأت هذه النسخة بمقدمة المؤلف: «الحمد لله رب العالمين جعلنا ما صدق عليه الإنسان...»، وخُتمت بعبارة: «أو لأنه يلزم الإجحاف بهذين إعلالين بحذف الساكنين وهو غير جائز. تمت الكتاب».

مما يلاحظ على هذه النسخة أنها غير مشكولة ولم يذكر اسم الناسخ ولا سنة النسخ فيها.

3. نسخة (ظ): هذه النسخة مصورة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث برقم (226190) عن دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم (4663).

وفي هذه النسخة وجدنا عنوان الكتاب من غير إشارة إلى اسم المؤلف، وورد اسم المالك فيها، وهو (علي بن عثمان الأنطاكي)، فورد في أعلى صفحة العنوان ما يأتي: «كتاب سؤال على المقصود»، وورد أيضًا في وسط الصفحة ما يأتي: «هذه⁽²⁾ رسالة مشتملة على

المقصود بتمامها سؤالاً وجواباً، لصاحبه ومالكة علي بن عثمان الأنطاكي المحتاج إلى مغفرة ربه الباقي عُفي عنه أمين يا معين»، وورد أيضًا في هذه الصفحة عدد الأسئلة الواردة في هذا الكتاب، والعبارة هي: «ومجموع السؤال ستة وأربعون⁽³⁾ ومئة»، ونسخة (ظ)

هي الوحيدة التي تحتوي على صفحة العنوان من بين أخواتها.

(1) وهو ما يسمى بنظام التعقبة.

(2) في الأصل: (هذا).

(3) في الأصل: (وأربعين).

تتم هذه النسخة بدقتها ومقارنتها للنسخة الأصل (ج)، بيد أنه وقع فيها سقط بمقدار 19 سؤالاً مع أجوبتها. تقع هذه النسخة في (9) تسع أوراق في ضمن مجموع، تبدأ بالرقم (56) وتنتهي بالرقم (64)، وتتضمن كل صفحة (17) سبعة عشر سطراً، وكتبت بخط النسخ، والتزم الناسخ فيها في نهاية الصفحة الأولى من كل ورقة ذكر اللفظة الأولى الواردة في الصفحة الثانية. بدأت هذه النسخة بالبسملة ثم بمقدمة المؤلف: «الحمد لله الذي جعلنا ما صدق عليه الإنسان...»، وخُتمت بعبارة: «قلت: بينها على أنّ الأصل هو المصدر. تم».

ومما يلاحظ عليها أيضاً أنها ليست مشكولة ولم يذكر اسم ناسخها ولا تاريخ النسخ.

4. نسخة (ق): وهي مصورة في مركز جمعة الماجد برقم (13185) عن مكتبة قونية في تركيا برقم (216).

تمتاز هذه النسخة بخطها الواضح وقلة الأخطاء، وفيها إضافات مهمة على النسخة الأم، إلا أنها حصل فيها سقط بمقدار 34 سؤالاً مع أجوبتها.

تقع في (11) إحدى عشرة ورقة في ضمن مجموع تقع هي في أوله، وتتضمن كل صفحة (13) ثلاثة عشر سطراً، وكتبت بخط النسخ، والتزم الناسخ فيها في نهاية الصفحة الأولى من كل ورقة ذكر اللفظة الأولى الواردة في الصفحة الثانية.

بدأت هذه النسخة بالبسملة ثم بمقدمة المؤلف: «الحمد لله الذي جعلنا ما صدق عليه الإنسان...»، وخُتمت بعبارة: «وهو غير جائز. تمت الكتاب بعون الملك الوهاب والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب. قد تمت».

ثبت على غلاف هذه النسخة اسم المالك وهو السيد محمد بن يعقوب⁽¹⁾، ومما يلاحظ عليها أيضاً أنها ليست مشكولة ولم يذكر فيها عنوان الكتاب ولا اسم المؤلف ولا اسم ناسخها ولا تاريخ النسخ.

5. نسخة (س): وهي مصورة في مركز جمعة الماجد برقم (19789) عن جامعة الملك سعود برقم (2/6408).

تمتاز هذه النسخة بجودة خطها النسخي المعتاد، وفيها بعض الإضافات المفيدة، غير أنها أقل فائدة من سائر النسخ؛ لأنّ النصف الأسفل من أوراقها أصابته الرطوبة والبلل فأضّر بها وطمس قسماً كبيراً من نصوصها، فضلاً عن السقط الحاصل فيها بمقدار (16) ستة عشر سؤالاً مع أجوبتها.

بدأت هذه النسخة بالبسملة وعبارة: (وبه نستعين)، ثم بالمقدمة: «الحمد لله رب العالمين جعلنا ما صدق عليه الإنسان...»، وخاتمتها: «لأنه يلزم الإجحاف بهذين الإعلالين بحذف أحد⁽²⁾ الساكنين وهو غير جائز، تم تم».

ذكر عليها في الصفحة الأخيرة اسم الناسخ وهو محمد بن إسحاق، وتاريخ النسخ سنة 1112هـ، ولم يذكر اسم المؤلف ولا عنوان الكتاب، وهي غير مشكولة أيضاً.

المبحث الثالث: منهج التحقيق

يتلخص المنهج الذي سلكناه في تحقيق هذا الكتاب بما يأتي:

1. نُسَخُ النسخة (ج) التي جعلناها أصلاً، وكتابتها على طريقة الإملاء المعاصر، ثم مقابلتها على باقي النسخ والتنبيه على الفروق بينها وإثبات ذلك في حواشي النص المحقق⁽³⁾.
2. إذا رأينا أنّ الصواب في عبارة أو كلمة هو المذكور في النسخ الأخرى أثبتنا ما في تلك النسخ، وأشرنا إلى ما في الأصل في الحاشية.
3. وضع العبارة الساقطة من الأصل بين معقوفتين، وما سقط من النسخ الأخر فلا نضعه بين معقوفتين، بل نكتفي بالإشارة إلى العبارة الساقطة في الحاشية.

(1) لم نهتد إلى ترجمته فيما رجعنا إليه من مصادر.

(2) في الأصل: (إحدى).

(3) أما ما شاع لدى النساخ من حذف الهمزة أو تسهيلها، أو رسم الصورة على طريقة الرسم القرآني، أو إهمال تنقيط بعض الأحرف أحياناً فهذا لم ننبه عليه لعدم الجدوى منه، فهو معروف وشائع لدى النساخ القدماء.

4. حَصَرَ عبارة صاحب المقصود بين حاصرتين « »، وتمييز لفظة (قوله) بخط غامق مخالف للخط المستعمل.
5. إكمال عبارة صاحب المقصود في حواشي التحقيق لكي يُفهم المراد منه.
6. ضَبَطَ المشكل من النص، وشرح الألفاظ الغريبة، ووضع علامات الترقيم لتسهيل قراءة النص.
7. تخريج النصوص الواردة في الكتاب - وإن كانت قليلة - سواء أكانت شواهد أم أقوالاً.
8. التعليق على كلام الإسفرايني إن اقتضت الحاجة إلى ذلك.
9. الإفادة من شروح المقصود الأخرى في الإجابة عن الأسئلة التي طرحها الإسفرايني لتكون أكثر وضوحاً وأُنفَع للمتلقي.
10. توثيق مسائل الكتاب ونسبتها إلى أصحابها قدر المستطاع.
11. وضع أرقام صفحات النسخة المعتمدة في أثناء الكلام، مع الإشارة إلى الوجه ب (و) وإلى الظهر ب (ظ).
12. تقديم دراسة عن المقصود وصاحبه، وكذلك عن الإسفرايني وكتابه (سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف).
13. وضع صور من بدايات نسخ الكتاب الخطية وخواتيمها.

القسم الثاني: سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف محققاً

بسم الله الرحمن الرحيم (1)

وبه نستعين (2)

الحمدُ لله (3) الذي جعلنا (4) ما صدَقَ عليه الإنسان، وهَبَ (5) لنا العطايا الكاملة (6) والأذهان، وما جعلنا الكفرة (7) والفجرة ولا الضالِّين والطاغين (8) والوزرة (9). والصلاةُ على مَنْ فضَّلَ دينُهُ على سائر الأديان (10)، ويستفيد من نوره (11) النجوم والنيران (12) مُحَمَّدٌ الذي عَرَجَ إلى السماء (13) ونَزَلَ (14) في ليلةٍ [القدر] (15) مع الفجر (16)، وعلى آله وأصحابه أقمارِ الدِّينِ وشُمُوسِ (17) اليقين، وعلى مَنْ (18) تبعهم (19) إلى يومِ (20) الدين. قوله (21): «الحمدُ لله (1)» (2).

(1) البسمة لم تذكر في ب.

(2) عبارة (وبه نستعين) لم تُذكر في ب و ظ و ق.

(3) في ب: (به) بدل (الله).

(4) في ب: (الحمدُ به رب العالمين جعلنا)، وفي س: (الحمدُ لله رب العالمين جعلنا).

(5) في ب و س: (وذهب).

(6) في ب: (لنفا كاملة)، وفي س: (لعطيا كالة).

(7) في س: (النكرة).

(8) في ج و ق: (ولا الضالين الطاغين) بلا واو، وفي ظ: (الكفرة والفجرة والضالين الطاغين).

(9) في ج و ب: (والقدرة)، وفي س: (والقردة)، وفي ظ: (والفهرها). والوزرة: جمع أزر، والوزر: هو الحمل الثقيل من الإثم. ينظر: العين: (وزر) 380/7.

(10) في ق: (والصلاة على محمد دينه أفضل على ...).

(11) في ظ: (ندن).

(12) قول المؤلف إن النجوم والنيران تستفيد من نور النبي ﷺ، هذا من الإطار الذي نهانا عنه النبي ﷺ بقوله: «لا تُطروني، كما أطرت النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ». أخرجه البخاري في صحيحه: 204/4 برقم (3445)؛ لأنَّ مثل هذه الأمور الغيبية يحتاج إثباتها والتسليم لها إلى ورودها في كتاب الله تعالى أو صحتها عن النبي ﷺ. ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ الأحاديث التي تقول: إنه ﷺ خُلِقَ من نور هي أحاديث موضوعة كما نبّه على ذلك المحدثون، وهي أيضاً تخالف ما صحَّ عن النبي ﷺ الذي أخبر أنَّ الملائكة فقط الذين خُلِقوا من نور، دون آدم وبنيه إذ يقول: «خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ، وَخُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ». أخرجه مسلم في صحيحه: 2294/4 برقم (2996)، وينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة: 820/1.

(13) في ق: (إلى الشيء عز في).

(14) في ج: (فينزل)، وفي ب: (رح تنزل)، وفي ق: (فنزل)، وفي س: (ح فنزله).

(15) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.

(16) في ج: (المعراج)، وفي ب و س: (الفرج)، وفي ق: (الفرج). ولعلَّ كلمة (الفجر) أدق؛ لأنه يريد بيان أنه صعد ونزل في ليلة واحدة، وحدد ذلك في وقت الفجر.

(17) في ب: (وشموك).

(18) كلمة (من) ساقطة من ج.

(19) في ب: (يتفهم)، وفي ظ: (يتعلم).

(20) كلمة (يوم) ساقطة من ب.

(21) هو مصنف كتاب المقصود، وقد تقدّم بيان ذلك في الدراسة.

إن⁽³⁾ قُلْتَ: ما أصلُ الحَمْدِ؟

قلت: إنَّ أصلَهُ: حَمِدْتُ أو أَحَمَدُ حَمْدًا لله⁽⁴⁾، فَحُذِفَ⁽⁵⁾ الفعلُ لدلالةِ المصدرِ عليه⁽⁶⁾، فَعُدِلَ من النصبِ إلى الرفعِ للدوام⁽⁷⁾ والثبات⁽⁸⁾، فأدخلَ الألفَ⁽⁹⁾ واللامَ للاستعراق⁽¹⁰⁾ فسقطَ التثوين؛ لكونِهِما ضِدَّيْنِ فصار: الحَمْدُ لله⁽¹¹⁾.

فإنَّ قُلْتَ: ما أصلُ الجلالة⁽¹²⁾؟

قلت: إنَّه ليسَ⁽¹³⁾ بمشتقٍّ من شيءٍ⁽¹⁴⁾؛ لأنَّ الاشتقاقَ يقتضي سبِقَ المشتقِّ منه وهو يستلزم⁽¹⁵⁾ حدوثَ أسمائه⁽¹⁶⁾ تعالى⁽¹⁷⁾، ولأنَّه⁽¹⁸⁾ يلزم أن يكونَ كليًّا⁽¹⁹⁾ معنًى؛ لأنَّ الاشتراكَ في المعنى من لوازمِ الاشتقاقِ، كذا قيل⁽²⁰⁾.

قوله: «والصلاة⁽²¹⁾»⁽²²⁾.

إنَّ⁽²³⁾ قلت: لِمَ وُصِفَ⁽²⁴⁾ النبيُّ ﷺ⁽²⁵⁾ بهذه الصفاتِ دونَ غيرها⁽²⁶⁾؟

قلت: لأنَّ هذه الصفاتُ أُلِّقَ بالنبوةِ⁽¹⁾ والرسالةِ؛ لأنَّ الرسلَ إنَّما أُرسلوا للزجرِ عن [ارتكاب]⁽²⁾ الذنوبِ والإنذارِ عن العقابِ⁽³⁾، والحثِّ على طلبِ الثوابِ [و/1]، فالوصفُ بها أولى.

- (1) في ب: (به) بدل (الله)، والمثبت من ظ و س والمقصود: 40.
 (2) المقصود: 40، وتامَّ عبارته: «الحمدُ لله الوهابُ للمؤمنين سبيلَ الصَّوابِ».
 (3) في ظ: (فإن).
 (4) في ب: (حَمِدْتُ حَمْدًا وأَحَمَدُ حَمْدًا به).
 (5) في ج و ظ: (فحذفت)، وكلمة (الفعل) ساقطة من ق.
 (6) قال سيبويه في الكتاب: 329/1: «واعلم أنَّ (الحمدُ لله) وإن ابتدأته ففيه معنى المنسوب، وهو بَدَلٌ من اللفظ بقولك: أحمَدُ الله».
 (7) في ظ: (المدوم)، و(الدوام) ساقطة من ق.
 (8) في ظ: (والإثبات)، وفي ق: (للتثبات). وقد ذكر الزمخشري في الكشاف: 52/1 أنه عُدِلَ من النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره.
 (9) (الألف) ساقطة من ق.
 (10) في ق: (للتعريف). قال الأشموني في شرح الألفية: 17/1: «أصل (الحمدُ لله): أحمَدُ أو حَمِدْتُ حَمْدًا لله؛ فحذفت الفعل اكتفاءً بدلالة مصدره عليه، ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت، ثم أدخلت عليه (أل) لقصد الاستعراق».
 (11) في ب: (به) بدل (الله). وتتنظر هذه المسألة في: روح الشروح: 3، والمطلوب: 3، فقد توسعا في بيان ذلك.
 (12) في ج: (الجلال)، وفي ب: (به) بدل (الجلالة)، وكُتِبَ فوق (الجلالة) في ق: (وهي لفظة الله).
 (13) في ق: (قلت: ليست).
 (14) ينظر: الكتاب: 195/2، و 498/3، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج: 25، والزينة في الكلمات الإسلامية: 19/2، واشتقاق أسماء الله للزجاجي: 29، وأمالي ابن الشجري: 196/2، وشرح أسماء الله الحسنى للرازي: 114، ولسان العرب: مادة (أله) 467/13، والبحر المحيط: 28-27/1، والدر المصون: 24/1، والمصباح المنير: مادة (أله) 20، ونزهة الطلاب: 56، وتاج العروس: مادة (أله) 158/36، والرسالة الكبرى في البسمة: 85.
 (15) في ق: (فيلزم).
 (16) في ظ: (السماهة).
 (17) التحقيق في هذه المسألة ما ذكره الخليل في العين: مادة (أله) 91/4 الذي يتلخص في أن لفظ الجلالة ليس من الأسماء التي يجوز أن يُشْتَقَّ منه فعل، ولا يجوز أن تُطرح منه الألف إنما يبقى اللفظ بتمامه من غير حذف.
 (18) في ب و س: (أو لأنه).
 (19) الكلي: هو ما يُصنَّفُ على أفراد كثيرة، أي: يُجوزُ العقلُ صدقَهُ على كثيرين كالإنسان والشجر، فكلُّ منها كليٌّ؛ لأنَّ العقلَ يجوزُ صدقَهُ على كثيرين من أفرادهِ.
 وبعبارة أخرى: هو الذي لا يَمنع نفسَ تصوُّرِ مفهومه من حيث إنَّه متصوِّرٌ عن وقوعِ الشَّرْكَةِ فيه بحيث يصحُّ حملُهُ على كلِّ فردٍ من أفرادهِ كالإنسان، فإنَّ مفهومه إذا تُصوِّرَ لم يمنع من صدقهِ على كثيرين. ينظر: شرح حسام الدين الكاتبي على متن الإيساغوجي: 12، والمطلع: 88، والسلم في علم المنطق: 59، وكتاب المنطق (للديان): 13.
 (20) ينظر: حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف: 37/1، وشرح المواظف للجرجاني: 234/8-235، وحاشية شيخ زاده على البيضاوي: 20/1، والرسالة الكبرى في البسمة: 77، وروح المعاني: 16/1، وقال صاحب منحة المعبود على متن المقصود: مخطوط (و/3): «... في اشتقاقه، قيل: من (أله)، وقيل: من (وله)، وقيل: مرتجلاً لا اشتقاقاً له، واختاره إمامنا أبو حنيفة النعمان والشافعي والخليل».
 (21) في ب: (وصلاة).
 (22) المقصود: 40، وتامَّ عبارته: «والصلاة والسلامُ على نبيِّه مُحَمَّدٍ الزاجر عن الإذنب، الحائِثُ على طلبِ الثوابِ». ولا بُدَّ من الإشارة إلى أن كلمة (نبيِّه) هكذا هي في المطبوع من المقصود: 40، وكذلك ورد في نسخة خطية منه: 178، وفي إمعان الأنظار: 6، ووقع في المطلوب: (رسوله) بدل (نبيِّه)، وكذلك في روح الشروح: 6، ولكنه أشار إلى أنه في بعض النسخ: (نبيِّه). وورد تعليق في ق على قول صاحب المقصود: (الإذنب)، إذ قال: «إشارة إلى أن الإذنب في عبارة المصنف هي مصدر لا جمع كما توهمه الأكثرون»، وهذا ما أكده صاحب منحة المعبود: مخطوط (ظ/2)، إذ قال: «(الإذنب) بكسر الهمزة: مصدر (أذنب) متعلق بالزاجر، أي: عن الإتيان بفعل الذنب».
 (23) في ب و س: (فإن).
 (24) كلمة (وصف) ساقطة من ظ.
 (25) في ب: (عليه وسلّم).
 (26) يقصد بالصفات ما ذكره المصنف، وهي قوله: «الزاجر عن الإذنب، الحائِثُ على طلبِ الثوابِ».

فإن قلت: إن (خَيْرًا) (4) اسم تفضيل (5) فوزئُهُ (أَخْبِر)، فلم قال (6): خَيْر (7)؟
قلت: نَعَمْ، إلا أنه أُعِلَّ بالنقل (8) والاستغناء (9)، وكذا نقيضه (10).
قوله: «فإن العربية» (11).

إن (12) قلت: ما الفائدة في قوله: «فإن العربية وسيلة»؟

قلت: كأنه (13) جواب طاعنٍ طعن (14) المصنف (15) [رحمه الله] (16) فقال: العربية ليست بمقصودة والشغلُ بها (17) سفسطة (18).
أجاب (19) المصنف - رحمه الله (20) - [عنه] (21) بأن العربية وسيلة إلى العلوم (22) الشرعية، والعلوم الشرعية مقصودة، والوسيلة إليها مقصودة أيضًا (23)، فلا يكون الشغلُ بها (24) سفسطة (25).

فإن قلت: إن ما صار به (26) كثيرًا هو المصادر لا الأفعال (27)؟

قلت: المراد من الأفعال هاهنا (28) الأفعال الحقيقية التي هي (29) المصادر، فلا يرد ما ذكرتم. أو نقول: إن المراد (30) (من الأفعال) بيان الكثير (31) لا القليل (32).

- (1) كلمة (بالنبوة) ساقطة من ظ.
- (2) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.
- (3) في ب غير واضحة، وأما في ظ فهكذا: (لجزر عن الذنوب والذناب عن العقاب)، وفي س: (عن الإذنب في الإنذار عن العاقب).
- (4) في ق: (الأخير). قال مصنف المقصود: 40: «وعلى اله وأصحابه، خير الال وخير الأصحاب».
- (5) في ج و ق و س: (اسم التفضيل)، وفي ظ: (الاسم التفضيل).
- (6) في ق: (قيل).
- (7) في ج و ب و س: (خيرًا).
- (8) الإعلال بالنقل لا يصح في هذا الموضع، والصواب أن يُقال: التخفيف بالنقل، وهو حاصل بنقل حركة الياء (عين الكلمة) إلى الخاء الساكنة (فاء الكلمة). وفي ذلك لا يحصل إعلال. ينظر موضوع الإعلال بالنقل في: شرح الأشموني: 122-121/4، وشذا العرف في فن الصرف: 136-137.
- (9) في س: (والاستغناء به).
- (10) أي: كلمة (شَرٌّ)، ذكر ذلك ديكفوز في شرح المراح: 68، إذ قال: «ويدخل فيه (خَيْرٌ وشَرٌّ)؛ لكونهما في الأصل (أَخْبِر وأشْرَر)، فحَقَّقًا بالنقل والاستغناء لكثرة الاستعمال». وينظر: لسان العرب: مادة (خير) 264/4-265، والمصباح المنير: 185 و309، وإمعان الأنظار: 7، وروح الشروح: 7.
- (11) المقصود: 40، وتامم عبارته: «أما بعد: فإن العربية وسيلة إلى العلوم الشرعية، وأحد أركانها التصريف؛ لأنه به يصير القليل من الأفعال كثيرًا. والله الموفق والمرشد».
- (12) في ب و ظ: (فإن).
- (13) في ظ: (كان).
- (14) في ج و ب و ظ: (جواب عن طعن)، وفي س: (جواب طاعنه طعن المصنف).
- (15) في النسخ الخمس: (المصر)، وهي اختصار لكلمة المصنف، وقد ثبتتأها كاملة أينما وردت بلا تنبيه على ذلك، اكتفاءً بهذا التنبيه.
- (16) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.
- (17) في ظ: (واشغل)، وفي س: (والاشتغال).
- (18) في ظ: (سقطه)، وفي س: (بها نفسي سفسطة).
- (19) في ق: (فأجاب).
- (20) عبارة (رحمه الله) لم تذكر في ج و ظ و س.
- (21) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.
- (22) في ظ: (علوم).
- (23) في ب و س: (والوسيلة إليها مقصودة أيضًا).
- (24) في ج: (إليها).
- (25) كُتِبَ في ظ فوق كلمة سفسطة: (زائد)، وكأته تفسير لها. قال الزبيدي في تاج العروس: 186/19: «السفسطة: كلمة يونانية معناها: الغلط، والحكمة الموهمة». وقال مؤلفو المعجم الوسيط: سفسط أي: غلط وأتى بحكمة مُضَلَّلة، والسفسطة: قياس مركب من الوهميات، والغرض منه إفحام الخصم وإسكاته. والسفسطانية: فرقة يُنكرون الحسيات والبدهييات وغيرها. الواحد: سفسطاني. ينظر: المعجم الوسيط: 433، وينظر أيضًا: التعريفات: 99، والكليات: 849، وكتأف اصطلاحات الفنون: 665/2، ومعجم اللغة العربية المعاصرة: 1073/2 مادة (سفسط).

(26) في س: (ما صار ما به).

(27) قال صاحب المقصود: 40: «وأحد أركانها التصريف؛ لأنه به يصير القليل من الأفعال كثيرًا».

(28) في ق: (هنا)، و(هاهنا) ساقطة من س.

(29) في ب: (الحقيقي الذي هو).

(30) كلمة (المراد) ساقطة من ب و ظ و ق و س.

(31) في ق: (لكثيرًا لا للقليل).

(32) في ظ: (إن من أفعال بيان لكثير إلا للقليل). قال البركلي في إمعان الأنظار: 9: «قوله: (من الأفعال) بيان لقوله: القليل، فيكون المراد منها هاهنا الأفعال الحقيقية وهي المصادر، أو لقوله: كثير، فيكون المراد منها الأفعال المصلحة وهي الماضي والمضارع والأمر والنهي، ولكن يردُ عليهما أن القليل الصائر كثيرًا عامٌ لكل فرد، فيتناول الجامد للصائر مثنى ومجموعًا ومصغرًا ونحو ذلك، وكذا الكثير؛ لأن بحث الصرف عامٌ، فلا وجه للتخصيص بالذكر، اللهم إلا يُقال: اكتفى بذكر أعظم الأقسام كما اكتفى ببيان أحدهما بناءً على أن أكثر الأبحاث في هذه الرسالة عنه». وقال السبوي في روح الشروح: 8: «...»

قوله: «الأفعال على ضربين»⁽¹⁾.

إن⁽²⁾ قلت: لِمَ لَمْ يَذَكَرِ الأَسْمَاءَ والحروف؟

قلت: لَقَلَّةَ تَصْرُفِهَا⁽³⁾، ولَعَدَمِهِ⁽⁴⁾.

قوله: «فالثلاثي»⁽⁵⁾.

إن⁽⁶⁾ قُلْتَ: القياس⁽⁷⁾ (ثلاثي) بفتح التاء الأولى⁽⁸⁾؛ لأنه منسوب إلى (ثلاثة).

قلت: هذا شاذٌّ، وكذا في (الرُباعيِّ) وغيره⁽⁹⁾.

فإن قلت: لِمَ قَدَّمَ الثَّلَاثِيَّ على الرُّبَاعِيِّ⁽¹⁰⁾؟

قلت: لأنَّ الثَّلَاثِيَّ مُقَدَّمٌ طَبْعًا، فَقَدَّمَهُ⁽¹¹⁾ [المصنّف]⁽¹²⁾ وَضَعًا لِيُوافِقَهُ⁽¹³⁾.

فإن قلت: لِمَ قَدَّمَ الأبواب الثلاثة⁽¹⁴⁾ على غيرها⁽¹⁵⁾؟

قلت: لِفَتْحِ⁽¹⁶⁾ عَيْنِ ماضِيهَا، والفتح لخفته أحقُّ بالتقديم⁽¹⁷⁾.

فإن قلت: مِمَّ⁽¹⁸⁾ علمت⁽¹⁹⁾ أنَّ الفتح أخفُّ؟

قلت: لكونه غير محتاج إلى تحريكِ عَضْوٍ⁽²⁰⁾.

فإن قلت [1/ظ]: لِمَ قَدَّمَ الأول على الثاني⁽¹⁾؟

(به) أي: بسبب التصريف لا بغيره، (يصير القليل من الأفعال) أي: كأنها ما كان أنواع الفعل (كثيرًا) مختلفًا بالصيغة والدلالة فتحصل كلمات كثيرة. وقال صاحب المطلوب: «... (يصير القليل) وهو ضد الكثير والمراد المصدر، (من الأفعال) المشتقة منه... (كثيرًا) وهو ضد القليل، والمراد من الكثير هاهنا الأفعال المشتقة من المصدر كما وصفناه، وهي الماضي والمضارع والأمر والنهي وغير ذلك». ومثال ذلك: (الضَّرْبُ) هو مصدر يُشْتَقُّ منه: (ضَرَبَ، يَضْرِبُ، واضْرِبْ، ولا تُضْرَبُ... إلخ). المطلوب: 9، وينظر: إزالة القيود: 18.

(1) المقصود: 40، وتام عبارته: «الأفعال على ضربين: أصلي وذو زيادة».

(2) في ب و ظ و س: (فإن).

(3) أي: الأسماء. وفي ق: (التصرف).

(4) في ب: (ولعدمها)، وأثبتنا ما في ج و ظ و ق و س؛ لأنَّ المقصود عدم التصرف في الحروف، وليس عدم الحروف. قال الثماني في شرح التصريف: 191: «فالحرف لا يوزن؛ لأنَّ الغرض بالوزن أن يُعرَفَ الأصليُّ من الزائد، والحروف لا يُعرَفُ لها اشتقاقٌ ولا أصلٌ أخذت منه فتردُّ إليه؛ فالأجل هذا لم توزن». وقال صاحبُ المطلوب: «وإنما لم يذكر الحروف لعدم تصرفها، ولم يذكر الأسماء أيضًا مع أنَّ لها تصريفًا من التوحيد والتنثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتصغير والنسبة؛ لأنه أراد بيان حصر الأفعال لا حصر الأسماء». المطلوب: 9. وقال البركلي في إمعان الأنظار: 9: «وإنما حَصَّ الأفعال بالذكر مع أنَّ الاسم أيضًا مشتمل على ضربين؛ لقلة البحث عنه في هذا المختصر، وأما الحرف فلا يبحث عنه في الصرف لعدم تصرفه». وقد ذكر ابن جني في المنصف: 7/1 أن علم التصريف لا يتناول دراسة الحروف؛ لأنها مجهولة الأصول فلا يُعرَفُ لها اشتقاق.

(5) المقصود: 40، وتام عبارته: «الأصليُّ على ضربين: ثلاثي ورُباعيِّ، فالثلاثيُّ ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف، وهو ستة أبواب».

(6) في ب و ظ و س: (فإن).

(7) في ظ و ق: (إن القياس).

(8) في ج: (الأول).

(9) قال صاحب المطلوب: 10: «قيل: ضمُّ التاء الأولى في قوله: (ثلاثي) وضمُّ الراء في قوله: (رُباعيِّ) شاذٌّ، إذ الأول منسوب إلى (ثلاثة)، والثاني منسوب إلى (أربعة)، فالقياس (ثلاثي) بفتح التاء، و(أربعي) بسكون الراء وبلا مد الباء...»، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين: 413/1-414، وتاج العروس: مادة (ثلث) 107/5.

(10) تقدّم نقل كلام المصنّف أنفاً.

(11) في ج و ب و س: (وقدمه)، وفي ل: (وقدم).

(12) ما بين المعقوفتين زيادة من ظ.

(13) قال صاحب المطلوب: 10: «وإنما قَدَّمَ الثَّلَاثِيَّ على الرُّبَاعِيِّ في الوضع ليوافق الوضع الطبع؛ لأنه مقدّم عليه طبعًا. وقيل: إنَّما قَدَّمَ عليه، إذ الثلاثي أصل بالنسبة إلى الرُّبَاعِيِّ، وإنَّما قَدَّمَ الثَّلَاثِيَّ المجرّد على المزيد فيه؛ لأنَّ المجرّد أصل بالنسبة إلى الزائد، والأصل أولى بالتقديم».

(14) في ب: (الثلاثي).

(15) قال صاحب المقصود: 40: «فالثلاثي: ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف، وهو ستة أبواب: الباب الأول: (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتح العين في الماضي وضمّها في الغابر. والباب الثاني: (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر. والباب الثالث: (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتحها في الماضي والغابر. والباب الرابع: (فَعَلَ يَفْعَلُ) بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر. والباب الخامس: (فَعَلَ يَفْعَلُ) بضمّها في الماضي والغابر. والباب السادس: (فَعَلَ يَفْعَلُ) بكسرها في الماضي والغابر». ومراد المصنّف بالغابر أي: المضارع. ينظر: المطلوب: 11.

(16) في ج و ب: (بفتح).

(17) في ظ: (بالتقدّم). ورد في المطلوب: 12: «وإنما قَدَّمَ الأبنية التي تجيء من (فَعَلَ) بفتح العين على الأبنية التي تجيء من (فَعَلَ) بكسر العين، ومن (فَعَلَ) بضم العين؛ لأنَّ (فَعَلَ) بفتحها أقوى منهما؛ ولهذا تجيء الأبنية منه أكثر منهما».

(18) في ج و ظ: (مما)، وفي ب و س: (بما). والصواب ما في ق لأنَّ (ما) الاستفهامية تُحذف ألفها إذا سبقها حرف جر.

(19) في ظ: (عملت).

(20) في ب: (عوض).

وما (2) قيل (3) في جوابه [من] (4) أن مخالفة حركة (5) عين مضارعه لتدلّ على مخالفة (6) معناه لمعنى الماضي أقل (7) من مخالفة الثاني وهو قبل (8) الكثير؛ لأنّ الضمّ بين الفتح العلوي والكسر السفلي ليس (9) بسديد (10)؛ لأنّ نظرهم إلى (11) الاختلاف على (12) هذا يلزم أن يتقدّم (13) الثاني (14) عليه لوجود المخالفة (15) [التامة الدالة على مخالفة (16) المعنى (17)] (18) كما قدّمه (19) بعضهم (20) نظراً إلى هذا الوجه. قلت: الأولى في الجواب أن يُقال: وإنما قدّم الأول على الثاني (21)؛ اعتباراً لكثرتيه (22)؛ لأنّ (23) استعمال الكلمة في ذلك الباب أكثر بالنسبة إلى (24) سائر الأبواب.

فإن قلت: لم قدّم الثاني على الثالث (25)؟

قلت: لوجود المخالفة الدالة على مخالفة المعنيين (26) في الثاني دون الثالث.

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يُقدّم (27) الرابع على الثالث (28).

[قلت: لا تتس ما أسلفت لك في تقديم الأبواب الثلاثة (29)] (30).

فإن (31) قلت: لم قدّم الرابع على الخامس (32)؟

(1) قال صاحبُ المطلوب في بيان ذلك: «إذ الضمُّ أقوى الحركات، والكسر أضعفها، فقدّم الأقرى على الأضعف. أو لأنّ الضمَّ علويّ والكسر سفليّ، والعلويّ مقدّم على السفليّ في الحرمة فقدّمه عليه في الوضع والمرتبة. أو لأنّ مجيء (يُفعل) بضمّ العين من (فعل) بفتح العين سماعي، ومجيء (يفعل) بكسر العين من (فعل) بفتحها قياسي، والسماعي مقدّم على القياسي». المطلوب: 11.

(2) كُتب فوقها في ق: (مبتداً).

(3) في س: (قلت: لأنه علويّ، والعلوي مقدّم على السفلي، وكثرة استعماله عن سائر الأبواب). ولم يذكر ما ورد في ج و ب و ظ.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ب و ق.

(5) (حركة) ساقطة من ق.

(6) في ظ: (المخالفة).

(7) في ج و ب و ق: (قليل)، وفي ظ: (قبل). وما أثبتناه هو المناسب للسياق. وكُتب فوقها في ق: «خبر (أن) في (أن مخالفة)».

(8) في ب: (قليل).

(9) كُتب فوقها في ق: (خبر مبتداً).

(10) في ب: (يريد)، وفي ظ: (بشديد)، وكُتب فوقها في ق: (وليس بمستقيم).

(11) في ب و س: (في).

(12) في ج و ظ و ق: (فعلي).

(13) في ب و ظ و ق: (يقدم).

(14) في ج: (الثلاثي).

(15) في ج: (المخالفة المعنيين كما قدّم).

(16) في ظ: (يخالف).

(17) في ب: (العين).

(18) ما بين المعقوفتين ساقط من ج، وفي ق: (مخالفة المعنيين في الثاني).

(19) في ج: (قدم).

(20) ينظر: روح الشروح: 11. وورد فيه: «اعلم أنّ منهم من نظر في ترتيب الأبواب إلى شدة اختلاف حركة العين؛ لأنها أدلّ على اختلاف معاني الأبواب، فقدّم باب (ضرب)؛ لأنّ الاختلاف بين الفتح والكسر أكثر منه بين الفتح والضم؛ لأنّ الفتح علويّ والكسر سفليّ والضم بينهما، فهو أحقّ بكونه من دعائم الأبواب. ومنهم من اعتبر الأولية على المعنى والأكثرية اشتقاقاً، فقدّم باب (نصر) لكثرة لغاته ومعانيه، ولذا يُردُّ إليه أكثر الأبواب عند بناء المغالبة».

(21) في ج و ظ: (إنما قدّمه عليه)، وفي ق: (إنما قدّمه عليه نظراً إلى أن الضم علوي وأنه أقوى).

(22) في ج: (اعتبار الكثرة).

(23) في ظ: (إلى أن).

(24) في ب: (على).

(25) قال صاحبُ المطلوب في بيان ذلك: «لأنّ صيغة الماضي والمضارع مختلفة في هذا الباب ومتمفّقة في ذلك الباب، والمختلف مقدّم على المتفق عند الصرفيين». المطلوب: 12.

(26) في ب: (العين).

(27) في ج و س: (يتقدم).

(28) في ب: (الخامس)، وهو وهم.

(29) في ج: (الثالثة) بدل (الثلاثة)، وفي س: (قلت: لأنّ أبواب الرابع سفلي؛ ولذا لا يتقدم).

(30) في هذا الموضع حصل سقط من ب و س إلى قوله: (الأبواب الثلاثة)، ورُسّمت (الثلاثة) في ظ هكذا (اللاثثة). قال صاحبُ المطلوب في سبب تقدّم الباب الثالث على الباب الرابع: «لأنّ الفتح أصل، والكسر فرع، والأصل مقدّم على الفرع. أو لأنّ الفتح علويّ، والكسر سفلي... فقدّمه عليه. أو لأنّ الفتح غير محتاج إلى تحريك عضو عند التلفظ بخلاف الكسر ويكون أخف الحركات، والطبائع تميل إليه، فيكون أحقّ بالتقديم». المطلوب: 12.

(31) من هنا حصل سقط في ب إلى قوله: (الخامس).

(32) قال صاحبُ المطلوب في بيان ذلك: «لأنّ في هذا الباب يحتاج إلى تحريك عضو واحد لأجل الكسر وهو الفك الأسفل، وفي ذلك الباب يحتاج إلى تحريك العضوين لأجل الضم وهما الشفتان، فيكون هذا الباب أخفّ بالنسبة إلى ذلك الباب، والأخفّ أولى بالتقديم». المطلوب: 12.

- قلت: لكون عين ماضيه مكسورًا، والكسر (1) أخفُ (2) من الضم، [والخفيف أولى بالتقديم] (3)، وأيضًا (4) عين مضارعه مفتوح (5)، والفتح [كذلك] (6) أخفُ (7) من الضمّ، على أنّ المخالفة (8) المطلوبة (9) ثابتة في الرابع دون الخامس.
- فإن قلت: من أين عرفت أنّ الكسر أخفُ (10) من الضمّ؟
- قلت: لأنّ الكسر يحتاجُ إلى تحريك عضوٍ واحد وهو الحنك الأسفل، والضمّ يحتاج إلى تحريك العضوين الشفتين (11).
- فإن قلت: لم لا يجيء (12) المضارع مضموم العين من هذا الباب؟
- قلت: لئلا يتحرك حرف واحد بالأثقل [2/و] بعد الثقل (13).
- فإن قلت: لم قدمّ الخامس على السادس مع كسر عين ماضيه (14)؟
- قلت: نظرًا إلى أنّ الضمّ [فوق] وأقوى (15).
- فإن قلت: لم لم يجيء من هذا الباب ما يُفتح (16) عين مضارعه (17) وما يُكسر؟
- قلت: لأنّ موافقة الثقل (18) أخفُ من مخالفة الخفيف (19)، ولا شك (20) بأنّ المخالفة (21) مطلوبة؛ لأنه دليل بعد الوقوع (22).
- قوله: «والرُباعي» (23).
- إن قلت: لم جاء باب واحد من الرباعي (24)؟
- قلت: لكثرة (25) حروفه (26)، فلو جاء أبنية كثيرة للزِم (27) الثقل.
- فإن قلت: لم قال: «وهو باب واحد» ولم يكتف (28) بقوله: «باب فعَلَل» (29)؟ بناءً على أنّ المبتدأ والخبر إذا كانا (1) معرفتين يفيد الحصر (2).

- (1) في ب و ق و س: (فالكسر).
- (2) في النسخ الخمس: (خفيف). والصواب ما أثبتناه.
- (3) ما بين المعقوفتين زيادة من س.
- (4) كلمة (أيضًا) ساقطة من ب، وفي س: (أيضًا وعين).
- (5) في س: (مفتوحًا).
- (6) ما بين المعقوفتين زيادة من س.
- (7) في ب: (خف).
- (8) كلمة (المخالفة) ساقطة من ب و س.
- (9) في ب: (مطلوبة).
- (10) في ج و ب و ق و س: (خفيف).
- (11) في ج: (عضوين بالشفتين)، وفي ب: (العضوين الشفتين).
- (12) في ج و ط و ق: (لم لم يجيء).
- (13) في ج: (بالأثقل أثقل بعد الثقل)، وفي ب: (بعد الأثقل)، وفي ق: (بعد الثقل).
- (14) قال صاحب المطلوب في بيان ذلك: «لأنّ الضمّ أقوى الحركات، والكسر أضعفها... أو لأنّ مجيء الكسر فيهما على الشذوذ والندرة فقدّمه عليه. وأما تقديم بناء (فعل) بكسر العين على بناء (فعل) بضم العين مع أنّ الضمّ أقوى الحركات نظرًا إلى كثرة مجيء الأبواب منه بالنسبة إليه». المطلوب: 12.
- (15) في ج: (فوق)، وفي ب: (قوي)، وفي ط و س: (أقوى).
- (16) في ب: (بالفتح).
- (17) في س: المضارع.
- (18) في ج و ق: (الموافق الأثقل)، وفي ب: (الثقل)، وفي ط: (لأنّ هذا الأثقل)، وفي س: (الأثقل). وما أثبتناه هو الأنسب للسياق.
- (19) في ج: (المخالفة الأخف والخفيف)، وفي ط: (لأخف والخفيف)، وكلمة (لأخف) لعلّ صوابها (للأخف)، وفي ق: (المخالفة الأخف والخفيف)، وفي س: (الأخف).
- (20) في ج و ط و ق: (ولا يناقش بأن)، وأشير في حاشية س إلى أنه في نسخة (ولا يناقش).
- (21) في س: (مخالفة).
- (22) في س: (الوقع).
- (23) المقصود: 40، ونمام عبارته: «والرباعي المجرد: ما كان ماضيه على أربعة أحرف، وهو باب (فعل)، وهو باب واحد، نحو: (دحرج)».
- (24) قال صاحب المطلوب في بيان ذلك: «لأنّه ثبت بالاستقراء أنه باب واحد فقط. أو لأنه ثقيل لكثرة حروفه، ولم يتصرفوا فيه كما تصرفوا في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها، بل التزموا الفتحات لخفتها وثقل الرباعي فصار بابًا واحدًا». المطلوب: 14، وينظر: روح الشروح: 14.
- (25) في ط: (لكثر).
- (26) في س: (لكثرة حروفه واستعماله)، ولم يُذكر باقي الكلام.
- (27) في النسخ المخطوطة: (يلزم). والصواب ما أثبتناه.
- (28) في ب: (يكتفي).
- (29) تقدّم تخريج قول صاحب المقصود آنفًا.

قلت: تأكيداً ولئلا يلتبس بـ (جَلْبَبٌ) (3) [4].

فإن قلت: لِمَ لَمْ يَقُلْ (5): الملحقات سوى (سَلَقَى) (6)، وَحَوَّلَ، وَيَبْطِرُ (7) (8) بالنقل والقلب والإدغام (9)؟

قلت: لئلا يبطل الإلحاق (10).

فإن قلت: لِمَ (11) أُعِلَّ (سَلَقَى) (12)؟

قلت: لأنه لا يبطل الإلحاق بتغيير آخر الكلمة؛ لكونه محلّ التغيير (13).

قوله: «ومزید الرباعي» (14).

إن قلت: بَمَ يتفرق (15) الأفعال من مزيد الثلاثي، من الأفعال (16) من مزيد الرباعي؟

(1) في س: (كان).

(2) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: 52/4، والتعبير شرح التحرير في أصول الفقه: 2961/6.

(3) في ب: (الجلبب).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ط و ق. وأصل الفعل (جلبب) هو (جلب) زيدت عليه الباء فصار ملحفاً بـ (دحرج) في جميع تصاريفه، نحو: (جَلْبَبٌ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً وَجَلْبَابًا) مثل: (دَحْرَجٌ يُدَحْرَجُ دَحْرَجَةً وَدَحْرَاجًا)، ولم يُدْغَم الحرفان المتمثلان في (جَلْبَبٌ)؛ لأنَّ الإدغام يبطل الموافقة في الوزن. ينظر: المنصف: 83/1، وشرح الملوكي: 64، ولسان العرب: مادة (جلب)، وروح الشروح: 15، والمطلوب: 15، والمستقصى في علم التصريف: 297/1.

(5) في ج و ق: (يعل).

(6) في ب و س: (اسلنقى)، والمثبت من ج و ط و ق والمقصود: 40.

(7) تحدث صاحب المطلوب عن هذه الأفعال فذكر أن أصل (حوقل) هو (حقل) بمعنى ضَعَفَ، فزيدت الواو بين الحاء والقاف فصار (حوقل) على وزن (فوعَل)، وهو لازم ملحق بـ (دحرج) لصديق تعريفه بهما نحو: (حوقلٌ يُحوقلُ حوقلةً وحوقالاً)؛ لأنَّ أصله (حوقالاً)، فلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها. أما (بيطر) فاصله (يطر) أي: شق، فزيدت الياء بين الباء والطاء، فصار (بيطر) على وزن (فيعَل)، وهو لازم ملحق بـ (دحرج)، نحو: (بيطرٌ يبيطرُ بيطرةً ويبيطراً). وأصل (سلقى) هو (سلق) أي: عمل عمل الجلوس، فزيدت الياء في الآخر فصار (سلقى) على وزن (فعلَى)، وهو متعدّد ملحق بـ (دحرج) نحو: (سلقى يسلقى سلقيةً وسليقالاً). ينظر: المطلوب: 14-15، ولسان العرب: المواد (حقل، ويطر، وسيق).

(8) قال صاحب المقصود: «وقد يكون ستة أبواب يُقال لها: الملحق بالرباعي، وهي باب (فوعَل) نحو: (حوقل)، و(فوعَل) نحو: (جهور)، و(فعليل) نحو: (عثير)، و(فعليل) نحو: (بيطر)، و(فعلَى) نحو: (سلقى)، و(فعلَل) نحو: (جلبب)». المقصود: 40. وقوله: «وهي باب فوعَل» هكذا في المطبوع، وفي النسخة الخطية: 180: «وهو باب فوعَل»، وكذلك في شروح المقصود. ينظر: إمعان الأنظار: 14، وروح الشروح: 14، والمطلوب: 14. ولا بُدَّ من الإشارة إلى أن هذه الأبواب الستة – المذكورة آنفاً في كلام صاحب المقصود – إنما عدَّت ملحقة بالرباعي لما يأتي:

1. لأنه لا يمكن عدّها من الرباعي المجرد، إذ يمكن الاستغناء عن الحرف الزائد وتبقى الأحرف الثلاثة مؤدية معني من المعاني، كأن تقول: حقلٌ، وجهرٌ، وعثرٌ، ويطرٌ، وسيق و(جلب).

2. لا يمكن عدّها من الثلاثي المزيد فيه حرف واحد؛ لأنَّ المزيد فيه حرف واحد على الثلاثي إما همزة في أوله نحو: (أكرم)، وإما من جنس عين فعله مثل: فرحٌ، وإما ألف بين الفاء والعين نحو: (قاتل)، وليست هذه الستة واحداً منها. ونظراً إلى اتفاق مصدرها – في الوزن – بمصدر (دحرج) عدَّت ملحقة بالرباعي، إذ يُقال: (حوقلٌ يُحوقلُ حوقلةً وحوقالاً)، كما يقال: (دحرجٌ يُدحرجُ دحرجةً ودحرجاً)؛ لأنَّ حقيقة الإلحاق اتحاد المصدرين الملحق – وهو حوقلةً وحوقالاً – والملحق به – وهو دحرجةً ودحرجاً – وهكذا يُقال في بقية الأبواب. ينظر: إزالة القيود: 27.

(9) في ط و ق: (بالنقل والقلب وبالنقل والإدغام)، وفي س: (بالنقل والقلب والنقل والإدغام).

(10) كلمة (الإلحاق) ساقطة من ب. والإلحاق: جعل الثلاثي على زنة الرباعي في المصدر والتصريفات. شرح عصام الدين الإسفرايني على الشافية: 19، وزاد السبوي: «وشرط الإلحاق اتحاد مصدرَي الملحق والمُلقق به وموافقة اللفظين أصلاً وزيادة، والمراد من المصدر المصدرُ الأول دون الثاني لعدم اطراد، فإن مصدر (عربد) وقُحطِب) يجيء (فعللة) لا (فعللاً)، فخرج باب الإفعال عن كونه ملحفاً بـ (دحرج)». روح الشروح: 14، وينظر: المقتصد في شرح التكملة: 1076/2، وشرح الشافية للرضي: 40/1، وجامع الدروس العربية: 158، والواضح في الصرف: 53.

(11) تكررت (لم) في ب.

(12) في ب و س: (اسلنقى). والإعلال الحاصل في (سلقى) هو قلب الباء ألفاً، إذ الأصل فيه (سلقى)، فلما تحركت الياء وافتتح ما قبلها قلبت ألفاً. ينظر: روح الشروح: 15، والمستقصى في علم التصريف: 300/1، 1171/2. وقال السبوي في بيان سبب الإعلال: «وإنما أُعِلَّ (سلقى) دون الأفعال السابقة؛ لما تقرّر من أنَّ المُلقق يجب أن يكون مثل المُلقق به لفظاً، فلا يُعَل ولا يُدْغَم لئلا يبطل الإلحاق، ولا يبطل بقلب الآخر ألفاً؛ لأنه كالوقف». روح الشروح: 15. فالإعلال في (سلقى) جرى على آخر الكلمة، وذلك لا يفوت به الوزن؛ لأنَّ الآخر يُصبح ساكناً، فيكون كالموقوف عليه بالسكون، والوقف على آخر الكلمة بإسكانه لا يفوت به وزنها. ينظر: جامع الدروس العربية: 158. وقال البركوي: «إنما لم يُعَل في الأربعة المتقدمة – أي: حوقل، وجهورٌ، وعثيرٌ، وبيطرٌ – ولم يُدْغَم في الأخير – أي: جلبب – لئلا يبطل الإلحاق، وإنما أُعِلَّ الخامس – أي: سلقى – لأنه لا يبطل الإلحاق بتغيير آخر الكلمة». إمعان الأنظار: 14.

(13) في ب: (التغيير).

(14) المقصود: 40، وتاماً عبارته: «وأما المزيد فيه فنوعان: مزيد على الثلاثي، ومزيد على الرباعي، فمزيد الثلاثي على أربعة عشر باباً: وهي ثلاثة أنواع: رباعي، وخماسي، وسداسي... ثم ذكر الرباعي والخماسي وأبوهم، ثم قال: «والسداسي» وذكر أبوابه ومنها: «أفعللَّ نحو: افعنسن». ثم قال: «ومزيد الرباعي على ثلاثة أبواب: وهي على نوعين: خماسي وسداسي، فالسداسي: وهو بابان، وذكر منها: «أفعللَّ نحو: احرنجم». ف (افعنسن) أصله (فَعَس)، أي: إنَّ الهمزة والنون وإحدى السينين زوائد، وهذا الباب ملحق بـ (احرنجم) من مزيد الرباعي لصديق تعريف الإلحاق بينهما. و(احرنجم) أصله (حَرَجَم)، فالهمزة والنون فيه زائدتان. ينظر: روح الشروح: 19-1/1، والمطلوب: 18-19.

(15) في ج و ط و س: (لم لم يفرق...)، وفي ب: (مما يتفرق)، وفي ق: (بأي شيء يفرق)، وفي س: (ما يفرق...). والصواب ما أثبتناه.

(16) في ج و ب و ط و س: (والأفعال) بدل (من الأفعال).

قلت: بتكرير اللام في الأول دون الثاني⁽¹⁾، وأيضًا إن حذفته منه ثلاثة أحرف فإن بقي المعنى الأول بعد الحذف فهو من مزيد الثلاثي لا السداسي ولا من مزيد الرباعي والسداسي⁽²⁾.

قوله: «فصل: في الوجوه التي (3) ...»⁽⁴⁾.

إن⁽⁵⁾ قلت: لم قدم المصدر على غيره؟

قلت: لأصالته على المذهب⁽⁶⁾ الأصح⁽⁷⁾(8). فإن قلت: لم انحصَرَ المُخْرَجُ من المصدر في الستة⁽⁹⁾؟

قلت: لأن⁽¹⁰⁾ ما اشتق منه إما أن يكون فعلاً إخبارياً⁽¹¹⁾ فإن لم يتعاقب في أوله⁽¹²⁾ إحدى الزوائد الأربع⁽¹³⁾ فهو الماضي، وإن يتعاقب⁽¹⁴⁾ فهو المضارع؛ أو فعلاً إنشائياً⁽¹⁵⁾، فإن كان طلباً فهو⁽¹⁶⁾ الأمر، وإن كان [ظ/2] تركه فهو⁽¹⁷⁾ النهي، وإما أن يكون⁽¹⁸⁾ اسماً، فإن كان لمن⁽¹⁹⁾ صدر عنه الفعل فهو [اسم]⁽²⁰⁾ الفاعل، وإن كان لمن وقع عليه الفعل فهو [اسم]⁽²¹⁾ المفعول⁽²²⁾.

فإن قلت: لم لم يذكر باقي اللواحق⁽²³⁾؟

قلت: أما النفي والجحد فلشبهه صورتيهما⁽²⁴⁾ بصورة النهي⁽²⁵⁾، وأما اسما⁽²⁶⁾ الزمان والمكان فلأتحد صورتيهما⁽²⁷⁾ بصورة المفعول في زيادة الميم المفتوحة⁽²⁸⁾ في أوله⁽²⁹⁾، وأما اسم الآلة فلشبهه⁽³⁰⁾ صورته بصورة اسمي⁽³¹⁾ الزمان والمكان⁽³²⁾.

(1) قال التفتازاني: «والفرق بين بابي (أعنّس)، و(أحرّج): أنه يجب في الأول تكرير اللام دون الثاني». شرح تصريف العزي: 88.

(2) في ج و ظ و ق: (فهو من مزيد الثلاثي وإلا فهو من مزيد الرباعي).

(3) (التي ساقطة من ق).

(4) المقصود: 40، وتام عبارته: «... اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر. وهي ستة: الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، والمفعول. فأما المصدر فلا يخلو من أن... إلخ». ومراده بالوجه أي الكلمات، واشتدت، أي: قويت. ينظر: روح الشروح: 20، وإزالة القيود: 32.

(5) في س: (فإن)، ومن هنا حصل سقط في ب إلى قوله: (الأصح).

(6) في س: (مذهب).

(7) يرى البصريون أن المصدر أصل في الاشتقاق، وصاحب المقصود اختار هذا الرأي في كتابه، لذلك قال: «إلى إخراجها من المصدر»، في حين ذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل في الاشتقاق، ولكل أدلته. ينظر تفصيل ذلك في: الكتاب: 20/1-21، والأصول: 85/3، 140، والإنصاف: 235/1، والتبيين: 143، ومسائل خلافية في النحو: 68، وبدائع الفوائد: 30، والمساعد: 464/1، وانتلاف النصر: 111، والمزهر: 350/1.

(8) تأخر هذا السؤال في س فوضع بعد قوله: «فإن قلت: لم انحصَرَ المُخْرَجُ من المصدر... إلخ».

(9) الستة هي: الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، واسم المفعول التي تقدم أنفاً ذكر نص المصنف. وقال صاحب المطلوب في بيان ذلك: «أعلم أن في حصر الوجوه التي اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر في الستة تسامحاً لعدم انحصارها فيها؛ لأن أسماء الزمان والمكان واسم الآلة والنفي والجحد من تلك الوجوه. اللهم إلا أن يقال في النفي والجحد أن النفي يشبه النهي صورة، والجحد يشبه النهي معنى، فلهذا تركهما من الحصر فله وجه، وأما ترك الزمان والمكان والآلة فلا وجه له». المطلوب: 21، وينظر: إمعان الأنظار: 20، وروح الشروح: 21، وإزالة القيود: 33.

(10) في ب: (لأنها اشتق).

(11) في ظ و ق: (إما إخبارياً).

(12) في ج: (في أول)، وفي ب و س: (في الأول)، وفي ظ: (على أوله).

(13) هي المسماة بأحرف المضارعة، وهي: الهمزة، والنون، والياء، والتاء؛ والمجموعة بكلمة (أنيت). ينظر: نور السجية: 110.

(14) في ق: (تعاقب).

(15) في ج: (أو إما إنشائياً)، وفي ق: (وإما إنشائياً).

(16) في ج و س: (كان لطلب الفعل فهو)، وفي ظ و ق: (كان الطلب الفعل فهو).

(17) في ج و س: (لتركه فهو)، وفي ظ: (لترك الطلب الفعل)، وفي ق: (إن كان لتركه فهو النهي).

(18) في ب: (أو أن يكون)، وفي س: (وأن يكون).

(19) (لمن) ساقطة من ظ.

(20) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ظ و ق.

(21) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ظ و ق.

(22) في س في هذا الموضع ذكر قوله: «فإن قلت لم قدم المصدر على غيره، وجوابه» كما تقدمت الإشارة إلى ذلك أنفاً.

(23) في ب: (الأفعال).

(24) في ب: (لشبهه صورتها)، وفي ظ و س و ق: (صورتها).

(25) (النهي) ساقطة من ب و ظ، وعبارة نسخة س: (أما النفي فيشبه المضارع في الصورة، والجحد يشبه الماضي في المعنى فلم يذكر). وينظر: المطلوب: 21.

(26) في ج: (اسمي)، و(اسما) ساقطة من ب، وفي ق: (واسمي)، وفي س: (اسم) بالإنفراد.

(27) في ب: (صورتها)، وفي ظ و ق و س: (صورتها).

(28) في ج: (على المفتوحة)، و(المفتوحة) ساقطة من س.

(29) في ج: (أله).

(30) في ب: (فأشبهه).

(31) في ج و ظ: (اسم).

(32) في س: (وأما اسم الآلة يشبه إلى اسمي الزمان والمكان في الصورة فلم يذكرهن). وقد نبّه الشارح بقوله: «فلشبه صورته بصورة اسمي الزمان والمكان» على أن المشابهة بينهما إنما هي في الخط فقط؛ لأن ميم (مفعول) في اسم الآلة مكسورة، في حين هي مفتوحة في اسمي الزمان والمكان.

فإن قلت: لِمَ قَدَّمَ الميمي (1) على غير الميمي (2) في التقسيم وأخّره في التبيين (3)؟
 قلت: لأنَّ مفهومه (4) وجودي (5)، والوجودي أولى بالتقديم (6)، و[إنما] (7) أخّره (8) في التبيين (9)؛ لأنَّ غير الميمي (10) ليس له أقسام، والميمي له أقسام (11)، و[ما ليس له أقسام] (12) فتقديمه أولى؛ لئلا يلزم البُعد بين القسمين.
 قوله: «فإن كان غير ميمي (13) فهو سماعي» (14). إن قلت: مصادرُ المزيد [فيه] (15) غير (16) ميمية (17) مع أنها قياسية، فلا بُدَّ من الاحتراز عنها. قلت: استغنى عن الاحتراز بذكر أحكامها (18) بعد ذلك (19).
 [فإن قلت: لِمَ لَمْ يُقسَم (20) لمصدر الثلاثي (21)؟ قلت: لعدم ضبطه] (22).
 [قوله: «لأنه لا قياس لمصدر الثلاثي» (23). إن قلت: هذا مصادرة على المطلوب (24).
 قلت: لا بل استدلال بالوقوع على الإيقاع، أو نقول: إنه إشارة إلى كبرى (25) القياس المثبت؛ لكون غير الميمي سماعياً تقديره؛ لأنه مصدر الثلاثي، وكل مصدر الثلاثي سماعي، فالمصدر الغير (26) الميمي سماعي، فطوى (27) ذكر الصغرى (28) لظهورها] (29).

(1) في ظ: (الميم).

(2) في ظ: (الميم).

(3) في ب: (التبين)، وفي ظ: (التبني). قال مصنف المقصود: «فأمّا المصدر فلا يخلو من أن يكون ميمياً أو غير ميمي، فإن كان غير ميمي فهو سماعي... وإن كان ميمياً فيُنظر في عين الفعل المضارع...». المقصود: 40.

(4) في ب: (المفهومه).

(5) الوجودي ضدَّ العدمي، والوجود: كل ما هو موجود أو يمكن أن يوجد، وكون الشيء واقعاً وهو نوعان: ذهني وخارجي. والعدم ضد الوجود، فهو نفي شيء من شأنه أن يوجد. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: 1470/2، 2403/3، ومعجم المصطلحات العلمية والفنية: 435، 710.

(6) في س: (في التقديم). وسبب تقديم الوجودي على العدمي؛ لتقدمه في التصوّر ولشرفه. ينظر: شرح الأمثلة المختلفة في التصريف: 39.

(7) ما بين المعقوفتين زيادة من ظ و س.

(8) في ظ: (أخر).

(9) في ب: (التبين).

(10) في ظ: (الميم).

(11) (أقسام) ساقطة من ب و س، وفي ظ: (الميم) بدل (الميمي).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من ج، وكلمة (ما) ساقطة من ب و ق.

(13) في ظ: (ميم).

(14) المقصود: 40.

(15) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.

(16) (غير) ساقطة من ب و س.

(17) في ج: (ميمي).

(18) في ب: (المطالبة)، وفي ق: (حكمها).

(19) ينظر: المقصود: 40، وإمعان الأنظار: 21، وروح الشروح: 21، والمطلوب: 22.

(20) في ب و س: (يقاس)، وفي ظ: (يكس). والصواب ما أثبتناه.

(21) قال مصنف المقصود: «فإن كان غير ميمي فهو سماعي، ونعني بالسماعي أنه يُحفظ كل مصدر على ما جاء من العرب ولا يُقاس عليه غيره؛ لأنه لا قياس لمصدر الثلاثي، ومصدر غير الثلاثي قياسي». المقصود: 40.

(22) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ظ. وقال صاحب المطلوب في جواب هذا السؤال: «لتعدُّر ضبطه لكثرتة حتى قيل: إن مصدر الثلاثي لا يمكن تعدّده؛ لأنه يرتقي على ما ذكره سيبويه إلى اثنين وثلاثين باباً... فلما تعدر ضبطه لكثرتة أبقى على ما سمع من العرب، هذا مذهب سيبويه، وأما مذهب الزمخشري فإنَّ مصدره قياسي؛ لكثرة استعماله...». المطلوب: 21، وينظر مذهب الزمخشري في المفصل: 275، إذ جمع أوزان هذه المصادر ثمَّ مثل لها جميعاً، وكان في هذا الإحصاء دليلاً على قياسيها. ويبدو أنَّ مسألة قياسية مصدر الفعل الثلاثي المجرد فيها خلاف بين العلماء، فبعضهم يرى أنَّ كثرة الأوزان التي ذكرها سيبويه التي ترقى إلى اثنين وثلاثين بناءً توحى بأنَّ مصدر الثلاثي المجرد سماعي وليس قياسياً، فهذه المصادر لكثرتها لا تُضبط بالقياس، وذلك نحو: (قتل، وفسق، وشغل، ورَحْمَة، وثبَّدة، وكثرة، ودَعْوَى...)، ونسبة هذا المذهب إلى سيبويه غير مسلم بها؛ لأنه لم يصرح بهذا الحكم، ثم إنه أشار إشارات إلى وجود مصادر قياسية وأخرى سماعية للفعل الثلاثي المجرد. ينظر: الكتاب: 5/4 فما بعدها، وأبينة الصرف في كتاب سيبويه: 211 فما بعدها. ونص بعضهم على أنه مقيس في بعض الأبينة ومسومع في بعضها الآخر. ينظر: شرح الشافية لركن الدين: 293/1، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي: 61/1، وممن نص على سماعية مصادر الثلاثي المجرد صاحب المقصود: 40، ووافقه شراح المقصود بما فيهم صاحبنا، والخضر الزيدي في شرحه على الشافية: 267/1.

(23) المقصود: 40، وقد تقدّم نقل كلامه آنفاً.

(24) كُتِب فوقها في ق: (جعل المدعى جزءاً من الدليل).

(25) كُتِب في الحاشية إزاءها: (الجزء الثاني من الدليل).

(26) هكذا في الأصل، ودخول (أل) على (غير) منعه عدد من اللغويين. ينظر: درة الغواص: 51، والمصباح المنير: 458، والتاج: (غير) 158/13، ومعجم الأخطاء الشائعة: 190.

(27) فسرت في الحاشية في ق بقوله: (تركه).

(28) كُتِب فوقها في ق: (الجزء الأول من الدليل).

(29) زيادة من ق. وينظر: إمعان الأنظار: 21.

قوله: «وأما في (1) الناقص» (2).

إن قلت: لِمَ لم يكسر (3) عين (4) الزمان والمكان في مكسور العين من الناقص (5)؟

قلت: لئلا يلزم توالي الكسرات، في آخر الكلمة الياء وكسر (6) ما قبلها (7).

فإن قلت: لِمَ لم يفتح عين (8) المصدر في الكل، وعين (9) الزمان (10) والمكان في المفتوح والمضموم من معتل (11) الفاء (12)؟

قلت: لئلا يلزم الصعود من الأسفل وهو الياء والواو إلى الأعلى (13) وهو الفتح؛ لأنه (14) ثقيل بخلاف النزول (15).

فإن قلت: إن الواو (16) ليس بسفلي ولا بعلوي (17) فلا يلزم الصعود من السفلي (18) إلى العلوي (19) إذا كان واوياً.

قلت [و/3]: نعم، إلا أن مناسبة الواو (20) إلى الياء أكثر من جهة الثقل (21) من مناسبتها (22) إلى الألف، فحُمِلَ (23) عليه.

فإن قلت: لِمَ لم يكن (24) اللفيف المقرون كالأجوف (25)؟

قلت: لأن عينه كالصحيح (26) بخلاف الأجوف.

فإن قلت: لِمَ لم يكن اللفيف (27) المفروق كالناقص؟

قلت: لأن الصعود أثقل من ذلك التوالي.

- (1) (في) ساقطة من ب و س.
 (2) المقصود: 40، وتام كلامه: «فالمصدر الميمي والزمان والمكان منه على وزن (مَفْعَل) — بفتح الميم والعين وسكون الفاء — من جميع الأبواب».
 (3) في ب: (بذكر).
 (4) في ظ: (عن).
 (5) مثاله: (رَمَى يرمي مرمى، وكَوَى يَكْوِي مكْوَى)، فهو مكسور العين في المضارع ومفتوح العين في اسم الزمان والمكان. ينظر: عون المعبود في شرح نظم المقصود: 33.
 (6) في ج: (وفي كسر)، وفي ق: (وكسرة).
 (7) ينظر: الدر المنقود في شرح المقصود: مخطوط (29/ظ). وذكر شارحا المراح: 77 أن الياء متركية من كسرتين، وهي مسبوقه بكسرة، فيكون توالي ثلاث كسرات وهو ثقيل، ويبدو أن هذا التعليل غير كاف؛ لأن وقوع الكسر قبل الياء كثير في العربية كما في الأسماء المنسوبة والأسماء المنقوصة، ولو أن الشارح علل بثقل الكسر مع الياء وخفة الفتح مع الألف لكان أولى، قال ابن يعيش في شرح المفصل: 108/6: «وذلك لأنه معتل فكان الألف والفتح أخف عليهم من الكسر والياء، ففروا إلى (مَفْعَل) بالفتح...». وعلل السيروي في روح الشروح: 24 ذلك بأن خلاف الفتح يفضي إلى اللبس ببناء آخر فضلاً عن الثقل، إذ قال: «إذ الكسر فيما قبل الواو يُفضي إلى القلب فيلتبس البناء، وفيما قبل الياء ثقيل». وينظر: المطلوب: 24.
 (8) في ظ: (عن).
 (9) في ظ: (عن).
 (10) في ب: (... عين المضارع في الزمان... إلخ).
 (11) في ج و ظ: (المعتل).
 (12) قال مصنف المقصود: 40: «وإن كان ميمياً فينظر في عين الفعل المضارع، فإن كان مضموماً أو مفتوحاً فالمصدر الميمي والزمان والمكان منه (مَفْعَل) — بفتح الميم والعين وسكون الفاء — إلا ما شدَّ نحو: (المطلع، والمغرب، والمسجد، والمشرق، والمجزر، والمنبت، والمنسك... بكسر العين في الكل، وإن كان القياس الفتح. وإن كان مكسور العين فالمصدر الميمي منه (مَفْعَل) — بفتح الميم والعين وسكون الفاء — إلا (المرجع والمصير) فإنهما مصدران وقد جاء بكسر العين، والزمان والمكان منه (مَفْعَل) — بكسر العين وفتح الميم وسكون الفاء — هذا في الفعل الصحيح والأجوف والمضاعف والمهموز... وفي المعتل الفاء (مَفْعَل) — بكسر العين من جميع الأبواب، واللفيف المقرون كالناقص، واللفيف المفروق كالمعتل الفاء».
 (13) في ج: (وإلى أعلى).
 (14) في ق: (فإنه).
 (15) ينظر: روح الشروح: 25، والمطلوب: 25.
 (16) (إن الواو) ساقطة من ب.
 (17) في ج و ق: (ولا علوي)، وفي ب: (إلى العلوي)، وفي س: (ليس سفلي ولا علوي).
 (18) في ظ: (الأسفلي).
 (19) عبارة (فلا يلزم الصعود من السفلي إلى العلوي) ساقطة من ب.
 (20) في ظ: (إلا أن يناسبه يناسبه الواو...).
 (21) في ج و ظ: (الثقل)، وفي ب و س: (الثقيلة).
 (22) في ب و ظ و س: (مناسبتها).
 (23) في ب: (إلا أن الواو أو مناسبة الياء أكثر إلى ألف...).
 (24) في س: (لم لا يكون).
 (25) قال مصنف المقصود: 40: «واللفيف المقرون كالناقص، واللفيف المفروق كالمعتل الفاء».
 (26) واللفيف المفروق: هو ما كانت فاؤه ولامه حرفي علة، نحو: (وَعَى، وَقَى). والأجوف: هو ما كانت عينه حرف علة، نحو: (صام، عاش). واللفيف المقرون: هو ما كانت عينه ولامه حرفي علة، نحو: (نَوَى، رَوَى). والناقص: هو ما كانت لامه حرف علة، نحو: (دعا، قضى).
 (27) (اللفيف) ساقطة من ظ و س.

قوله: «فإنَّ (1) كان الفعلُ زائداً» (2).

إنَّ (3) قلت: لِمَ لا يكون للزمان (4) والمكان والمصدر والمفعول على الانفرد (5) صيغة (6) من الزوائد (7) كما في الثلاثي؟

قلت: لكثرة حروفها (8)، فلو كثر البناء (9) مع كثرة (10) الحروف لزم النقل.

فإنَّ قلت: لِمَ حُمِلَ الزمانُ والمكان والمصدر على المفعول (11)؟

قلت: لاشتراكهما [معه] (12) في المفعولية، وأما المصدر فيشترکہما في بعض الثلاثي المجرد.

فإنَّ قلت: لِمَ كسر عين الفاعل (13)؟

قلت: فرقاً بين الفاعل والمفعول.

فإنَّ قلت: لِمَ لَمْ ينعكس (14) الأمر؟

قلت: المفتوح العين يصلح للكثير (15)، والخفيف له أولى.

قوله: «و (16) أما الماضي» (17).

فإنَّ (18) قلت: لِمَ قَدَّم الماضي على المضارع؟

قلت: لأنه أصل منه (19).

فإنَّ قلت: لِمَ بُنِيَ على الحركة مع أنَّ الأصل في البناء السكون لا سيمًا (20) في الفعل؟

قلت: لمشابهته (21) الاسم في وقوعه صفة للنكرة (22).

(1) في المقصود: 40: (وإن).

(2) المقصود: 40، وتام عبارته: «... على الثلاثي فالمصدر الميمي والزمان والمكان واسم المفعول من كل باب على وزن مضارع مجهول ذلك الباب إلا أنك تُبدلُ حرف المضارعة بالميم المضمومة».

(3) في ظ: (فإن).

(4) في ب و س: (الزمان).

(5) في ظ: (الإفراد).

(6) في ب و س: (وصيغة).

(7) في ظ و ق: (المزيدات).

(8) في ج: (حروفه). والهاء في (حروفها) عائدة إلى ألفاظ (الزمان والمكان والمصدر والمفعول)، وليست عائدة إلى لفظ (الثلاثي).

(9) في ج: (فلو كسرت)، وفي ظ: (ولو كثرة بالبناء).

(10) في ظ: (الكثرة).

(11) في ب: (لكثرته) زيادة على النص بعد لفظة (المفعول).

(12) ما بين المعقوفين زيادة من ق.

(13) قال مصنف المقصود: 40: «واسم الفاعل منه بكسر العين». قال السبروي: «أي: من الزائد على الثلاثة فلا يشترك معها بل هو بكسر العين، أي بكسر

ما قبل الأخير الذي هو عين في الثلاثي؛ وذلك لأنَّ الفاعل مأخوذ من معلوم المضارع وهو بكسر ما قبل الآخر فيما فوق الثلاثي». روح الشروح: 28،

وينظر: إزالة القيود: 42.

(14) في ظ: (يُنعكس).

(15) في ج و ظ و ق: (لكثير)، وفي س: (لكثر). ويُقصد بالكثير اسمي الزمان والمكان والمصدر واسم المفعول.

(16) (الواو) ساقطة من ب و س.

(17) المقصود: 41، وتام عبارته: «فلا يخلو من أن يكون الفعل معروفاً أو مجهولاً، فإن كان معروفاً فالحرف الأخير منه مبني على الفتح في الواحد والواحدة

والتثنية سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، ومضموم في الجمع المذكر الغائب، وساكن في = = البواقي عند اتصاله بالنون والتاء من جميع الأبواب، والحرف

الأول منه مفتوح من جميع الأبواب، إلا من أبواب الخماسية والسداسية التي في أولها همزة فإنها همزة وصل...».

والمراد بقوله: (معروفاً) أي: معلوماً أو مبنياً للفاعل، وهو ما يسمى فاعله، أي: فاعله معلوم معروف؛ لأنه مذكور، مثل: (نظَّم خالدُ الجيشَ). وقوله: (مجهولاً)

أي: غير معلوم أو غير مبني للفاعل بل هو مبني للمفعول، وهو ما لم يُسمَّ فاعله، أي: فاعله مجهول وغير معروف؛ لأنه محذوف، مثل: (نظَّم الجيشَ).

ينظر: المطلوب: 28، وإزالة القيود: 44.

(18) في ظ و ق: (إن).

(19) في ق: (لأنه أصل بالقياس إليه)، وفي س: (لأصل منه وجوابه ظاهر).

(20) كُتِبَ فوقها في ق: (خصوصاً).

(21) في ب و ظ: (لمشابهة).

(22) أي: وقوعه موقع الاسم صفة للنكرة كاسم الفاعل، نحو: (مررتُ برجل ضاربٍ، وبرجل ضربٍ). ينظر: روح الشروح: 28، والمطلوب: 28.

وقد ذكر سيبويه علة تحريك الفعل الماضي بتوسع أكثر فقال: «ولم يسكنوا آخر (فعل)؛ لأنَّ فيها بعض ما في المضارعة، تقول: (هذا رجلٌ ضربنا)، فتصنف بها

النكرة، وتكون في موضع (ضارب) إذا قلت: (هذا رجلٌ ضاربٍ). وتقول: (إنَّ فَعَلَ فعلتُ)، فيكون في معنى (إنَّ يَفْعَلُ أفعَلُ)، فهي فعلٌ كما أنَّ المضارع

فعلٌ وقد وقعت موقعها في (إن)، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف». الكتاب: 16/1.

فإن قلت: لِمَ بُنِيَ عَلَى الضَمِّ فِي جَمْعِ (2) الْمَذْكَرِ الْغَائِبِ؟
قلت: لِلْمُنَاسِبَةِ (3).

فإن قلت: لِمَ بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ فِي الْبَوَاقِي (4)؟
قلت: لِئَلَّا يُلْزَمَ أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ (5).

فإن قلت: لِمَ تَعَيَّنَ (6) الْحَرْفُ (7) الْأَخِيرُ بِالسُّكُونِ؟

قلت: لِكَوْنِهِ مُجَاوِزًا (8) لِمَا يُلْزَمُ (9) مِنْهُ (10) تِلْكَ الْحَرَكَاتِ؛ وَلِأَنَّهُ آخِرٌ وَالْآخِرُ (11) بِالتَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ (12) أَوْلَى (13).
فإن قلت: إِنَّ تَوَالِيَّ الْحَرَكَاتِ يُلْزَمُ أَيْضًا فِي تَثْنِيَةِ الْمُؤَنَّثِ (14).

قلت [3/ظ]: لِأَنَّ حَرَكَتَهُ (15) عَارِضَةٌ وَلَا يُعْتَدُّ (16) بِهَا كَمَا سَيَجِيءُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: «وَالْحَرْفُ (17) الْأَوَّلُ مِنْهُ (18) مُفْتَوِّحٌ مِنْ جَمِيعِ الْأَبْوَابِ إِلَّا مِنْ أَبْوَابِ (19) السِّدَّاسِيِّ وَالْخَمَّاسِيِّ (20)» (21).
فإن قلت (22): لِمَ أَسْكَنتُ أَوَائِلَ هَذِهِ الْأَبْوَابِ؟

قلت: لِطَوْلِ الْبِنَاءِ وَلِزُومِ (23) أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ فِي (24) بَعْضِهَا، وَأَدْخَلْتُ (25) [عَلَيْهَا] (26) هَمْزَةَ الْوَصْلِ لِيُمْكِنَ (27) النُّطْقُ،
وَفَائِدَةُ الْإِسْكَانِ تَظْهَرُ عِنْدَ الْوَصْلِ فَقَطْ فِي بَعْضِ آخِرِ (28).

قوله: «وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ مُحذُوفَةٌ» (29).

إِنْ قُلْتُ: لِمَ حُذِفَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ (30) عِنْدَ الْوَصْلِ؟

(1) (لَمْ) سَاقِطَةٌ مِنْ ب.

(2) فِي بٍ وَ ظٍ: (جَمِيعٌ)، صَوَابِهَا (جَمْعٌ)، وَفِي سٍ: (الْجَمْعُ).

(3) فِي سٍ: (لِمُنَاسِبَةٍ). أَي عِنْدَ اتِّصَالِ وَائِ الْجَمَاعَةِ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي مِثْلَ: (نَصَرُوا)، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي ضَمًّا مَا قَبْلَهُ لِأَجْلِ الْمَجَاسَةِ. يَنْظُرُ: رُوحُ الشُّرُوحِ: 29.

(4) يَقْصِدُ بِالْبَوَاقِي ضَمَانِ الرَّفْعِ الْمُتَحَرِّكَةِ الَّتِي يَسْكُنُ الْفِعْلُ الْمَاضِي لِأَجْلِ اتِّصَالِهَا بِهِ.

(5) أَي: لِلْفَرَارِ مِنْ تَوَالِيِّ الْحَرَكَاتِ الْأَرْبَعِ. يَنْظُرُ: رُوحُ الشُّرُوحِ: 29، وَالْمَطْلُوبُ: 29، وَإِزَالَةُ الْقِيُودِ: 45. فِي حِينِ إِذَا اتَّصَلَتْ وَائِ الْجَمَاعَةِ لَا يُلْزَمُ تَوَالِيَّ أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ سَاكِنَةٌ.

(6) لَمْ تَعَيَّنَ) سَاقِطَةٌ مِنْ سٍ.

(7) فِي بٍ: (حَرْفٌ)، وَفِي ظٍ: (حُرُوفُ الْجَرِّ بِالسُّكُونِ).

(8) فِي جٍ وَ ظٍ: (مُجَاوِزًا).

(9) (يُلْزَمُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ظٍ.

(10) فِي جٍ: (فِيهِ)، وَ(مِنْهُ) سَاقِطَةٌ مِنْ بٍ.

(11) فِي سٍ: (أَخِيرٌ وَالْأَخِيرُ).

(12) فِي بٍ: (التَّغْيِيرُ)، وَفِي قٍ: (وَالْآخِرُ أَوْلَى بِالتَّغْيِيرِ).

(13) (أَوْلَى) سَاقِطَةٌ مِنْ ظٍ، وَرُؤِسَتْ فِي سٍ: (أَوْلَى). قَالَ السَّبْرِيُّ: «وَاخْتِيارٌ مَا قَبْلَ الضَّمِيرِ لِلْإِسْكَانِ؛ لِأَنَّ الْآخِرَ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ؛ وَلِأَنَّهُ مُجَاوِزٌ لِمَا يُلْزَمُ مِنْهُ التَّوَالِيَّ، فَاسْكَانُهُ أَوْلَى». رُوحُ الشُّرُوحِ: 29.

(14) مِثْلُ: ذَهَبًا.

(15) فِي جٍ: (إِنَّ الْحَرَكَةَ)، وَفِي بٍ: (إِلَّا أَنْ حَرَكَتَهُ...)، وَفِي ظٍ وَ قٍ: (إِنَّ حَرَكَتَهُ...).

(16) فِي ظٍ: (يَفِيدُ)، وَفِي سٍ: (تَعْتَدُ). وَكُتِبَ فَوْقَهَا فِي قٍ: (لَا يَعْتَبَرُ بِهَا).

(17) فِي ظٍ: (وَالْحُرُوفُ)، وَفِي الْمَقْصُودِ: 41: (وَالْحَرْفُ).

(18) (مِنْهُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ظٍ.

(19) فِي ظٍ: (الْأَبْوَابِ)، وَمِثْلُهُ فِي الْمَطْلُوبِ: 29، وَفِي بٍ: (بَابٌ)، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ جٍ وَ سٍ وَالْمَقْصُودُ: 41.

(20) فِي سٍ: (الْخَمَّاسِيُّ وَالسِّدَّاسِيُّ)، وَمِثْلُهُ فِي الْمَقْصُودِ الْمَخْطُوطِ: 184، وَفِي الْمَطْبُوعِ: 41: (الْخَمَّاسِيَّةُ وَالسِّدَّاسِيَّةُ)، وَمِثْلُهُ فِي الْمَطْلُوبِ: 29، وَفِي رُوحِ الشُّرُوحِ: 29: (السِّدَّاسِيَّةُ وَالْخَمَّاسِيَّةُ).

(21) الْمَقْصُودُ: 41.

(22) فِي جٍ وَ ظٍ وَ قٍ: (إِنَّ).

(23) فِي بٍ: (لِزْمِ).

(24) فِي جٍ: مِنْ.

(25) (وَأَدْخَلْتُ) سَاقِطَةٌ مِنْ بٍ وَ سٍ، وَفِي ظٍ وَ قٍ: (فَأَدْخَلْتُ).

(26) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ قٍ.

(27) فِي ظٍ: (لِتُمْكِنَ).

(28) فِي جٍ وَ ظٍ وَ قٍ: (الْبَعْضُ الْآخِرُ).

(29) الْمَقْصُودُ: 41، وَتَمَامُ كَلَامِهِ: «فِي الْوَصْلِ وَمَكْسُورَةٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ، إِلَّا مَا أُثِصِلَ بِلَامِ التَّعْرِيفِ وَهَمْزَةِ (أَيْمُنَ)، فَإِنَّهُمَا مُفْتَوِّحَتَانِ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَمَا يَكُونُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ مِنْ (يَقْعَلُ) — بَضْمِ الْعَيْنِ — فَإِنَّهَا مَضْمُومَةٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ تَعْبًا لِلْعَيْنِ، وَكَذَلِكَ مَضْمُومَةٌ فِي الْمَاضِي الْمَجْهُولِ مِنَ الْخَمَّاسِيِّ وَالسِّدَّاسِيِّ».

(30) فِي قٍ: (الْهَمْزَةُ الْوَصْلِ).

قلت: لحصول المقصود بدونها و⁽¹⁾ هو إمكان النطق بالساكن⁽²⁾.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُحذف من⁽³⁾ الخط؟

قلت⁽⁴⁾: للالتباس⁽⁵⁾.

فإن قلت: لِمَ كانت مكسورة⁽⁶⁾ في الابتداء؟

قلت: لأنها زيدت ساكنة لوصل⁽⁷⁾ الساكن، والساكن إذا حُرِّك حُرِّك بالكسر [فهو أولى]⁽⁸⁾.

فإن قلت: ما وجه تحريك الساكن [بالكسر]⁽⁹⁾؟

قلت: لأنَّ حركته⁽¹⁰⁾ لا تكون إلا⁽¹¹⁾ حركة بناء، فاخْتِيزَ لها ما هو أبعد⁽¹²⁾ الحركات من المعربات.

فإن قلت: لِمَ فُتِحَتْ فيما اتصل بلام التعريف وفي (أيمن)⁽¹³⁾؟ قلت: للخفة⁽¹⁴⁾.

فإن قلت: لِمَ ضُمَّتْ في مجهول الماضي من الخماسي والسداسي؟

قلت: تبعاً لأول متحرك⁽¹⁵⁾ منه، ولئلا يلزم الخروج من الكسرة⁽¹⁶⁾ إلى الضمة؛ لأنَّ الساكن ليس بحاجز⁽¹⁷⁾ حصين⁽¹⁸⁾.

فإن⁽¹⁹⁾ قلت: لفظُ الماضي في قوله: «مضموم»⁽²⁰⁾ في الماضي المجهول»⁽²¹⁾ زائد⁽²²⁾ لا طائل⁽²³⁾ تحته⁽²⁴⁾.

قلت: إنما ذُكر تصريحاً وتفهيماً⁽²⁵⁾ من أول الوهلة للمتعم⁽²⁶⁾.

قوله: «وأما⁽²⁷⁾ المضارع»⁽²⁸⁾.

إن قلت: لِمَ قَدَّمَ المضارع على الأمر والنهي؟

قلت: لأنه أصلهما⁽²⁹⁾، [والأصلُ أحقُّ بالتقديم من الفرع، فكذاك⁽³⁰⁾ قُدِّمَ المضارعُ عليهما]⁽³¹⁾.

(1) (الواو) ساقطة من ب.

(2) ينظر: روح الشروح: 30.

(3) في ج: (في).

(4) (قلت) ساقطة من س.

(5) الأولى أن يقول: منعاً للالتباس؛ لأنَّ عبارته يُفهم منها أنَّ الالتباس حاصل عند عدم الحذف.

(6) في ظ: (لم كان معنى مكسورة).

(7) في ج: (لوصله)، وفي ظ: (لوصله).

(8) ما بين المعقوفتين زيادة من س.

(9) (بالكسر) ساقطة من ب.

(10) في ب: (لا حركة بناء...)، وفي س: (الحركة بناء...)، وأشير في حاشية س: إلا أنه في نسخة: (لأنَّ حركة الساكن حركة بنائية).

(11) في ج و ظ و ق و س: (لا يكون إلا)، وعبرة (لا تكون إلا) ساقطة من ب.

(12) في ج: (بعد).

(13) في ظ: (وايمن).

(14) في ب: (لخفة).

(15) في ج و ق: (المتحرك)، وفي ظ: (المتحركة).

(16) في س: (الكثرة).

(17) في ب: (لحاجز).

(18) في ج: (حصيلاً)، و(حصين) أي: قوي مانع كما فسّر في نسختي ق و س، وكُتِبَ ذلك فوق الكلمة. وينظر: روح الشروح: 30، والمطلوب: 30.

(19) في ج: (إن).

(20) في المقصود المطبوع: 41: (مضمومة)، ومثله في: روح الشروح: 30، والمطلوب: 30، وشرح المقصود للحموي: 21، وفي نسخة خطية من المقصود: 185: (مضموم)، ومرادُه بقوله: (مضمومة) أي: همزة الوصل.

(21) المقصود: 41، وتام عبارته: «وكذلك مضمومة في الماضي المجهول من الخماسي والسداسي».

(22) في ج: (زائدة)، وفي ظ و س: (زائداً).

(23) في ب: (طائل).

(24) (تحته) ساقطة من ظ.

(25) في ب و س: (تفهيماً) ويسقوط الواو من س.

(26) في س: (للمتكلم)، وكُتِبَ فوقها في ق: (من أول الأمر).

(27) (أما) ساقطة من ب.

(28) المقصود: 41.

(29) في ب: (أصلها)، وفي س: (لأنهما مشتقان منه).

(30) لعلها (فذلك).

(31) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.

- فإن قلت: إن الضمير في (أوله)⁽¹⁾ [و/4] عائد⁽²⁾ إلى (المضارع)، وعلى⁽³⁾ هذا يلزم أن يكون المضارع متحققاً قبل دخول⁽⁴⁾ حرف من حروف (أئين)⁽⁵⁾. هذا خلاف⁽⁶⁾.
- قلت: وجدت⁽⁷⁾ في بعض النسخ⁽⁸⁾ هكذا: «فهو الفعل الذي في أوله⁽⁹⁾»، ولعله⁽¹⁰⁾ أصوب؛ لأنه ضمير عائد إلى⁽¹¹⁾ مطلق الفعل، فلا يلزم ما ذكرتم⁽¹²⁾.
- فإن قلت: لم فتحت حرف⁽¹³⁾ المضارع⁽¹⁴⁾ في المبني للفاعل⁽¹⁵⁾؟
- قلت: للخفة.
- فإن قلت: لم لم يعكس⁽¹⁶⁾؟
- قلت⁽¹⁷⁾ [18]: لأن⁽¹⁹⁾ الخفة إما يكثر⁽²⁰⁾ استعماله أولى⁽²¹⁾.
- فإن قلت: لم لم يكتف على الضم في المجهول؟
- قلت: لئلا يلتبس معروف نحو: (يكرم) بمجهوله⁽²²⁾.
- فإن قلت: لم لم يكتف على الفتح؟
- قلت: لئلا يلتبس في نحو: (يُعلم).
- قوله: «وأما الأمر والنهي»⁽²³⁾.
- إن⁽²⁴⁾ قلت: لم قدم الأمر والنهي على الفاعل⁽²⁵⁾؟

- (1) قال مصنف المقصود: 41: «وأما المضارع فهو الذي يكون في أوله حرف من حروف (أئين) بشرط أن يكون ذلك الحرف زائداً على الماضي». وينظر: إمعان الأنظار: 31.
- (2) كُتب فوقه في ق: (راجع).
- (3) في ق: (فعلى).
- (4) في ب و ظ و س: (وقوله).
- (5) في س: (نأتي). وقد جمعت أحرف المضارعة بعدة كلمات، منها: (أئين، ونأتي، وأنيب، ونأيب).
- (6) في ج: (خلاف)، وفي ق: (وليس كذلك)، وكتب فوق (وليس): (حال).
- (7) في ج: (ووجدت).
- (8) في ق: (في غير النسخ).
- (9) في ق: (إلى آخره).
- (10) في ب: (لقلة).
- (11) في ج و ق: (لأنه حينئذ يكون الضمير عائداً)، وكتب فوق (عائداً) في ق: (راجعاً).
- (12) من قوله: «فإن قلت: إن الضمير في (أوله) ... إلى هنا». لم يذكر في ظ.
- (13) في ج: (حروف).
- (14) في ظ: (المضارعة).
- (15) قال مصنف المقصود: 41: «وحروف المضارعة مفتوحة في المعروف من جميع الأبواب إلا من الرباعي أي رباعي كان، فإنها مضمومة فيه، وما قبل لام الفعل المضارع مكسور في الرباعي والخماسي والسداسي، إلا من (يتفعل، ويتفاعل، ويتفعل) فإنه مفتوح فيهن، وفي المجهول تكون حروف المضارعة مضمومة والساكن ساكن على حاله وما بقي مفتوح كله ما عدا لام الفعل فإنها مرفوعة في المعروف والمجهول ما لم يكن حرف ناصب ينصبها أو جازم يجزمها». وينظر: روح الشروح: 32، والمطلوب: 32.
- (16) في ج: (ينعكس).
- (17) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.
- (18) عبارة (لم لم يعكس؟ قلت) ساقطة من ب.
- (19) في ج و ظ و س: (إن).
- (20) في ج: (لا تكرر)، وفي ب و س: (أكثر).
- (21) ثمة قاعدة يذكرها النحاة بهذا الصدد، وهي أن العرب يكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل في كلامهم ما يستقلون. ينظر: الخصائص: 50/1، وعلل التنبيه: 72-71.

- (22) في ب و س: (فإن قلت: لم لم يلتبس بمعروف نحو: (يكرم) لمجهول).
- (23) المقصود: 41، وتاماً عبارته: «فإنهما يكونان على لفظ المضارع إلا أنهما مجزومان وعلامة الجزم فيهما سقوط نون التنبيه وجمع المذكر والواحدة المخاطبة، وفي البواقي سكون لام الفعل الصحيح وسقوط لام الفعل في المعتل سوى نون جمع المؤنث فإن نونه ثابتة في الجزم وغيره. وأمر الحاضر من المعروف أن تحذف منه حرف المضارعة وتدخل عليه همزة الوصل إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، فإن كان متحركاً فُسكن آخره وتأتي بصورة الباقي، وهو مبني على الوقف، والمبني على الوقف كالمجزم في اللفظ».
- (24) في ظ: (فإن).
- (25) أي: اسم الفاعل. وينظر: إمعان الأنظار: 34، وروح الشروح: 34.

قلت: لأنهما (1) أكثر تصرّفًا (2) من الفاعل (3).

فإن قلت: لم يقدّم الأمر (4) الغائب على (5) الحاضر؟

قلت: لأن صورة المضارع باقية فيه (6).

فإن (7) قلت: لم يثبت (8) نون جمع (9) المؤنث وواو جمع (10) المذكر؟

قلت: لأنهما ضمير (11) الفاعل (12) وهو (13) لا يحذف.

فإن قلت: لم يحذف (14) حرف (15) المضارعة (16) لأمر (17) الحاضر؟ قلت (18): لكثرة استعماله (19).

قوله: «وأما الفاعل (20)» (21).

إن قلت: لم لم يفتح ولم يضم عين (22) الفاعل إذا لم يكن مكسورًا بعد حذف (23) حرف المضارعة؟

قلت: لأن في الفتح التباسًا (24) بماضي المفاعلة (25)، وفي الضم ثقلًا، واختير التباس (26) [الكسر] (27) بأمرها لمناسبة أن (28)

الفاعل (29) قد يفعل ما يؤمر (30).

فإن قلت: لم يقدّم اسم (31) الفاعل على اسم (32) المفعول؟

(1) في ب: (لأنها).

(2) في ظ و س: (تصريفًا).

(3) وكثرة التصرف تعدُّ أصلًا من أصول فن الصرف. ينظر: روح الشروح: 34.

(4) في ظ: (أمر).

(5) (على) ساقطة من ب.

(6) (فيه) ساقطة من ظ.

(7) هذا السؤال وجوابه ساقط من ب.

(8) في ج و ب و ظ و س: (ثبت).

(9) في س: (الجمع).

(10) في س: (وواو من جمع...).

(11) في ج و ب و ظ و س: (ضمير).

(12) في ظ: (فاعل).

(13) (هو) ساقطة من س.

(14) في ب و ظ: (حذفت).

(15) (حرف) ساقطة من س.

(16) في ج: (المضارع).

(17) في س: (من الأمر...).

(18) (قلت) ساقطة من ب و ظ.

(19) كثرة الاستعمال من العلة التي تسمح بتغيير اللفظ من صورة إلى صورة أخرى مغايرة، وقد يكون هذا التغيير بالتخفيف الحركي كما مرّ، وقد يكون بالحذف كما في هذه المسألة، وبهذا الصدد يقول ابن جني: «والشيء إذا كثُر استعماله، وعُرف موضِعُه، جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره».

المنصف: 143/1.

(20) في المقصود المطبوع: 41: (وأما اسمُ الفاعل)، وفي نسخة مخطوطة من المقصود: 187: (وأما الفاعل)، ومثله في شروح المقصود المطبوعة كإمعان الأنظار: 34، وروح الشروح: 34، والمطلوب: 34.

(21) تمام عبارة مصنف المقصود: 41: «فَيُنظَرُ فِي عَيْنِ الْفِعْلِ الْمَاضِي، فَإِنْ كَانَ مَفْتُوحًا فَوزنُهُ (ناصر)، وَإِنْ كَانَ مضمومًا فَوزنُهُ (عَظِيم، وضَحْم)، وَإِنْ كَانَ مكسورًا فَوزنه من المتعدي (عالم)، ومن اللازم يأتي على أربعة أوزان...».

(22) في ظ: (عن).

(23) (حذف) ساقطة من ظ.

(24) في ظ: (التباس).

(25) في ب: (بماضي الفاعل المفاعلة). ويقصد بماضي المفاعلة هو وزن (فاعل) نحو: (قاتل، وشارك...).

(26) في س: (الالتباس).

(27) (الكسر) ساقطة من ب و س.

(28) في ب: (بالمناسبة لأن...)، وفي ظ: (المناسبة لأن...).

(29) (الفاعل) ساقطة من ب.

(30) في ب: (يقول ما يامر). ينظر: المطلوب: 34. ونسوق جزءًا من نصه للفائدة: «أما وجه الأولوية فلأن هذا الالتباس التباس الشيء بما يشابهه بحيث إن الأمر من المستقبل واسم الفاعل مشابه على التمام بخلاف الالتباس بالماضي على تقدير الفتح؛ لأن المشابهة بينهما ليست كذلك». إذن العلة هي المشابهة أو المناسبة.

(31) (اسم) ساقطة من ظ.

(32) (اسم) ساقطة من س.

قلت: كما (1) تقدّم (2) فاعلُ الفعل على (3) المفعول به [4/ظ]، كذلك [تقدّم] (4) اسمُ الفاعل على اسم المفعول؛ ولأنّ الفاعل أكثر منه تصرفاً (5)، ولأنّ الفاعل مأخوذ من المعروف، واسم المفعول مأخوذ من المجهول (6).

فإن قلت: القياس: (حمران) (7) بالهمزة (8).

قلت: نعم إلا أنّ (9) الهمزة قلبت واوا (10) على غير (11) القياس، وهي (12) لغة رديئة (13).

فإن قلت: لم اکتفی بصيغة (14) واحدة في جمعها (15)؟

قلت: لقلة استعماله (16).

فإن قلت: لم قلبت الألف (17) ياء في (عطشيان) (18).

قلت: لئلا تلتبس حالة الرفع بالمفرد المذكّر بحذف (19) إحدى الألفين (20) لالتقاء (21) الساكنين؛ ولئلا يلتبس بالمفرد المؤنث حالة الإضافة في التلطف، ولئلا يُخلّ بالمعنى؛ لأنّ كل واحدة (22) منهما (23) لمعنى (24).

فإن قلت: لم لم تُقلب واوا (25)؟

قلت: لأنّ الياء خفيفٌ منه (26)، والقلب إلى الخفيف أولى.

قوله: «وأما المفعول» (27).

إن قلت: إنّ اسم المفعول مأخوذ من مجهول المضارع (28) فلم فُتح الميم (29)؟

(1) في ب: (إن).

(2) في ب: (يقدم).

(3) (على) ساقطة من ظ.

(4) (تقدم) ساقطة من ب.

(5) في ب: (تصريفاً). وورد في س: (كما تقدم فاعل المفعولين على المفعول به، كذلك تقدم اسم الفاعل على اسم المفعول على المفعول به...).

وباقى النص فيه طمس تصعب قراءته.

(6) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.

(7) في ب: (حمران).

(8) قال مصنف المقصود: 41: «وأحمر للمذكر، وحمران — بالمدّ — للمؤنث، وجمعهما: حُمُر — بضم الحاء وسكون الميم — ، وتثنية أحمر: أحمران، وتثنية حمران: حمران». وينظر: روح الشروح: 35.

(9) في ب: (الآن).

(10) في ب: (قلت واو).

(11) (غير) ساقطة من ب و س.

(12) في الأصل: (هو).

(13) عبارة (وهي لغة رديئة) ساقطة من ب و س. وأصلُ اعتراض الشارح فيه نظر، وجوابه أيضاً فيه نظر؛ من حيث إنّ القياس في تثنية المختوم بألف التأنيث الممدودة هو قلب الهمزة واواً. فالاعتراض المذكور مردود. أمّا الجواب فيه نظر من حيث إنّ أحدًا من النحاة واللغويين لم ينصّ على أنّ مسألتنا هي خلاف القياس، ولا صرح أحد منهم بأنها لغة رديئة. ولو كانت الهمزة أصلية وليست للتأنيث نحو: (وضاء) لكان القياس فيها عدم قلبها، وكان اعتراضه مقبولاً. ينظر في هذا الشأن: الكتاب: 349/3، والمقتضب: 6/4، والأصول في النحو: 418/3. وتتنظر علة قلبها واواً في: شرح المفصل: 150/4، وشرح الشافية للرضي: 60/3.

(14) في ب: (صفة).

(15) في ظ: (جميعها)، وفي ق: (جمعها).

(16) في ظ: (استعمالها).

(17) في ج: (ألف).

(18) في ظ: (عطشان). قال مصنف المقصود: 41: «وعطشان للمذكر، وعطشى — بفتح العين وسكون الطاء وبالقصر — للمؤنث، وجمعها: عطاش — بكسر العين — وتثنية عطشان: عطشانان، وتثنية عطشى: عطشيان».

(19) في ب و س: (بمفرد)، وفي ظ: (بخلاف).

(20) في ظ: (الفين).

(21) في ظ: (لالتقاء).

(22) في ج و ب و س: (واحد).

(23) في ب و ق و س: (منها).

(24) في ظ: (بمعنى). ومعنى الألف الأولى التأنيث، ومعنى الألف الثانية التثنية.

(25) في ب: (لم لم تُقلب الياء ألفاً)، وفي ظ: (لم لم نقلت واواً).

(26) في س: (ضعيف).

(27) المقصود: 41.

(28) في ج: (مضارع).

(29) في ب: (فلم يفتح العين).

قلت: لئلا يلتبس بمفعول باب الأفعال⁽¹⁾.

فإن قلت: لِمَ ضُمَّ العين؟

قلت: لئلا يلتبس بالمصدر⁽²⁾ الميمي⁽³⁾.

فإن قلت: لِمَ أُشِيعت الضمة⁽⁴⁾؟

قلت: لرفضهم⁽⁵⁾ هذا البناء⁽⁶⁾ بغير⁽⁷⁾ تاء⁽⁸⁾.

قوله: «فصل⁽⁹⁾: في تصريف الأفعال⁽¹⁰⁾ الصحيحة»⁽¹¹⁾.

إن قلت: لِمَ⁽¹²⁾ أثبت التاء في (ثلاثة)⁽¹³⁾ للمذكر⁽¹⁴⁾ وحذفها⁽¹⁵⁾ في المؤنث⁽¹⁶⁾؟

[قلت]⁽¹⁷⁾: رعايةً لحكم⁽¹⁸⁾ العدد في عكس⁽¹⁹⁾ التأنيث⁽²⁰⁾.

فإن قلت: إن في قوله⁽²¹⁾: «رجلاً كان أو امرأة»⁽²²⁾ ركابة؛ لأنَّ المتكلم قد يكون صبيّاً أو صبيّةً⁽²⁴⁾ وحينئذٍ⁽²⁵⁾ لا⁽²⁶⁾

يشتملها⁽²⁷⁾، والأولى أن يقول⁽²⁸⁾: مذكراً كان أو مؤنثاً ليشتملها⁽²⁹⁾.

قلت: تغليباً⁽³⁰⁾.

فإن قلت: لِمَ لا تدخلُ النون الخفيفة في التنثية وجمع⁽³¹⁾ المؤنث⁽³²⁾؟

(1) في س: (الافعال). وتنظر العلة في: المطلوب: 36، والدر المنقود: مخطوط (45/و).

(2) في س: (المصدر).

(3) في ظ: (الميم).

(4) في ظ: (الضم).

(5) في س: (لرفضهم)، وكتب فوق (لرفضهم) في ق: (لردهم).

(6) أي: بناء مفعّل).

(7) في ظ: تغيير.

(8) ينظر: المطلوب: 36.

(9) (فصل) ساقطة من ظ.

(10) في ب: (أفعال).

(11) المقصود: 41، وتام كلامه: «يتصرف الماضي والمستقبل والأمر والنهي من المعروف والمجهول على أربعة عشر وجهًا: ثلاثة للغائب، وثلاث للغائبة، وثلاثة للمخاطب، وثلاث للمخاطبة، ووجهان للمتكلم رجلاً كان أو امرأة، غير أنه لا يأتي الوجهان للمتكلم في المعروف من الأمر والنهي». قلنا: وقع في المطبوع من المقصود: «ثلاثة للغائبة... وثلاثة للمخاطبة»، وكذلك في شروح المقصود. ينظر: روح الشروح: 40، والمطلوب: 40، والدر المنقود: مخطوط (46/ظ)، والمثبت من المقصود المخطوط: 188.

(12) (لم) ساقطة من ب و س.

(13) في ج و ق: (الثلاثة)، وفي ظ: (الثلاث)، وفي س: (التنثية).

(14) في ب: (المذكر)، وفي ظ: (في المذكر).

(15) في ب و س: (وحذفها).

(16) في ق و س: (للمؤنث).

(17) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ظ.

(18) في ج و ق: (كحكم)، وفي ب: (في الحكم)، وفي س: (في حكم).

(19) من هذا الموضع حصل سقط في ق إلى قوله: (أقرب)، وسأنتبه على انتهاء السقط عند الوصول إليه.

(20) قال السبروي: «أسقط التاء في العدد الذي معدوده مؤنث بحكم مسألة عكس التأنيث». روح الشروح: 40.

(21) في ج: (إن قوله رجلاً)، وفي س: (فإن قلت: الحكم إن في قوله)، وكتب تحت كلمة (الحكم) كلمة (بيان).

(22) (أو) ساقطة من ب.

(23) المقصود: 40.

(24) في ج: (وصبيبة)، وفي ب: (صفة).

(25) في كل النسخ: (ح)، وهي اختصار لكلمة (حينئذٍ)، لذلك كتبناها كاملة.

(26) (لا) ساقطة من ب.

(27) في ج: (لاشتمالها)، وفي ب: (يشملها).

(28) في ظ: (يكون).

(29) في ب: (يشملها)، وفي س: (يشتملها).

(30) في ب: (تبييناً). ينظر: إمعان الأنظار: 40، ففيه تعقب طويل على الاعتراض والوجه المذكورين.

(31) في س: (والجمع).

(32) قال مصنف المقصود: 41-42: «ونون التأكيد المشددة تدخل على جميع الأمر والنهي من المعروف والمجهول، والمخففة كذلك غير أنها لا تدخل في التنثية وجمع المؤنث، والمخففة ساكنة والمشددة مفتوحة إلا في التنثية وجمع المؤنث فإنها مكسورة فيهما وما قبلها مكسور في الواحدة الحاضرة، ومضموم في جمع المذكر، ومفتوح في البواقي».

قلت: لثلاثاً⁽¹⁾ يلزم النقاء الساكنين⁽²⁾ على غير حدّه فإنّه غير جائزٍ خلافاً ليونس⁽³⁾ فإنه أجاز دخولها فيهما حملاً على أختها المشددة [5/و].

فإن قلت: لم كسر النون الثقيلة⁽⁴⁾ في التثنية وجمع⁽⁵⁾ المؤنث⁽⁶⁾؟

قلت: تشبيهاً بنون التثنية في وقوعها بعد الألف⁽⁷⁾.

فإن قلت: لم كسرت ما قبلها في الواحدة الحاضرة وضمت في جمع⁽⁸⁾ المذكر الغائب⁽⁹⁾؟

قلت: للدلالة⁽¹⁰⁾ على الياء والواو المحذوفتين لالتقاء⁽¹¹⁾ الساكنين⁽¹²⁾.

قوله: «مثال الماضي»⁽¹³⁾. إن قلت: لم كتبت⁽¹⁴⁾ الألف في جمع⁽¹⁵⁾ المذكر الغائب؟

قلت: فرقاً⁽¹⁶⁾ بينه وبين المفرد⁽¹⁷⁾ في الكتابة⁽¹⁸⁾ في مثل: (حضر وتكلم زيد)⁽¹⁹⁾⁽²⁰⁾.

فإن قلت: لم نصبت⁽²¹⁾ التاء علامة⁽²²⁾ للتأنيث⁽²³⁾ ساكنة؟ قلت: للفرق بينه⁽²⁴⁾ وبين الاسم⁽²⁵⁾.

فإن قلت: لم ينعكس⁽²⁶⁾ الأمر⁽²⁷⁾؟

[⁽²⁸⁾قلت: لتقل الفعل⁽²⁹⁾ لدلالته⁽³⁰⁾ على الحدث والزمان.

(1) في ظ: (لالا).

(2) هما سكون الألف وسكون النون الخفيفة. ينظر: روح الشروح: 43، وإزالة القيود: 72.

(3) هو يونس بن حبيب (ت182هـ). ومذهب يونس هو مذهب الكوفيين أيضاً. تنظر المسألة في: الكتاب: 527/3، وشرح عيون كتاب سيبويه: 247، والإنصاف: 560/2، وشرح المفصل: 38/9، وشرح الكافية الشافية: 1417/3، وشرح تسهيل الفوائد للمراي: 369/1، وتوضيح المقاصد: 118/4، وهمع الهوامع: 403/4، والمستقصى في علم التصريف: 216/1.

(4) في ظ: (النون التثنية).

(5) في ب و س: (والجمع)

(6) قال مصنف المقصود: 42: «والمخففة ساكنة والمشددة مفتوحة إلى في التثنية وجمع المؤنث فإنها مكسورة فيهما». وينظر: روح الشروح: 42، والمطلوب: 42.

(7) ينظر: المكمل في شرح المفصل: أطروحة دكتوراه (392)، والدر المنقود: مخطوط (49/ظ)، وروح الشروح: 42، والمطلوب: 42. والسؤال المذكور وجوابه وردا في هامش المقصود المخطوط: 189 نقلاً عن أحد شروح المقصود اسمه: (الشكرية).

(8) في ج: (الجمع).

(9) (الغائب) ساقطة من ل. قال مصنف المقصود: 42: «وما قبلها مكسور في الواحدة الحاضرة ومضموم في جمع المذكر ومفتوح في البواقي». قلنا: قوله: (وما قبلها) هكذا هو في المطبوع والدر المنقود: (49/ظ)، والذي في المخطوط: 189، وشرح المقصود لابن دانيال: مخطوط (26/ظ)، وروح الشروح: 42، والمطلوب: 42: (وما قبلها). والمراد: وما قبل النونين الثقيلة والخفيفة.

(10) في ج: (لدلالته).

(11) في ظ: (لالتقاء).

(12) ينظر: شرح المقصود لابن دانيال: مخطوط (26/ظ)، والدر المنقود: مخطوط (49/ظ)، وروح الشروح: 42، والمطلوب: 42.

(13) المقصود: 42، وتمام كلامه: «من المعروف: نُصِرَ نُصْرًا نُصِرُوا... إلخ، ومن المجهول: نُصِرَ نُصْرًا نُصِرُوا... إلخ، ومثال المستقبل: يُنْصِرُ يُنْصِرَانِ يُنْصِرُونَ... إلخ، ومن المجهول: يُنْصِرُ يُنْصِرَانِ يُنْصِرُونَ» ومثال الأمر الغائب: لِيُنْصِرَ لِيُنْصِرَا لِيُنْصِرُوا لِيُنْصِرُوا لِيُنْصِرُوا... إلخ».

(14) في ب: (تكتب).

(15) في ب: (جميع).

(16) في ب: (فارقم).

(17) في ب: (فارقم بين التثنية وبين المفرد).

(18) في ب: (اكتابت).

(19) في ج: (حضر وتكلم زيد وحضروا وتكلم زيد).

(20) ورد في المطلوب: 43: «وإنما كتبت الألف في الجمع فيما بعد الواو للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل: (حضر وتكلم زيد)، ولو لم كتبت الألف في الجمع لم يفرق بينهما». وينظر: الدر المنقود: (3/49)، وروح الشروح: 43.

(21) في ج: (لم نصب)، وفي ب: (ما نصب). والنصب: العلم المنسوب يُنْصَبُ للنوم. تاج العروس: (نصب) 156/4.

(22) في ج: (علامتا).

(23) في ب و س: (التأنيث).

(24) (بينه) ساقطة من ب.

(25) في ب و س: (المذكر)، وفي ظ: (الألم). وتكون التاء في الاسم متحركة نحو: (مسلمة). ينظر: الدر المنقود: (50/و). وفي المطلوب: 43 السؤال عن سبب اختيار التاء وليس عن اختيار السكون في التاء، إذ ورد فيه: «وإنما اختيرت التاء لذلك؛ لأنّ التاء من المخرج الثاني والمؤنث أيضاً ثان في التخليق».

(26) في ظ: (يعكس).

(27) في ب و س: (... الأمر بالعكس).

(28) من هنا حصل سقط في س إلى قوله: (فإذا كان فاء افتعل)، وسننّه على انتهاء السقط عند الوصول إليه.

(29) في ب: (النقل)، و(الفعل) ساقطة من ظ. ينظر: الدر المنقود: (50/و).

(30) في ج: (لدلالته)، وفي ب: (لدلالته)، وفي ظ: (لدلالته). ولعل الصواب ما أثبتنا.

قوله⁽¹⁾: «ومثال⁽²⁾ الثلاثي⁽³⁾ المزيد⁽⁴⁾ فيه»⁽⁵⁾.

فإن قلت: لم كُسر ألف⁽⁶⁾ المصدر [5/ظ] في باب الإفعال؟ قلت: لئلا يلتبس بالجمع على (أفعال)⁽⁷⁾.

فإن قلت: لم لم يعكس⁽⁸⁾؟ قلت: لأنّ الفتح الخفيف⁽⁹⁾ أولى بالجمع الثقيل⁽¹⁰⁾.

فإن قلت: لأي شيء نقر من اجتماع الهمزتين؟

قلت: لأنّه يشبه حينئذٍ صوت⁽¹¹⁾ السكران حين القيء⁽¹²⁾، وهو مستكره⁽¹³⁾ جدًّا⁽¹⁴⁾ وما يشبهه أيضًا مستكره⁽¹⁵⁾.

فإن قلت: لم حُذفت من غير المتكلم والحال مع⁽¹⁶⁾ أنّه لا يجتمع فيه الهمزتان؟

قلت: اطرادًا للباب⁽¹⁷⁾.

فإن [قلت]⁽¹⁸⁾: لم قال: (وأمر الغائب)⁽¹⁹⁾ ولم يقل: [والأمر]⁽²⁰⁾ مطلقًا⁽²¹⁾؟

قلت: لأنه لم يحذف منه [شيء]⁽²²⁾؛ لأنّه [لما]⁽²³⁾ احتيج⁽²⁴⁾ [إلى]⁽²⁵⁾ الابتداء بعد حذف حرف المضارعة عاد الهمزة⁽²⁶⁾

المحذوفة منه ولم يوت بأجنبي. ولقائل أن يقول: إنّ قوله: (وأمر الغائب) مستدرک؛ لأنّ حذفها [منه يُعلم من⁽²⁷⁾ حذفها]⁽²⁸⁾ من

المستقبل إذ هو مشتق منه، فإذا حُذف من المشتق⁽²⁹⁾ منه يُفهم أنّه حُذف⁽³⁰⁾ من المشتق فافهم⁽³¹⁾.

(1) قوله) ساقطة من ظ.

(2) في ج و ب: (مثال) بلا واو.

(3) في ب و ظ: (الرباعي). ورد في روح الشروح: 51 بعبارة: (مثال الرباعي المزيد)، وعلق المؤلف قائلًا: «يعني الحاصل بالزيادة، وفي بعض النسخ وقع: (الثلاثي) بدل (الرباعي)». وكذلك ورد في المطلوب: 52 بعبارة: (مثال الرباعي المزيد فيه)، وعلق المؤلف قائلًا: «أي: الرباعي الذي حصلت رباعيته بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد، وفي عبارته خلل يعرفه الفطن».

(4) في ب: (مزيد).

(5) المقصود: 42، وعبارته: «ومثال الرباعي: دحرج يَدَحْرَجُ... ومثال الثلاثي المزيد فيه: أخرج يُخْرِجُ إخراجًا فهو مُخْرِجٌ وذلك مُخْرِجٌ... وقد حُذفت الهمزة من مستقبل هذا الباب لئلا يجتمع الهمزتان في نفس المتكلم، وكذلك حُذفت الهمزة من الفاعل والمفعول والنهي وأمر الغائب، اطرادًا للباب... إلخ». وعبارة المقصود المخطوط: 191: «الرباعي المجرد»... ثم قال: «الرباعي المزيد فيه»، وأشير بتعليق إلى أنه في بعض النسخ وقع: (مثال الثلاثي المزيد).

(6) في ب: (الألف).

(7) في ب: (الأفعال).

(8) في ظ: (يعكس).

(9) في ج: (الفتح أخف الخفيف)، وفي ظ: (الفتح الأخف).

(10) في ب: (الثقل).

(11) في ب: (يشبه في صوت).

(12) (حين القيء) ساقطة من ب.

(13) في ب: (وهي مكروهة).

(14) (جدًّا) ساقطة من ظ.

(15) في ب: (مكروهة). قال السبوي معلقًا ذلك: «لأنّ ذلك مستكره لمشابهته بصوت الكلب والقيء، ولأنّ في اجتماع المثليين ثقلًا على اللسان». روح الشروح: 51. وفي المطلوب: 51: «لأنّ اجتماعهما يلزم الثقل، وقيل: يلزم منه المشابهة بصوت الكلب وقيء السكران، فكذا ذلك فحذفوا الهمزة من مستقبله».

(16) (مع) ساقطة من ج و ب.

(17) في ب: (لاطراد الباب). قال السبوي: «ولما حُذفت من المتكلم حُذفت من المخاطب والغائب وإن لم يلزم المحذوف؛ اطرادًا للباب». روح الشروح: 51، وينظر: المطلوب: 51، وإزالة القيود: 80.

(18) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.

(19) المقصود: 42، وعبارته: «ومثال الأمر الغائب: لِيَنْصُرَ لِيَنْصُرًا لِيَنْصُرًا لِيَنْصُرًا لِيَنْصُرًا». وينظر: روح الشروح: 45، والمطلوب: 45.

(20) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.

(21) في ب: (يقول أمرًا مطلقًا).

(22) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ظ.

(23) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.

(24) في ظ: (اجتمع).

(25) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.

(26) في ب: (والهمزة)، ولم تذكر (عاد).

(27) (من) تكررت في ب.

(28) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.

(29) في ظ: (مشتق).

(30) في ب: (يحذف من مشتق).

(31) ينظر: روح الشروح: 51، والمطلوب: 51.

قوله: «وَأَمَّا ادْتَرٌّ»⁽¹⁾.

إِنْ قَلت: لِمَ قال: (ألف الوصل) وهو همزة⁽²⁾؟ قلت: اعتبار صورته⁽³⁾، وأيضاً يطلق الألف على الهمزة⁽⁴⁾ بالاشتراك⁽⁵⁾.

قوله: «واشْهَابٌ»⁽⁶⁾.

إِنْ قَلت: لِمَ قُلِبَت (7) الألف ياءً في (اشْهَيْبًا)؟ قلت: لكسرة⁽⁸⁾ ما قبلها.

قوله: «اسْلَنْقَى»⁽⁹⁾.

إِنْ قَلت: لِمَ قُلِبَت⁽¹⁰⁾ الياء همزةً في مصدر (اسلنقى)؟

قلت: لوقوعها في طرفٍ بعد الألف⁽¹¹⁾ الزائدة⁽¹²⁾.

قوله: «فصل في الفوائد⁽¹³⁾: اللّازم⁽¹⁴⁾»⁽¹⁵⁾.

إِنْ قَلت: لِمَ قَدَّمَ المتعدي على اللّازم؟

قلت: لأنَّ مفهومه وجودي ومفهوم اللّازم⁽¹⁶⁾ عديمي، والوجودي أحقُّ بالتقديم⁽¹⁷⁾ لشرفه.

قوله⁽¹⁸⁾: «والمتعدي يصيرُ لازماً»⁽¹⁹⁾.

إِنْ قَلت: لِمَ حَصَّ⁽²⁰⁾ باب (انكسر) [ولم يعمم على⁽²¹⁾ الأبواب اللّازمة كلها]⁽²²⁾؟

قلت: [إنَّ⁽²³⁾ ثلاثي⁽²⁴⁾ باقي اللوازم ليست بمتعدية دائماً حتى صار لازماً [6/و] بنقله إليه بخلاف باب (انكسر)، وإنَّ

ثلاثيته⁽²⁵⁾ متعدداً أبداً⁽²⁶⁾، تقول: (كَسَرَ زيدٌ خشباً)، بخلاف سائر الأبواب⁽²⁷⁾.

(1) المقصود: 42، وتمام كلامه: «وَأَقْفَلُ فَاصِلُ الْأَوَّلِ: (تَدْتَرُّ) ك (تَكْسَرُ)، وَأَصْلُ الثَّانِي: (تَأَقْفَلُ) ك (تَصَالِحُ)، فَادْغَمَتِ التَّاءُ فِيهِمَا فِيمَا بَعْدَهَا ثُمَّ أَدْخَلَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ لِيُمْكِنَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ لَا يُبْدَأُ بِهِ...». يلاحظ أنَّ صاحب المقصود قال: (همزة الوصل) ولم يقل: (ألف الوصل) كما نقل الشارح فيما سيأتي، ومثله في: روح الشروح: 55، والمطلوب: 56. ولعل ما ذكره الشارح قد وقف عليه في نسخة أخرى من نسخ المقصود.

(2) في ب: (وهزة)، وفي ظ: (بهمزة).

(3) في ب: (اعتباراً بصورته).

(4) في ب: (بالهمزة).

(5) ذكر الجوهرى أنه قد يُجَوَّرُ في الهمزة فيقال أيضاً: ألف. ينظر: الصحاح: 2542/6.

(6) الواو لم تذكر في ظ. وعبارة المقصود: 43: «واشْهَابٌ يَشْهَابٌ إِشْهَيْبًا فَهُوَ مُشْهَابٌ، وَالْأَمْرُ: اشْهَابٌ، وَالنَّهْيُ: لَا تَشْهَابٌ. بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ فِي الْجَمِيعِ إِلَّا فِي الْمَصْدَرِ». وينظر: روح الشروح: 58، والمطلوب: 58، وحل المعقود: 55. يُقال: (اشْهَابُ الرَّاسِ): إذا غلب بياضه على السواد. ينظر: العين: (شهب) 403/3، وروح الشروح: 58.

(7) في ج: (لم قال قُلبت). وليس في كلام صاحب المقصود هذا القول، لذا أثرنا حذف كلمة (قال).

(8) رُسمت في ج هكذا: (لكسرت)، وفي ظ: (كثرة).

(9) المقصود: 43، وعبارته: «واسْلَنْقَى يَسْلَنْقَى إِسْلَنْقَاءً فَهُوَ مُسْلَنْقٌ وَذَلِكَ مُسْلَنْقَى عَلَيْهِ... إلخ». واسلنقى: نام على ظهره، ووقع على فقاها. شرح تصريف العزي للفتناني: 88.

(10) (لم قُلبت) ساقطة من ب.

(11) في ج: (ألف).

(12) المصدر (اسْلَنْقَاءُ) أصله (اسْلَنْقَايُ)، قُلبت الياء همزة؛ لوقوعها بعد الألف في الطرف. ينظر: المطلوب: 61، وحل المعقود: 56، وإزالة القيود: 88. وكُنِبَت الألف في (اسلنقى) على صورة الياء للدلالة على أنها مقلوبة من الياء دون الواو. روح الشروح: 60.

(13) أي: الفوائد المتعلقة بالأفعال السابقة والأبواب السابقة، فكان ما ذكر في هذا الفصل تتمّة لما سبق فلذا أخره. روح الشروح: 62.

(14) (اللازم) ساقطة من ظ.

(15) المقصود: 43، وعبارته: «فصل في الفوائد: اللّازم يصير متعدياً بأحد ثلاثة أسباب: بزيادة الهمزة في أوله، وتشديد العين، وحرف الجرّ في آخره... إلخ». ينظر: إمعان الأنظار: 62، وروح الشروح: 62، والمطلوب: 62، وحل المعقود: 57، وإزالة القيود: 91.

(16) (ومفهوم) ساقطة من ظ.

(17) في ب: (التقديم).

(18) (قوله) ساقطة من ب.

(19) المقصود: 43، وعبارته: «والمتعدي يصيرُ لازماً بحذف أسباب التعدية ونقله إلى باب انكسر».

(20) في ظ: (اختص).

(21) في ظ: (إلى).

(22) عبارة (ولم يعمم على الأبواب اللّازمة كلها) ساقطة من ب.

(23) من هنا حصل سقط في ب إلى قوله: (بخلاف انكسر).

(24) في النسخ: (الثلاثي). والصواب ما أثبتناه.

(25) في ج و ظ: (الثلاثية فيه)، وفي ب: (ثلاثية). والصواب ما أثبتناه.

(26) (أبداً) ساقطة من ب.

(27) ينظر: المطلوب: 63.

فإن [قلت] (1): لِمَ سَمِيَ المتعدي واللازم بهما (2)؟ قلت: لتعدي فعله إلى غيره وللزوم له (3).
 قوله: «فإذا (4) كان فاء [الفعل من] (5) [افتعل] (6)» (7).
 إن (8) قلت: إن هذه الحروف ليست حروف الإطباق (9) إلا طباق (10)، بل الحروف (11) المُطبقة، فلم قال ذلك؟
 قلت: هذا تجوُّز (12) منهم؛ لأنهم يذكرون المشتق (13) منه ويريدون المشتق.
 فإن قلت: لِمَ صار التاء (14) طاء (15)؟ قلت: لقرب مخرجهما (16).
 قوله: «وحروف المد» (17). إن قلت: لِمَ سَمِيَ هذه (18) الحروف بها؟ قلت: لأن وجودها يحتاج إلى مدّ الصوت (19) إذا كانت ساكنة وحركة (20) ما قبلها مناسبة لها (21)، نحو: (يقول)، ويكون (22) ليئاً (23) إذا كانت ساكنة ولم تكن (25) حركة ما قبلها مناسبة لها، نحو: (زموأ)، ولكونه (27) زائداً (28) على أصل الحروف وعدم تحمّل الحركات (29).
 فإن قلت: إن الفرق بين حروف (30) [المد] (31) واللين (32) ظاهر (33)؛ لأن حروف (34) المد هي (35) التي تكون ساكنة وحركة ما قبلها مناسبة لها كما ذكرنا قبل هذا فلا وجه لقوله: (واحدة) (36).

- (1) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.
- (2) في ب: (بها).
- (3) في ب: (غير والزمه لي).
- (4) في ج: (وان).
- (5) ما بين المعقوفتين ساقط من ج و ظ.
- (6) إلى هنا ينتهي السقط من س.
- (7) المقصود: 43، وعبارته: «فإذا كان فاء الفعل من (افتعل) حرفاً من حروف الإطباق وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء يصير تاء (افتعل) طاء... إلخ».
- وينظر: روح الشروح: 65، والمطلوب: 65.
- (8) (إن) ساقطة من س.
- (9) في س: (من حروف).
- (10) سُميت بحروف الإطباق؛ لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى. كما في روح الشروح: 65، وينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: 132.
- (11) في ب: (بالحروف) ولم تذكر (بل)، وفي س: (بل حروف).
- (12) في س: (تجوُّزاً).
- (13) في ج: (يذكروا من المشتق).
- (14) في ب: (تاء).
- (15) المقصود: 43، وعبارته: «... يصير تاء (افتعل) طاء، نحو: (اصطبرَ واضطرب) ... إلخ».
- (16) قال صاحب المطلوب: 65: «لأن التاء من مخرج الطاء وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا... ليخف على ألسنتهم وليكون مجانساً لفاء فعله في الإطباق»، وينظر: حل المعقود: 60. وينظر عن مخرج التاء والطاء: العين: 58/1، والكتاب: 433/4، وسر صناعة الإعراب: 217.
- (17) المقصود: 43، وعبارته: «وحروف المدّ واللين والزوائد والعلّة واحدة، وهي الواو والياء والألف». وينظر تعليق الشراح على ذلك: إمعان الأنظار: 73، وروح الشروح: 73، والمطلوب: 73.
- (18) في ظ: (يسمى بهذه).
- (19) في ب: (الصورة).
- (20) في ب: (وما قبلها).
- (21) ينظر: التمهيد في علم التجويد: 92، وحل المعقود: 73.
- (22) في س: (بكيّل).
- (23) في ب: (ولينا) بالواو، وكلمة (ليئاً) ساقطة من س.
- (24) في ظ: (كان).
- (25) في النسخ: (يكن).
- (26) (نحو) ساقطة من ظ.
- (27) في ظ: (أو لكونه)، وفي س: (لكنه).
- (28) في ظ: (زائد).
- (29) ينظر: التمهيد في علم التجويد: 92، وحل المعقود: 73-74.
- (30) في ظ: (الحرف).
- (31) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.
- (32) في ظ: (وبين حرف اللين).
- (33) (ظاهر) ساقطة من ب.
- (34) في ظ: (حرف).
- (35) (هي) ساقطة من ب.
- (36) إشارة إلى قول صاحب المقصود المذكور آنفاً: «وحروف المدّ واللين والزوائد والعلّة واحدة». قال السبوي: «يعني متصادقة على طائفة من الحروف». روح الشروح: 73، وينظر: شرح تصريف العزي للفتناني: 152.

قلت: إنَّ المراد به واحدة فيما⁽¹⁾ صدق عليه⁽²⁾ لا⁽³⁾ في المفهوم⁽⁴⁾، تأمل.

قوله: «وكلُّ فعلٍ ماضٍ⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

إن قلت: لِمَ سُمِّيَ المعتلُّ به⁽⁷⁾؟

قلت⁽⁸⁾: لوجود حرف⁽⁹⁾ العلة فيه⁽¹⁰⁾. ولقائل أن⁽¹¹⁾ يقول: لا وجهَ لتخصيص⁽¹²⁾ المعتلُّ بها بما كان حرف العلة⁽¹³⁾ في أوله

وغيره مستوية الأقدام فيه.

ويمكن أن يجاب عنه بأنَّه لما⁽¹⁴⁾ كان حرف العلة في أوله كان كأنَّه هو⁽¹⁵⁾ المعتلُّ؛ لأنَّه يتبادر⁽¹⁶⁾ من أول الوهلة اعتلاله؛

ولأنَّه لا يجب الاطراد في التسمية.

وبالمثال لمماثلة⁽¹⁷⁾ الصحيح في احتمال الحركات⁽¹⁸⁾ وعدم الإعلال⁽¹⁹⁾ [6/ظ]؛ ولأنَّ المثال في اللغة: المشابهة⁽²⁰⁾ فسُمِّيَ

به⁽²¹⁾؛ لأنَّ أمره يشبه أمر⁽²²⁾ الأجوف في الوزن⁽²³⁾، نحو: (عَدُّ و زَنْ)⁽²⁴⁾، أو نقول⁽²⁵⁾: المثال من المثل وهو الانتصاب⁽²⁶⁾،

ومنه⁽²⁷⁾ تسمية⁽²⁸⁾ عَلم⁽²⁹⁾ الأمير⁽³⁰⁾ مثلاً⁽³¹⁾؛ لانتصابه أمامه فسُمِّيَ هذا به لانتصاب⁽³²⁾ حرف⁽³³⁾ العلة في الأول⁽³⁴⁾.

فإن قلت: لِمَ سُمِّيَ⁽³⁵⁾ الأجوف به⁽³⁶⁾؟

(1) في ب: (وحدة فيها).

(2) في ب و س: (عليها).

(3) في ب: (الإ).

(4) ينظر: إمعان الأنظار: 73، وروح الشروح: 73، والمطلوب: 73.

(5) في ظ: (ماضي).

(6) المقصود: 43، 44، وعبارته: «وكلُّ فعلٍ ماضٍ في أوله حرفٌ من هذه الحروف يُسمَّى معتلاً ومثلاً لمماثلته الصحيح في احتمال الحركات، نحو: وَعَدَّ

ويَسِر. وإن كان في وسطه يسمَّى أجوفاً، نحو: قال وكال. وإن كان في آخره يسمَّى ناقصاً، نحو: غزا ورَمَى. وإن كان فيه حرفان من هذه الحروف فإن

كانا عينه ولامه يسمَّى لفيقاً مقروئاً، نحو: رَوَى وطوى. وإن كانا فاءه ولامه يسمَّى لفيقاً مفروقاً، نحو: وفي. وكلُّ فعلٍ ماضٍ عينه ولامه حرفان من جنس

واحد أدغم أولهما في الآخر للثقل يسمَّى مضاعفاً، نحو: مَدَّ، أصله: مَدَدٌ.»

(7) في ظ: (تسمى المعتلة).

(8) (قلت) ساقطة من ظ.

(9) في ب: (حروف).

(10) ينظر: روح الشروح: 73، والمطلوب: 73، وحل المعقود: 74.

(11) (أن) ساقطة من ظ.

(12) في ب: (إلى وجه التخصيص).

(13) (حرف العلة) ساقطة من ب.

(14) في ب: (بما).

(15) (هو) ساقطة من ب.

(16) في ب: (ألا يتبادر)، وفي س: (لأنه لا يتبادر).

(17) في ظ: (بمثله).

(18) نقول: وَعَدَّ وَعَدَا وَعَدَّوَا، كما نقول: ضَرَبَ ضَرْبًا ضَرْبًا، بخلاف الأجوف والناقص. شرح تصريف العزي للتفتازاني: 155.

(19) ينظر: روح الشروح: 73، والمطلوب: 73، وحل المعقود: 74.

(20) ينظر: لسان العرب: (مثل) 610/11، وتاج العروس: (مثل) 213/30.

(21) (به) ساقطة من ظ.

(22) (أمر) ساقطة من ب، وفي س: (لأمر).

(23) ينظر: الدر المنقود: (60/ظ).

(24) هو يشبه وزن الأجوف في اللفظ فقط كـ (بع)، لكنه ليس على وزنه في التقدير؛ لأنَّ وزن (عد) هو (عل)، ووزن (بع) هو (فل).

(25) في ب: (أن تقول)، وفي س: (تقول) بلا (أن).

(26) (وهو الانتصاب) ساقطة من ب. وينظر: العين: (مثل) 228/8.

(27) في ب و ظ: (وفيه).

(28) في س: (سميته).

(29) في ظ: (على).

(30) في ب و ظ: (الأمر).

(31) (مثلاً) ساقطة من ب و س.

(32) في ج و ب: (فسمي له لانتصاب)، وفي س: (فسمي هوية لانتصاب).

(33) في ج: (حروف).

(34) في ظ: (أوله).

(35) في ج: (يسمى).

(36) (به) ساقطة من ظ.

قلت (1): لخلو (2) جوفه عن الحرف (3) الصحيح (4).

فإن قلت: لم سمي الناقص به؟

قلت: لنقصان الحرف في آخره حالة الجزم (5)، أو لنقصان الحركة حالة الرفع (6).

فإن قلت: لم سمي اللفيف به؟

قلت: للف حرقى (7) العلة فيه (8).

فإن قلت: لم سمي المضاعف به؟

قلت (9): لمضاعفته (10).

قوله: «باب المعتلات» (11).

إن (12) قلت: لم قدم المعتلات (13) على المضاعف والمهموز مع أنهما (14) أقرب إلى الصحيح؟

قلت: لكثرة (15).

فإن قلت: لم قدم المضاعف على المهموز؟

قلت: لأن المضاعف أقرب (16) إلى الصحيح، إذ إبدال (17) الياء من (18) أحد حرقى (19) التضعيف في مواضع مخصوصة (20)،

بخلاف تليين الهمزة فإنه في مواضع كثيرة (21).

قوله: «الواو والياء» (22).

(1) من هنا حصل سقط في ب وبتتبي إلى قوله: (حالة الرفع).

(2) في ظ: (الحو)، وفي س: (الخلوه).

(3) في النسخ: (حرف).

(4) قال السيروي: «لخلو الوسط الذي هو بمنزلة الجوف في الحيوان عن الحرف الصحيح». روح الشروح: 74. وينظر: شرح تصريف العزي للتقازاني: 165، والمطلوب: 74، وحل المعقود: 75، وعلل الرضي هذه التسمية بقوله: «تشبيهاً بالشيء الذي أخذ ما في داخله فبقي أجوف، وذلك لأنه يذهب عينه كثيراً نحو: فُلْتُ وَيَعْتُ، ولم يَفُلْ ولم يَفْعْ، وفُلُّ وبيعٌ». شرح الشافية: 34/1.

(5) في ظ: (في آخر حالة الجزم)، وفي س: (لنقصانه في حالة الجزم نحو: لم يرم، أو لنقصان الحركة حالة الرفع نحو: يرمي).
(6) ورد في المطلوب: 74: «وأما تسميته بالناقص فلنقصان آخر حروفه في حالة الجزم نحو: (لم يغرُ ولم يرم ولم يَخش)، أو لنقصان الحركة منه حالة الرفع نحو: (يغرُ ويرمي ويخشي) بسكون الواو والياء، أو لخلو آخره من الحرف الصحيح الثابت في كل الأحوال». وينظر: روح الشروح: 74، وحل المعقود: 75.

(7) في ج و س: (حرف)، وفي ب: (الحرف).

(8) ورد في المطلوب: 75: «... لالتفاف حرفي العلة فيه، أي التفاف أحد حرفي العلة فيه بالآخر، أو نقول: إنه مأخوذ من اللف بمعنى الخلط فسمي بالليف؛ لأن فيه خلط الحرف الصحيح بحرف العلة». وينظر: روح الشروح: 75، وحل المعقود: 76.

(9) في ب: (قلنا).

(10) في ب و س زيادة بعد كلمة (لمضاعفته)، فزيادة ب هي: (قال الخليل: ضاعفته مضاعفة، والمضاعفة: الزوائد الأربع نسجت حلقتين حلقتين، واصطلاحاً: أن يزداد على الشيء فيجعل مثلين أو أكثر). وزيادة ط هي: (قال الخليل: ضاعفته مضاعفة، والمضاعفة: هي الدرغ نسجت حلقتين، واصطلاحاً: أن يزداد على الشيء فيجعل مثلين أو أكثر).

قلنا: قد وقع في هذين النصين أخطاء كثيرة صححناها في ضوء ما ذكرته المعجمات اللغوية. وقول الخليل المشار إليه في هذين النصين ورد في معجمه العين المطبوع: (ضعف) 281/1 على النحو الآتي: «أضعفت الشيء إضعافاً، وضاعفته مضاعفة، وضعفته تضعيفاً، وهو إذا زاد على أصله فجعله مثلين أو أكثر». ولم يرد باقي الكلام المذكور في النصين. وينظر: مقاييس اللغة: (ضعف) 362/3، وتهذيب اللغة: (ضعف) 306/1، ولسان العرب: (ضعف) 206/9.

(11) المقصود: 44، وعبارته: «باب المعتلات والمضاعف والمهموز». وقوله: (باب المعتلات) ساقط من م. وينظر: روح الشروح: 76.

(12) في ب: (فإن).

(13) في ب: (قدم صح المعتلات).

(14) في ب و س: (أنها).

(15) في ظ: (لكثرةها).

(16) إلى قوله: (أقرب) ينتهي السقط من ق.

(17) في ج و ب و س: (أبدل).

(18) في ج و ظ: (في).

(19) في ج: (حرف في)، وفي ب و ظ و س: (حرف). ومن هذا الموضع حصل سقط في ل إلى قوله: (أن يقول)، وسأنبه على انتهاء السقط عند الوصول إليه.

(20) في ب: (مخصصة).

(21) هذا الجواب مأخوذ نصاً من كتاب شرح المراح لديكنقوز: 80.

(22) المقصود: 44، وعبارته: «الواو والياء إذا تحركتا وانفتحت ما قبلهما فلبنا ألفاً نحو: (قال وكان)». وينظر: المطلوب: 76، 77.

إِنْ قَلت: لِمَ قَلبتا⁽¹⁾ أَلفًا إذا كانتا كذلك؟ قلت: لئلا يلزم أربع حركات متواليات موجبة لزيادة⁽²⁾ النقل: اثنتان⁽³⁾ تحقيقتان حركتها⁽⁴⁾ وحركة ما قبلها⁽⁵⁾، واثنتان⁽⁶⁾ تقديريتان⁽⁷⁾ وهما⁽⁸⁾ ذاتك الحرفان⁽⁹⁾؛ لأنهما مركبتان من حركتي جنسيهما⁽¹⁰⁾ وهما⁽¹¹⁾ الضمة والكسرة⁽¹²⁾، ولا اعتبار بحركة⁽¹³⁾ الآخر لكونه محل التغيير، وثلاث⁽¹⁴⁾ حركات متواليات خفيفة وإن لم تكن أخف⁽¹⁵⁾. قوله: «مثاله⁽¹⁶⁾ من الناقص»⁽¹⁷⁾. إِنْ قَلت: لِمَ كُتبت الألف إذا كانت مقلوبة عن الياء [على صورة الياء⁽¹⁸⁾]⁽¹⁹⁾؟ قلت [و/7]: إشعارًا بجواز⁽²⁰⁾ إمالتها⁽²¹⁾. فَإِنْ قَلت: لِمَ لَمْ يَجُزْ⁽²²⁾ قلب الواو والياء أَلفًا في التنثية؟ قلت: لئلا يلتبس بالمفرد⁽²³⁾ بحذف إحدى الألفين لاجتماع الساكنين⁽²⁴⁾. قوله: «وتقول في تنثية⁽²⁵⁾ المؤنث»⁽²⁶⁾. إِنْ قَلت: أليس للعارض اعتبار⁽²⁷⁾ أصلًا؟ قلت: بلى⁽²⁸⁾ إذا اشتدَّت إليه الحاجة كما في التاء وألف⁽²⁹⁾ التنثية في (عَزَوًا)؛ لأنَّ التاء علامة التأنيث والألف ضمير⁽³⁰⁾ وهما لا⁽³¹⁾ يُحذفان، [فلا يلزم]⁽³²⁾ من⁽³³⁾ عدم اعتباره بوجه⁽³⁴⁾ عدم اعتباره في وجه⁽³⁵⁾ آخر⁽³⁶⁾.

- (1) في ج و ب و ظ و س: (قليت).
- (2) في ج و ظ و س: (موجبات زيادة)، وكلمة (زيادة) ساقطة من ب.
- (3) في ق: (اثنان).
- (4) في ق: (حركتهما).
- (5) في ب: (تحقيقًا حركتان ما قبلها)، وفي ق: (ما قبلهما).
- (6) في ق: (واثنان).
- (7) في ب: (تقديران).
- (8) في ق: (هما).
- (9) في ج و ب و ظ و س: (تلك الحروف).
- (10) في ب و ق: (جنسهما).
- (11) في ج: (وهو).
- (12) في ج و ب و ظ و س: (والفتحة).
- (13) في ب: (إلى حركة)، وكُتبت فوقه في ق: (جواب سؤال مقدر).
- (14) كُتبت فوقه في ق: (جواب سؤال مقدر).
- (15) في ج: (وإن لم يخف)، وفي ب: (ولم يكن أخف)، وفي ق: (ليست في تلك المرتبة من النقل). قال ديكنفوز في شرح المراح: 137: «وإنما قليت ألفًا حينئذ؛ لئلا يلزم أربع حركات متواليات موجبة لزيادة النقل: اثنتان تحقيقتان حركتها وحركة ما قبلها، واثنتان تقديريتان هما الياء؛ لأنها مركبة من كسرتين ولم يعتبروا حركة ما بعدها؛ إذ لا اعتبار بالحركة الطرفية لكونها في محل التغيير، وثلاث حركات متواليات ليست في تلك المرتبة من النقل».
- (16) في ب: (مثال الناقص)، وفي ق: (مثال من الناقص). المراد: مثال الواو والياء المنقلبين أَلفًا، وعبارة المقصود الآتية أدق.
- (17) في المقصود: 44: «الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قُلبتا أَلفًا نحو: (قال وكال)، ومثاليهما من الناقص: (عَزَا ورمي)، فلا ينقلبان أَلفًا، ولا يُقلبان أيضًا في جمع المؤنث والمواجهة ونفس المتكلم؛ لأنَّ الواو الساكنة والياء الساكنة لا تُقلبان أَلفًا إلا في موضع يكون سكوتهما غير أصلي بأن نُقلت حركتهما إلى ما قبلهما نحو: (أقام وأباع)... إلخ». المراد بقوله: (المواجهة) أي: المخاطب والمخاطبة. ينظر: المطلوب: 78. وينظر لشرح كلام المقصود: روح الشروح: 77، 78، والمطلوب: 77، 78.
- (18) (الياء) ساقطة من س.
- (19) ما بين المعقوفتين ساقط من ج.
- (20) في ج و ب و ظ و س: (لجواز).
- (21) في ج و ب: (مالها).
- (22) في ج: (يحذف)، وفي ق: (لَمْ لَمْ تَقَلب الواو...).
- (23) في ق: (بالواحد).
- (24) ينظر: إمعان الأنظار: 78، وروح الشروح: 78، والمطلوب: 78.
- (25) في ج و س: (التنثية).
- (26) المقصود: 44، وعبارة: «وتقول في تنثية المؤنث: (عَزَوًا ورميًا)، أصلهما: عَزَوًا ورميًا، قُلبت الواو والياء أَلفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فحُذفت الألف لسكونها وسكون التاء؛ لأن التاء كانت ساكنة في الأصل فحُركت لألف التنثية فحركتها عارضة، والعارض كالمعوم فبقي (عَزَوًا ورميًا)». وينظر: إمعان الأنظار: 79، وروح الشروح: 79، والمطلوب: 79، وإزالة القيود: 110.
- (27) في ج: (اعتبارًا)، وفي ب: (العارض اعتبر).
- (28) (بلى) ساقطة من ب.
- (29) في ج و س: (الألف).
- (30) في ب: (وألف الضمير).
- (31) (لا) ساقطة من ب.
- (32) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.
- (33) (من) ساقطة من س.
- (34) في س: (من وجه). وأشير في حاشية هذه النسخة إلى أنه في نسخة أخرى: (من عدم اعتباره بوجه).
- (35) في ق: (بوجه).
- (36) في ب: (فلا يلزم من عدم اعتباره في وجه آخر). ينظر: الدر المنقود: (65/و).

- قوله: «وتقول في جمع المؤنث»⁽¹⁾.
- إن قلت: لِمَ تَعَيَّنَ الألف للحذف؟
- قلت: لأنَّ الأضعف به أولى⁽²⁾.
- قوله: «والياء إذا انكسر ما قبلها»⁽³⁾⁽⁴⁾.
- إن قلت: لِمَ تركت الياء⁽⁵⁾ على حالها إذا كان⁽⁶⁾ ما قبلها مكسوراً⁽⁷⁾؟
- قلت: للموافقة⁽⁸⁾. ولقائل أن يقول: فعلى هذا يلزمُ توالي الكسرات.
- فإن قلت: لِمَ قلبت الياء واواً إذا كانت ساكنة وما قبلها مضموماً⁽⁹⁾؟ قلت: الجواب ما مرَّ⁽¹⁰⁾.
- قوله: «وتقول في مجهول الأجوف»⁽¹¹⁾.
- إن قلت: لِمَ قلبت الواو الساكنة⁽¹²⁾ إذا انكسر ما قبلها ياءً؟
- قلت: جوابه مرَّ آنفاً⁽¹³⁾.
- قوله: «والواو المتحركة»⁽¹⁴⁾ إذا وقعت⁽¹⁵⁾.
- إن قلت: لِمَ قلبت الواو⁽¹⁶⁾ المتطرفة إذا كان⁽¹⁷⁾ ما قبلها مكسوراً ياءً؟
- قلت: للجواب المذكور والخفة ولاستكراههم⁽¹⁸⁾ الواو المتطرفة قبلها كسرة⁽¹⁹⁾.
- قوله: «وتقول في جمع⁽²⁰⁾ المذكر من مجهول الناقص»⁽²¹⁾.

- (1) المقصود: 44، وتام عبارته: «من الأجوف: (قَلَنْ وَكَلَنْ)، والأصل: قَوْلَنْ وَكَلَيْلَنْ، قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون اللام فيقي: (قَلَنْ وَكَلَنْ)... إلخ». وينظر: روح الشروح: 79، والمطلوب: 79، وحل المعقود: 83، وإزالة القيود: 111.
- (2) من قوله: (إن قلت) إلى كلمة (أولى) ساقط من ب، ومن كلمة (قوله) إلى كلمة (أولى) ساقط من س.
- (3) عبارة (قوله: والياء إذا انكسر ما قبلها) ساقطة من ب.
- (4) المقصود: 44، وتام كلامه: «تركت على حالها ساكنة كانت أو متحركة إذا كانت الحركة فتحة نحو: (خَسْبِي وَخَسْبِيَّتُ)».
- (5) في ب و س: (التاء).
- (6) في ق: (كانت).
- (7) في ب: (مكسورة).
- (8) في س: (لموافقة). وقد ورد هذا السؤال وجوابه في حاشية المقصود المخطوط: 201، وكانت عبارة جوابه: (قلت: إما لعدم موجب التغيير، وإما للمجانسة والموافقة). وينظر: روح الشروح: 81، والمطلوب: 81، وحل المعقود: 84، وإزالة القيود: 113.
- (9) في ب: (مضمومة). قال مصنف المقصود: 44: «والياء الساكنة إذا انضم ما قبلها قلبت واواً نحو: (أَيْسَرَ يُوسِرُ)، والأصل: يُيَسِرُ». ينظر في بيان ذلك: شرح تصريف العزي للفتناني: 162، والمطلوب: 81، وحل المعقود: 84. وقال السبوري في شرح عبارة المصنف: (والياء الساكنة إذا انضم ما قبلها قلبت واواً): «لأنَّ الياء حرف علة ضعيفة خصوصاً لينت عريكتها بالتنكين، والضم حركة قوية تستدعي أن توافق لها ما بعدها مع أنَّ الياء الساكنة يعسر نطقها بضم ما قبلها (نحو: أَيْسَرَ يُوسِرُ، أصله: يُيَسِرُ) قلبت الياء الثانية واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، ولم تحذف الواو مع وقوعها بين ياء وكسر لنلا يلزم إجحاف الكلمة... إلخ». روح الشروح: 81.
- (10) في ب: (جوابه مر)، وفي س مثل ج، وأشير في حاشية س إلى أنه في نسخة: (الجواب مر)، وهو كذلك في ق، وكتب فوقه: «هو قوله: (قلت: للموافقة)».
- (11) المقصود: 44، وتام عبارته: «قِيلَ، والأصل: قَوْلَ، فاستثقلت الضمة على القاف قبل كسرة الواو فأسكنت القاف ثم نقلت كسرة الواو إليها، فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة ثم قلبت الواو ياءً؛ لأنَّ الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها قلبت ياءً».
- (12) في ب: (ساكنة).
- (13) ما بين المعقودتين ساقط من ج، وفي ق: (الجواب مر غير مرّة)، وكتب فوقه: (وهو الموافقة). ورد في روح الشروح: 82: «للين عريكة حرف العلة وإن كان متحركاً، ولحصول الخفة؛ لأنَّ الياء خفيف بالنسبة إلى الواو كما لا يخفى». وينظر: المطلوب: 82، وحل المعقود: 85.
- (14) في ب: (والمتحركة).
- (15) المقصود: 44، وتام كلامه: «في آخر الكلمة وانكسر ما قبلها قلبت ياءً نحو: (غَيْبِي)، والأصل: (غَيْبُو) من الغباوة، وهي عكس الإدراك، وكذا (دُعِي) مجهول (دعا)، والأصل: (دُعُو)». والمراد بقوله: (الغباوة) أي: الحماقة والبلاهة. ينظر: المطلوب: 82.
- (16) (الواو) ساقطة من ب.
- (17) في ج: (كانا).
- (18) في ج: (والاستكراههم).
- (19) في ب: (قلت: الجواب المذكور للخفة، ولا شك أن الواو المتطرفة إذا كان ما قبلها مكسوراً قلبت الواو ياءً)، وأما في س فقد طُمس بسبب الماء الذي أفسد الجزء الأسفل من ورقاتها. وورد في المطلوب: 82: «إنما قلبت الواو المتحركة في آخر الكلمة ياءً إذا كان ما قبلها مكسوراً للين عريكتها لضعفها؛ لأنها حرف علة واستدعاء حركة ما قبلها بجنسها، وقيل: لكرهتهم إبقاءها في الطرف على حالها للزوم الثقل به؛ لأنه يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة التقديرية». وينظر: روح الشروح: 82، وحل المعقود: 85.
- (20) في ب: (الجمع)، وطمست في س.
- (21) المقصود: 44، وتام كلامه: «غُرِّوا، والأصل: غُرِّبُوا، فأسكنت الزاي ثم نقلت ضمة الياء إلى الزاي، فحذفت الياء لسكونها وسكون الواو، فيقي: غُرِّوا». وينظر: إزالة القيود: 115.

إِنْ قَلت: لِمَ قَلبت الواو ياءً في نحو (1): (غُرُوا)؟(2)

قلت: لوقوعها طرفًا وانكسار ما قبلها(3).

فإِنْ قَلت: لِمَ أَسكنت الزاء(4)؟

قلت: لأنَّ (5) في بقائها وإسكان الياء بالسلب(6) يلزم تغيير(7) واو الضمير بعد حذف الياء(8) لاجتماع الساكنين وهو غير

جائز(9).

قوله: «وكلُّ واوٍ وياءٍ متحركتين(10)»(11).

إِنْ قَلت: لِمَ [7/ظ] نُقلت(12) حركة الواو والياء إذا كانتا(13) متحركتين وما قبلهما(14) حرف صحيح ساكن(15) إلى الحرف(16)

الصحيح؟

قلت: لقوته(17) وضعفهما(18).

قوله: «وتقول في اسم الفاعل»(19).

إِنْ قَلت: لِمَ لَمْ يَحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين؟

قلت: لئلا يلتبس بالماضي.

فإِنْ قَلت: لِمَ حَذف(20) الياء ولم يَحذف التتوين(21)؟

قلت: لدلالته(22) على تمكّن الاسم(23).

- (1) (نحو) ساقطة من ب و ق.
 (2) في ق: (غزووا). وأصل (غُرُوا): (غزُوا)، ثم أعلت الواو وقلبت ياءً، فصارت: (غُرُوا).
 (3) ينظر: المطلوب: 82، وحل المعقود: 86.
 (4) في ب: (الألف). وقد نقلنا قول صاحب المقصود أنفًا.
 (5) (لأن) ساقطة من ب.
 (6) في ب: (بالسبب). والسلب يعني: سلب حركة الياء وجعلها ساكنة.
 (7) في ب: (تغير).
 (8) (الياء) ساقطة من ب.
 (9) ورد هذا التعليل في حاشية المقصود المخطوط: 202 نقلًا عن كتاب سماه المنضود الذي هو أحد شروح المقصود. وينظر: روح الشروح: 82، والمطلوب: 82.
 (10) وقع في المقصود المطبوع: 44: (متحركين)، ومثله في المتن المطبوع مع إزالة القيود: 116. وأما في المقصود المخطوط: 202 ومثته الموجود في بعض شروحه فهو (متحركتين) كما هو هنا. ينظر: روح الشروح: 83، والمطلوب: 83.
 (11) المقصود: 44، وتام كلامه: «يكون ما قبلهما حرفًا صحيحًا ساكنًا، نُقلت حركتهما إلى الحرف الصحيح، نحو: (يَقُولُ وَيَكِيلُ وَيَخَافُ)، والأصل: (يَقُولُ وَيَكِيلُ وَيَخَوفُ)، وإنما قلبت واو (يخاف) ألفًا لكون سكونها غير أصلي وانفتاح ما قبلها». ينظر: روح الشروح: 83، والمطلوب: 83، وإزالة القيود: 116.
 (12) في ب: (تقلب).
 (13) في س: (كانت).
 (14) في ج و ب و ط و س: (وما قبلها).
 (15) (ساكن) ساقطة من ب.
 (16) في ب: (حرف)، وفي س: (أطراف).
 (17) في ب: (لقوتها).
 (18) في ب: (وضعفها)، وفي س: (ولضعفها). وينظر: روح الشروح: 83، والمطلوب: 83، وحل المعقود: 86، وإزالة القيود: 116.
 (19) المقصود: 45، وتام كلامه: «من الأجوف (قائل وكائل)، وكان في الماضي (قال وكال)، فزيدت الألف لاسم الفاعل، فاجتمع ألفان أحدهما ألف اسم الفاعل، والآخر ألف مقولبة من عين الفعل، فقلبت الألف المقولبة من عين الفعل همزةً فصار (قائل وكائل)». وينظر: إمعان الأنظار: 85، وروح الشروح: 85، والمطلوب: 85، وحل المعقود: 88، وإزالة القيود: 120.
 (20) في س: (حذفت).

- (21) قال مصنف المقصود: 45: «واسم الفاعل من الناقص منصوب في حالة النصب نحو: (رأيتُ غازيًا وراميًا) فلا يتغير. وتقول في حالة الرفع والجر: (هذا غاز ورام، ومررتُ بغاز ورام)، والأصل: (غازي ورامي)، فأسكنت الياء فيهما كما ذكرنا، فاجتمع ساكنان الياء والتتوين، فحذفت الياء وبقي التتوين، ونُقل التتوين إلى ما قبلهما فصار (غاز ورام)، فإذا أدخلت الألف واللام في حالة الرفع والجر سقط التتوين، وتعود الياء ساكنة فتقول: (هذا الغازي والرامي، ومررت بالغازي والرامي)». وينظر: إزالة القيود: 121.
 (22) في ب: (لدلالة على)، وفي ق: (لدلالته على أصالة الاسم في الاسمية).
 (23) قال البركوي: «لأنَّ التتوين علامة المتمكن». إمعان الأنظار: 86، وذكر التفتازاني أنَّ التتوين حرف صحيح، فحذف حرف العلة أولى، ونقله عنه السيروي في روح الشروح: 86، وينظر: شرح تصريف العزي للتفتازاني: 179، والمطلوب: 86، وحل المعقود: 89.

- فإن قلت: لم تعود⁽¹⁾ الياء⁽²⁾؟ قلت: لزوال المانع⁽³⁾.
 فإن قلت: لم سقط⁽⁴⁾ التنوين إذا دخل الألف واللام⁽⁵⁾؟ قلت: الجواب ما⁽⁶⁾ مر⁽⁷⁾ في صدر⁽⁸⁾ الكتاب⁽⁹⁾.
 قوله⁽¹⁰⁾: «وإذا اجتمع⁽¹¹⁾ الواو⁽¹²⁾». ⁽¹²⁾.
 إن قلت: لم أدغمت الواو الأولى في الثانية إذا اجتمعتا وكانت الأولى ساكنة؟ قلت: لدفع⁽¹³⁾ الثقل⁽¹⁴⁾.
 قوله: «وإذا اجتمعت الواو والياء»⁽¹⁵⁾.
 إن⁽¹⁶⁾ قلت: لم قلبت⁽¹⁷⁾ الواو ياءً إذا كانت إحداهما⁽¹⁸⁾ ساكنة دون العكس؟ قلت: لأن إبدال الثقيل بالخفيف⁽¹⁹⁾ أولى⁽²⁰⁾.
 قوله: «وتقول في أمر الأجوف»⁽²¹⁾.
 ولقائل أن يقول⁽²²⁾: إن ما ذكرتم⁽²³⁾ في إعلال⁽²⁴⁾ (غَرَبًا وَرَمَتًا) يقتضي⁽²⁵⁾ أن لا يجوز (قُولًا)⁽²⁶⁾؛ لأن حركة اللام عارضة⁽²⁷⁾ بسبب ألف التنثية⁽²⁸⁾ وليس محتاجًا⁽²⁹⁾ إليه؛ لأن حذف الواو لا يضرنا فيلزم اجتماع⁽³⁰⁾ الساكنين بل يلزم اجتماع⁽³¹⁾ ثلاث سواكن.

- (1) في ج و ب و ق: (يعود).
 (2) تقدم نقل كلام المقصود أنقأ.
 (3) قال السبروي: «لزوال موجب حذفها وارتفاع مانع بقائها وهو اجتماع الساكنين بالتنوين الذي قد جعل عوضاً عنها». وينظر: المطلوب: 86، وحل المعقود: 89.
 (4) في س: (سقطت).
 (5) المقصود: 45 تقدم نصه أنقأ.
 (6) (ما) ساقطة من ب و ق و س.
 (7) (مر) ساقطة من س.
 (8) في ب و س: (صدور).
 (9) قال صاحب المطلوب: 86: «لأن بينهما تضاداً؛ وذلك لأن الألف واللام يقتضي التعريف، والتنوين يقتضي التوكيد فسقط التنوين بدخولهما». وينظر أيضاً: روح الشروح: 86، وحل المعقود: 89.
 (10) (قوله) ساقطة من ب.
 (11) في ب و ق و س: (اجتمعت).
 (12) المقصود: 45، وعبارته: «وإذا اجتمع واوان الأولى ساكنة والثانية متحركة أدغمت الأولى في الثانية نحو: (مغزوءٌ)، والأصل: (مغزوءٌ)». ومثله في متن المقصود المطبوع مع إزالة القيود: 124، وفي المقصود المخطوط: 204: «وإذا اجتمعت الواوان... إلخ»، ومثله في روح الشروح: 88، والمطلوب: 88.
 (13) في ب و ق: (الرفع).
 (14) قال صاحب المطلوب في شرح عبارة صاحب المقصود: (نحو: مغزوءٌ والأصل مغزوءٌ): «فاجتمع حرفان من جنس واحد أولهما ساكن والثاني متحرك فيجب الإدغام للتخفيف فتدغم الأولى في الثانية فصار (مغزوءٌ)». المطلوب: 88. وقال السبروي: «للتخفيف برفع التكرير ولا يحذف أحدهما كما في (مقول) لعدم الموجب هاهنا». روح الشروح: 88. ونقل نص السبروي في حاشية المقصود المخطوط: 204، وفيه: (بدفع) بدل (برفع).
 (15) المقصود: 45، وتام كلامه: «الأولى ساكنة والثانية متحركة قلبت الواو ياءً وكسر ما قبل الأولى لتصح الياء، وأدغمت الياء في الياء نحو: (مرميٌ ومخشيٌ)، والأصل: (مرمويٌ ومخشويٌ)». وينظر: حل المعقود: 90، وإزالة القيود: 124.
 (16) في ج: (فإن).
 (17) في ق: (تقلب).
 (18) في النسخ: (إحديهما)، والصواب ما أثبتنا، إذ إن (إحدى) تنتهي بألف لا بياء، وقد أضيفت إلى الضمير. ينظر: معجم الأخطاء الشائعة: 15.
 (19) في ب: (الثقل الخفيف)، وفي س: (الإبدال)، وكلمة (أولى) ساقطة من س.
 (20) قال صاحب المطلوب: 88: «ليمكن الإدغام لدفع الثقل، ولم يجعل الأمر بالعكس بأن يجعل الياء واوًا ثم أدغمت الواو في الواو لئلا يلتبس اليائي من الناقص بالواوي منه». وقال السبروي: «ليمكن الإدغام بحصول الجنسية، ولم يعكس؛ لأن الياء أحق من الواو فإبقاء الخفيف أولى». روح الشروح: 88.
 (21) المقصود: 45، وعبارته: «وتقول في أمر الغائب من الأجوف: (ليقل)، والأصل: (ليقول)، وتقول في أمر الحاضر من الأجوف: (قل)، والأصل: (اقول)، فنقلت حركة الواو إلى القاف وحذفت الواو لسكونها وسكون اللام، ثم حذفت الهمزة لحركة القاف فصار (قل)، وتقول في التنثية: (قُولًا)، فعاد الواو لحركة اللام». وينظر: إزالة القيود: 125.
 (22) إلى قوله: (أن يقول) ينتهي السقط من ظ.
 (23) (إن ما ذكرتم) ساقطة من ب، وفي ظ: (إن ما ذكر)، وفي ق سقطت (إن)، وفي س: (إنما ذكرتم).
 (24) في ب: (إعداد).
 (25) في ب: (تقتضي).
 (26) (قولا) ساقطة من ظ.
 (27) في ظ: (عارض).
 (28) في ج: (الألف التأنيث).
 (29) في ب: (يحتاج).
 (30) في ب: (اجتمع).
 (31) في ب: (اجتمع).

ويمكن أن يُجاب عنه بأنّ هذا قياس مع الفارق⁽¹⁾. تأمل.

قوله: «وفي الناقص الواوي»⁽²⁾.

إن قلت: إن تحرك الواو وانفتاح ما قبلها يقتضي [8/و] أن يقلب⁽³⁾ ألفاً فيها كما قرره⁽⁴⁾ فتعارضاً⁽⁵⁾.

قلت⁽⁶⁾: رُجِحَ جانب الحمل على الأصل؛ لأنّ⁽⁷⁾ تخلف الفرع عن⁽⁸⁾ الأصل قبيح⁽⁹⁾.

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يقلب⁽¹⁰⁾ الواو ألفاً في معروفها حملاً على الماضي المعروف.

قلت: لو⁽¹¹⁾ قلبت الواو ألفاً ثمة⁽¹²⁾ لاشتبه⁽¹³⁾ بالباب الرابع بفتح عينه.

ولفائل أن يقول: إن قوله⁽¹⁴⁾: «والأمر⁽¹⁵⁾ والنهي»⁽¹⁶⁾ ليس على ما ينبغي؛ لأنّ الأمر والنهي ليس فيهما⁽¹⁷⁾ الواو سواء⁽¹⁸⁾

كان مجهولاً أو معروفاً فكيف تقلب⁽¹⁹⁾ ياءً؛ لأنّ علامة⁽²⁰⁾ جزم الناقص ووقفه⁽²¹⁾ سقوط⁽²²⁾ لام⁽²³⁾ فعله⁽²⁴⁾، وهذا⁽²⁵⁾ من قبيل (تَبَّتِ

العرشُ ثم انقش⁽²⁶⁾)⁽²⁷⁾. ويمكن أن يُجاب عنه بأنّ الواو تعود⁽²⁸⁾ في تنثية⁽²⁹⁾ الأمر والنهي فحينئذٍ تقلب ياءً، تأمل فيه⁽³⁰⁾.

قوله: «وأما المعتل المثال»⁽³¹⁾.

(1) ورد هذا التعليل في حاشية المقصود المخطوط: 205 مع زيادة مضمونها: «ولأنّ اللام أصلية بخلاف التاء». قال البركوي في شرح هذه المسألة: «وهذه الحركة حكم الأصلية من كل وجه لمجيئه لألف الضمير، وكون محله جزءاً من الفعل حقيقة بخلاف حركة تاء (رَمَتًا)؛ لأنّ محله عارضة ليست في حكم الجزء» إمعان الأنظار: 89. وقال السبروي: «أي: لزوال مانع بقاء الواو وهو التقاء الساكنين بتحريك اللام لألف التنثية فجعلت حركتها في حكم الأصلية نظراً إلى أنّ السكون عارض بخلاف حركة تاء (غزّتًا ورمّتًا) فاعتبر هنا السكون الأصلي فلم تعد ما حُذِفَ منهما = وقس الأمر الأجوف البياني على الواوي، نحو: (بِعْ بَيْعًا)». روح الشروح: 89. وقال صاحب المطلوب: 89: «لأنّ حذف الواو في المفرد لسكونها وسكون اللام، فلما وجدت اللام المتحركة هاهنا لألف التنثية خوفاً من التقاء الساكنين زال سبب الحذف فعادت الواو». وفي حل المعقود: 91: «وثبتت الواو لذهاب موجب حذفها في المفرد بتحريك اللام لئلا تلتقي ساكنة مع ألف التنثية الساكنة...».

(2) المقصود: 45، وتام كلامه: «تقلب الواو ياءً في المستقبل والأمر والنهي المجهولات؛ لأنّهنّ فروع الماضي، وفي الماضي المجهول تصير الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها نحو: (غزّي)، أصله: (غزوّ)». وينظر: إمعان الأنظار: 89، والمطلوب: 89، وإزالة القيود: 126.

(3) في ظ: (نقلت).

(4) في ظ و ق: (قرر).

(5) في ب: (يقلب ألفاً. قلت: لا يقلب ألفاً فيها كما فرق فتعارضاً).

(6) في ب: (إن قلت).

(7) في ب: (الأصل قلت لأن تخلف).

(8) في ب: (على).

(9) ينظر: روح الشروح: 89.

(10) في ظ: (قلبت)، وفي س: (تقلب).

(11) (لو) ساقطة من ب.

(12) (ثمة) ساقطة من ظ و س.

(13) في ج و ب و ظ: (لأشبه).

(14) (إن قوله) ساقطة من ب.

(15) في ب: (ولأمر).

(16) المقصود: 45. تقدم ذكر كلامه آنفاً.

(17) في ب: (فيها). و(ليس فيهما) ساقطة من ظ.

(18) في ب: (وسواء).

(19) (تقلب) ساقطة من ب.

(20) في ب: (الأعلى).

(21) ينظر: روح الشروح: 89، والمطلوب: 89.

(22) في ب: (وقع سقط).

(23) في ظ: (الألم لام).

(24) في ب و ق: (الفعل).

(25) من قوله: (وهذا) إلى قوله: (تأول فيه) ساقط من ب.

(26) في ظ: (ابقس).

(27) أي: أثبت للموضوع أصلاً ثم تكلم فيه. ويضرب هذا المثل للشيء يبطل ببطلان أصله. ينظر: الأمثال البغدادية للشيخ جلال الحنفي: المثل رقم (18) برواية (أثبت) بدل (تثبت).

(28) في ظ و س: (يعود).

(29) في ج: (التنثية).

(30) في ظ: (تأمل أرشدك الله الصراط)، وفي ق: (تأمل أرشدك الله الصراط المستقيم) وفي س: (أرشدك الله صراط المستقيم أمين ويا أرحم الراحمين). وورد هذا التعليل في حاشية المقصود المخطوط: 205، وفي آخره: (تأمل أرشدك الله).

(31) المقصود: 45، وتام كلامه: «فتسقط فاء فعله في المستقبل والأمر والنهي المعروفات إذا كان فاؤه واوًا من ثلاثة أبواب... إلخ». وينظر: إزالة القيود:

- إن قلت: لِمَ حُدِّفَت (1) فاء فعل (2) المعتل فيه (3)؟
 قلت: لوقوعه (4) بين ياء وكسرة (5).
 فإن قلت: ما الضرر (6) في وقوعه بين ياء وكسرة؟
 قلت: لأنه (7) يلزم الصعود والهبوط (8).
 فإن قلت: لِمَ لَمْ تسقط في مجهولات (9)؟ قلت: لأنه لا (10) يلزم ذلك (11).
 فإن قلت: إنَّ أصل (يَهَبُ) (12): (يُوهِبُ) (13) بكسر العين فلمَ فُتِحَتْ؟
 قلت: طلباً لزيادة (14) الخفة فيما فيه حرف الحلق.
 فإن قلت: أليس توالي الكسرات ثقيلة؟ قلت: إذا كان في آخر الكلمة، وفيها ليس كذلك (15).
 فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يُقال: (بَعَدَ) (16) بفتح العين (17).
 قلت: لا يلزم هذا الطلب (18) في كل ما وجد فيه حرف الحلق اكتفاءً باندفاع (19) بعض الثقل.
 فإن قلت: إنَّ الواو وقعت بين (20) ياء وكسرة (21) في باب الأفعال، فلمَ لَمْ يُحذف (22) منه؟
 قلت: إنَّه (23) لم يقع في التقدير؛ لأنَّ [8/ظ] أصل (يُوعِدُ) (24) (يُأْوِدُ) (25).
 فإن قلت: قد حُدِّفَت (26) الواو في (يَطَأُ) (27) وَيَسَعُ (28) وليس فيه الكسرة (29).

- (1) في ب: (حذف).
 (2) (فعل) ساقطة من ب.
 (3) (فيه) ساقطة من ب، وفي ق: (المضارع) بدل (فيه)، وفي س: (فيها).
 (4) في ب: (وقع).
 (5) ينظر: إمعان الأنظار: 90، وروح الشروح: 90، والمطلوب: 90.
 (6) في ب و س: (الضرورة).
 (7) (لأنه) ساقطة من ظ.
 (8) ينظر: إمعان الأنظار: 90.
 (9) في ب: (مجهولات).
 (10) في ج: (لأن يلزم ذلك)، و(لا) ساقطة من ب و ظ.
 (11) قال السيروي: «لعدم موجب الحذف وهو استتقال الواو بين ياء وكسرة». روح الشروح: 90. وفي المطلوب: 90: «لأن عند ذلك لا تحذف الواو...».
 (12) في ب: (هيب).
 (13) (يوهب) ساقطة من ظ. قال مصنف المقصود: 45: «... إذا كان فاؤه من ثلاثة أبواب: (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو: (وَعَدَ يَعِدُ) و(فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتح العين في الماضي والغابر نحو: (وَهَبَ يَهَبُ). و(فَعَلَ يَفْعَلُ) بكسر العين في الماضي والغابر نحو: (وَرَثَ يَرِثُ)...». فاصل (يَهَبُ): (يُوهِبُ) بكسر الهاء، حُدِّفَت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم فُتِحَتْ الهاء؛ لأنها حرف حلق وهو ثقيل والفتحة خفيفة. حل المعقود: 92، وينظر: روح الشروح: 91، والمطلوب: 91، وإزالة القيود: 129.
 (14) في ج: (بزيادة).
 (15) ما بين المعقودتين زيادة من ب و س.
 (16) (بعد) ساقطة من ظ.
 (17) (العين) ساقطة من ب و ظ.
 (18) في ظ: (الطالب).
 (19) في ق: (لاندفاع).
 (20) (بين) ساقطة من ظ.
 (21) في ظ: (كثير).
 (22) في ظ: (تحذف).
 (23) في ب و ق: (لأنه).
 (24) ينظر: المطلوب: 90، وحل المعقود: 92، وإزالة القيود: 129.
 (25) في ج: (ياء وعد)، وفي ظ: (يدعوا وحد)، ومطموسة في س. وينظر: الدر المنقود: (69/ظ).
 (26) في ظ و ق: (حذف).
 (27) في ب: (في باب يطاء).
 (28) قال مصنف المقصود: 45: «وقد تسقط الواو من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر من لفظين نحو: (وَطَى يَطَأُ، ووسِعَ يَسَعُ)». قال السيروي: «(وَطَى يَطَأُ) أصله: (يُوطِي)، و(وسِعَ يَسَعُ) أصله: (يُوسِعُ)، حُدِّفَت الواو لاستتقالها مع ياء وحرف حلق بخلاف (وَجَلَّ يُوَجِّلُ)؛ ولذا أتى بكلمة (قد) المفيدة للبعضية والتقليل في المستقبل». روح الشروح: 91. وينظر: شرح تصريف العزي للتفتازاني: 159، وإمعان الأنظار: 90، والمطلوب: 91، وإزالة القيود: 131.
 (29) في ظ: (الكثرة).

- قلت: الكسرة⁽¹⁾ مقدّرة فيهما⁽²⁾.
- قوله: «وأما اللفيف المقرون»⁽³⁾.
- إن قلت: لِمَ لَمْ يكن حكمُ عينه⁽⁴⁾ كحكم الأجوف؟
- قلت: لئلا يلزم إعلان متواليان في كلمة واحدة في المضارع.
- قوله: «وأما اللفيف المفروق»⁽⁵⁾.
- إن⁽⁶⁾ قلت: لِمَ لَمْ يكن حكمُ⁽⁷⁾ فاء فعله كالصحيح؟
- قلت: لعدم اجتماع الإعلالين المختلفين⁽⁸⁾ [في كلمة واحدة]⁽⁹⁾ مع أنّ الخفة⁽¹⁰⁾ مطلوبة.
- قوله: «وتقولُ في أمره⁽¹¹⁾: قِة⁽¹²⁾»⁽¹³⁾.
- إن⁽¹⁴⁾ قلت: لِمَ زيدت الهاء عند الوقف؟
- قلت: لئلا يلزم الوقف على الحركة.
- فإن قلت: لِمَ عادَ الياء في التنثية⁽¹⁵⁾؟ قلت: لألفها⁽¹⁶⁾.
- قوله: «وأما المضاعف»⁽¹⁷⁾.
- إن قلت: لِمَ لزمَ الإدغام إذا كان عين⁽¹⁸⁾ فعله ساكناً ولامه متحركاً أو كلاهما⁽¹⁹⁾ متحركاً⁽²⁰⁾؟

- (1) في ظ: (الكثرة).
- (2) (فيهما) ساقطة من ظ.
- (3) المقصود: 45، وتمام كلامه: «فحكم عين فعله كحكم الصحيح، يعني لا يتغير في كل حال، وحكم لام فعله كحكم لام الفعل الناقص، نحو: (طوى يطوي)». وينظر: روح الشروح: 91، والمطلوب: 91، وإزالة القيود: 132.
- (4) في ب و ق و س: (حكم عين فعله كحكم).
- (5) المقصود: 45، وتمام عبارته: «فحكم فاء فعله كحكم فاء فعل المعتلّ، وحكم لام فعله كحكم لام الفعل الناقص نحو: (وقى يقي)». وينظر: روح الشروح: 92، والمطلوب: 92، وإزالة القيود: 133.
- (6) في ب: (فإن).
- (7) (يكن حكم) ساقطة من ب.
- (8) في ب: (... اجتماع الساكنين الإعلالين المختلفين)، وفي ق: (لعدم توالي الإعلالين).
- (9) ما بين المعقوفتين ساقط من ج، وفي ب: (لكلمة فيه)، وفي ق: (في كلمة)، وفي س: (لكلمة واحدة).
- (10) في س: (الحقيقة).
- (11) في ب: (معرو).
- (12) (قِة) أصله: (وق)، بكسر الهمزة وسكون الواو، فحذفت فاؤه كالمعتلّ، ولامه للوقف كالناقص، فبقيت القاف مكسورة لتدل على الياء المحذوفة، وزيدت توصلًا لبقاء الكسرة ولئلا يلزم الابتداء بساكن لو وقف على حرف واحد، ولئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد. حلّ المعقود: 94، وينظر: شرح تصريف العزري للتقاراني: 211.
- (13) المقصود: 45، وفيه: «وتقول في الأمر: (ق)، فحذفت فاء فعله كالمعتلّ، وحذفت لام فعله في الجزم والوقف كالناقص، فبقيت القاف مكسورة، وزيدت الهاء عند الوقف في الواحد المذكور نحو: (قِة)، وتقول في التنثية: (قِيا)، وفي الجمع: (قِوا)، وفي الواحدة المؤنثة: (قِيا)، وفي الجمع المخاطب: (قِين)». وفي المقصود المخطوط: 206: «وتقول في الأمر: (قِة)، فحذفت فاء فعله كالمعتلّ، وحذفت لام فعله في الجزم كالناقص، فبقيت القاف مكسورة، وزيدت الهاء عند الوقف في الواحد المذكور، وتقول في التنثية: (قِيا) ... الخ». والمذكور في هذا الكتاب مثله في متن المقصود المذكور في روح الشروح: 92، والمطلوب: 92.
- (14) في ج و ب و س: (فإن).
- (15) في ظ: (لم أعطى الياء).
- (16) في س: (لألفه). قال السبروي في تعليل عودة الياء في التنثية: «لخروجها عن الأخرية بإتصال ضمير الفاعل». روح الشروح: 92. وقال صاحب المطلوب: 92 في ذلك: «لأنها علامة الجزم، والوقف قد حصل فيها بلا حذفها وهو سقوط نونها فلا تُحذف الياء فيها». فالفعل (قِيا) أمر لائنين أو اثنتين مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف ضمير الفاعلين. ينظر: حلّ المعقود: 94، وأصله: (أوقِيا) على وزن (اضربا)، حذفت الواو تبعًا للمضارع فصار: (أقِيا)، ثم استغني عن همزة الوصل لتحرك ما بعدها فصار: (قِيا). ينظر: إزالة القيود: 134.
- (17) المقصود: 45، وتمام كلامه: «إذا كانت عين فعله ساكنة ولامه متحركة أو كلاهما متحركتين فالإدغام لازم، نحو: (مَدَّ يمدُّ)، والأصل: (مدد يمدد)، ففعلت حركة الدال الأولى في المضارع إلى الميم وبقيت الدال ساكنة فأدغمت الدال الأولى في الدال الثانية، وإذا كانت عين فعله متحركة ولامه ساكنة فالإظهار لازم نحو: (مدد يمدد)، وإن كانتا ساكنتين حُرّكت الثانية وأدغمت الأولى فيها نحو: (لم يمدّ)، والأصل: لم يمدد، ففعلت حركة الدال الأولى إلى الميم فبقيتا ساكنتين فحُرّكت الثانية وأدغمت الأولى فيها ثم فُتحت الثانية؛ لأنّ الفتحة أخفّ الحركات، ويجوز تحريكها بالضم إبتاعًا للميم، والكسر كما يُذكر في أمر المضاعف؛ لأنّ الساكن إذا تحرك حُرّك بالكسر...». وينظر: إزالة القيود: 135.
- (18) (عين) ساقطة من ب.
- (19) في ج و ظ و ق و س: (كلاهما).
- (20) في ج و ب و ق و س: (متحركتين).

قلت: لدفع النقل الحاصل من التكرار (1) الموجب لتغيير (2) النطق أو لتعدّره؛ لأنّه كالمشي (3) بالقيّد (4) بالإسكان بالسلب (5) وبالنقل (6).

فإن قلت: لم (7) لم يدغم (8) إذا كان الأولى (9) متحرّكة والثانية ساكنة مع أنّ التكرار حاصل فيه؟

قلت: لا ثقله فيه إذا كانت (10) الثانية ساكنة يشهد له الرجوع إلى الوجدان (11).

فإن قلت: لم لم يُحذف (12) أحدهما (13) إذا كانا (14) ساكنين؟ قلت: لعدم الترجيح.

فإن قلت: لم جاز الحركات الثلاث (15) في (مدّ) (16)؟

قلت: أما الضمّ فلإتباعه عين الفعل (17)، وأما الفتح فلخفته، وأما الكسر فلأنّ (18) الساكن إذا حُرِّكَ بالكسر (19).

فإن قلت: لم لم يجرّ (20) (فِر) بضمّ الراء (21)؟ قلت: لأنّ عينه (22) [و/9] ليست بمضمومة (23) حتى يتبع (24) له (25).

قوله: «وأما المهموز» (26).

إن (27) قلت: لم لم تتغيّر (28) الهمزة إذا كانت متحركة وما قبلها أيضاً متحرّكاً (29)؟

(1) في ظ: (النكرا).

(2) في ب و ظ و س: (لتغير)، وفي ق: (لتعر).

(3) في س: (كالمثني).

(4) في ب: (بالثقل)، وفي ظ: (بالمفرد).

(5) في ب: (بالسبب).

(6) في س: (وبالنقل). كتب في ق فوق كلمة (بالسلب): (في مدد)، و(بالنقل): (في يمدد). وينظر: روح الشروح: 93. وقال صاحب المطلوب: 93: «لدفع النقل

اللازم من العود إلى التلقظ بحرف بعد التلقظ به، وشبهه الخليل بوطء المقيد، فإنّ المقيد يمنعُ القيد من توسيع الخطوة ويصير كأنه يُعيد قدمه إلى موضعها

الذي نقلها منه، وذلك مما يشقّ على النفس. وشبهه بعضهم برفع القدم ووضعها في حيز واحد. وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين، وكل ذلك ثقيل

ومستكره، فطلبوا الخفة بإدغام أحد المتماثلين أو المتقاربين في الآخر حتى يرتفع اللسان عن مخرج هذين الحرفين دفعة واحدة ليخفّ على اللافظ، وإنما لم

يطلبوا تلك الخفة بحذف أحدهما لئلا ينتقض البناء به». وينظر: روح الشروح: 93، وحلّ المعقود: 95.

(7) (لم) ساقطة من ظ.

(8) في ج: (تدغم).

(9) في ج: (أولى)، وفي ب و ظ و س: (الأول).

(10) في ج و ظ: (كان).

(11) في ج: (يفهم من يرجع إلى وجدانه)، وفي ب: (بضم من يرجع وجد لأنه يدغم)، وفي س: (يرجع وجدانه). وقوله: (يشهد له الرجوع إلى الوجدان) فيه

دلالة على أنّ شهادة الوجدان الذي هو يقابل الحسن من المعايير المهمة في ضبط القواعد الصرفية. وقد تكررت مثل هذه العبارة في شرح المراح لديكنقوز.

ينظر: 17، 33، 38، 77، 81.

(12) في ظ: (تحذف).

(13) في ج و ق: (أحدهما)، وفي ب: (أحدها)، وفي ظ: (واحداه)، ومطموسة في س. والصواب ما أثبتناه.

(14) في ج: (كان)، وفي ظ: (كانتا).

(15) في ج: (الثلاثة)، وهو جائز أيضاً؛ لأنه إذا تأخر العدد عن المعدود جاز فيه التذكير والتأنيث.

(16) قال مصنف المقصود: 46: «وتقول في الأمر من (يفعل) بضمّ العين: (مدّ) بضمّ الدال، و(مدّ) بفتح الدال، و(مدّ) بكسر الدال، والميم مضمومة في الثلاث،

ويجوز: (أمدد) بالإظهار. وتقول في الأمر من (يفعل) بكسر العين: (فِر) بالكسر، و(فِر) بالفتح والفاء مكسورة فيهما، ويجوز: (أفِر) بالإظهار... إلخ».

(17) لأنه مضموم.

(18) في ب: (فإن).

(19) (بالكسر) ساقطة من ظ وفي ق: (فلأنّ الأصل في تحريك الساكن الكسر). وينظر: الفصحى لثعلب: 267، وشرح الفصحى لابن هشام اللخمي: 67، وشرح

تصريف العزي للفتازاني: 149، وإمعان الأنظار: 94، وروح الشروح: 95، والمطلوب: 95، وحلّ المعقود: 97، وإزالة القيود: 136.

(20) في ب و ق: (لم لا يجوز)، وعبارة (فإن قلت: لم لم يجز) مطموسة في ظ.

(21) في ج: (راء).

(22) أي: عين مضارعه.

(23) في ظ: (مضمومة).

(24) في ج: (تتبع)، وفي ب: (تتبع)، وفي ق: (تتبع).

(25) (له) ساقطة من ظ. قال صاحب المطلوب: 95: «وأما عدم جواز التحريك بالضم فلعدم الإتيان بكسر عين فعله، ولأنه لو أُجيز ذلك يلزم الخروج من

الكسرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية، وذلك ثقيل». وينظر: إمعان الأنظار: 94، وروح الشروح: 95، وحلّ المعقود: 97، وإزالة القيود: 137.

(26) المقصود: 46، ونماد كلامه: «فإن كانت الهمزة ساكنة يجوز تركها على حالها، ويجوز قلبها، فإن كان ما قبلها مفتوحاً قلبت ألفاً، وإن كان مكسوراً قلبت

ياءً، وإن كان مضموماً قلبت واواً، نحو: (يَأْكُل، ويؤمن، وإئذن)، وهو أمر من (أذن يأذن). وإن كانت الهمزة متحركة، فإن كان ما قبلها حرفاً متحرّكاً لا

تغيّر الهمزة كالصحيح نحو: (قرأ)...». وينظر: إمعان الأنظار: 98، وروح الشروح: 97، والمطلوب: 97، وحلّ المعقود: 98، وإزالة القيود: 139.

(27) في ب و ظ: (فإن).

(28) في النسخ: (يتغير).

(29) في ب: (متحركة)، وفي ظ: (متحرك).

قلت: لعدم مَحَلِّ يُنْقَلُ إليه حركتها⁽¹⁾.

فإن قلت: إذا كانت⁽²⁾ الهمزة متحركة وما قبلها حرفاً ساكناً⁽³⁾ فَلِمَ جاز الوجهان؟ قلت: أما تركها على حالها فلكونها حرفاً صحيحاً، وأما نقل حركتها إلى ما قبلها فوجود⁽⁴⁾ محل النقل⁽⁵⁾ مع إزالة شدتها؛ لأن الهمزة حرف شديد⁽⁶⁾.

فإن قلت: فلايَّ مرجح حذف⁽⁷⁾ الهمزة؟ ولم حذف اللام في قوله تعالى: {وَسَلِّ الْقُرْيَةَ} ⁽⁸⁾ بعد نقل حركتها⁽¹⁰⁾ إلى السين؟

قلت: لأن الهمزة لما أعلت أُلحقت بحرف العلة⁽¹¹⁾ فكانت ضعيفة، والضعيف⁽¹²⁾ أولى⁽¹³⁾ بالحذف كما مر⁽¹⁴⁾.

فإن قلت: لم قال: «والأمر⁽¹⁵⁾ من الأخذ والأكل والأمر»⁽¹⁶⁾ مع أن الأمر ليس منها بل من⁽¹⁷⁾ مضارعها⁽¹⁸⁾؟

قلت: تنبيهاً⁽¹⁹⁾ على أن الأصل هو المصدر⁽²⁰⁾.

قوله: «وقد يكون في بعض المواضع»⁽²¹⁾. إن قلت: لم لم يعَلَّ عَوْرَ مع وجود⁽²²⁾ مقتضي الإعلال⁽²³⁾؟ قلت: لأن

ما قبل الواو في حكم عين (اعوْرَ)⁽²⁴⁾ في السكون وكون⁽²⁵⁾ معناهما واحداً⁽²⁶⁾.

(1) في ج: (لعدم المحل بنقل حركتها)، وفي ب: (لعل المحل نقل...، وفي ظ: (لقله).

(2) في ظ: (كان).

(3) في ج و ظ و ق: (حرف ساكن). قال مصنف المقصود: 46: «وإن كان ما قبلها حرفاً ساكناً يجوز تركها على حالها، ويجوز نقل حركتها إلى ما قبلها، مثاله قوله تعالى: {وَسَلِّ الْقُرْيَةَ} والأصل: {وَأَسْأَلُ الْقُرْيَةَ} [سورة يوسف: من الآية82]، فُنقلت حركة الهمزة إلى السين، فحُذفت الهمزة لسكونها وسكون اللام بعدها، وقد فُرئ بإثبات الهمزة وتركها...». وينظر: روح الشروح: 98، والمطلوب: 98، وحل المعقود: 100.

(4) في ب: (فلو وجد محل).

(5) في ظ: (الثقل).

(6) يرى العلماء القدماء أن الهمزة من الأصوات الشديدة. ينظر: الكتاب: 434/4، وسر صناعة الإعراب: 69/1، 78، وشرح المفصل: 107/9، في حين أخرج عدد من المحدثين الهمزة من الأصوات الشديدة، ولكنهم اختلفوا في وصفها. ينظر: الأصوات اللغوية: 93، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 95، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 241.

(7) في س: (حذف).

(8) في النسخ: (واسئل)، والمثبت من المقصود: 46 المذكور آنفاً. وقال الشيخ محمد علبش في حل المعقود: 100: «(وسل) بنقل حركة الهمزة للسين وحذف الهمز للقاء الساكنين وهمز الوصل للاستغناء عنه بتحريك السين». وقال أيضاً: «إن الهمز إذا تحرك عقب حرف ساكن جاز تركه على حاله لحصول الخفة بسكون ما قبلها، وجاز نقل حركته إلى ما قبله ثم حذفه كقوله تعالى: {وَسَلِّ الْقُرْيَةَ}، والأصل: {وَأَسْأَلُ الْقُرْيَةَ} نُقلت حركة الهمزة إلى السين للتحفيف فاستغني عن همزة الوصل بتحريك السين فحُذفت همزة الوصل، ثم التقى ساكنان الهمزة واللام، فحُذفت الهمزة بالحذف ثم حُرکت اللام؛ لدفع النقاء الساكنين...». وينظر: روح الشروح: 98، والمطلوب: 98.

(9) سورة يوسف: من الآية 82. وقد قرأ الجماعة (وَأَسْأَلُ) بسين ساكنة بعدها همزة مفتوحة. وقرأ ابن كثير والكسائي وخلف وابن محيصن (وسل) بفتح السين، ولا همزة بعدها وفقاً ووصلاً، فقد أسقطوا الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها. وكذا بالنقل والحذف قرأ حمزة في الوقف. ينظر: النشر: 414/1، والإتحاف: 67، 267، ومعجم القراءات القرآنية: 321/4.

(10) في ب: (الحركة)، وفي ظ و ق و س: (حركة الهمزة).

(11) في ب: (لحقت الحركة حرف).

(12) في ب: (وضعية)، وفي س: (والضعيفة).

(13) في ب: (أو).

(14) (كما مر) ساقطة من ظ.

(15) الواو ساقطة من ب، وفي ظ: (من الأمر والحذف والأكل)، وفي س: (من الخذه).

(16) المقصود: 46، وعبارته: «والأمر من الأخذ والأكل والأمر: (حُدَّ وَكُلَّ وَمُرَّ) على غير القياس». وينظر: روح الشروح: 99، والمطلوب: 99، وحل المعقود: 101، وإزالة القيود: 140.

(17) (من) ساقطة من ب.

(18) في ج: (مضارعة).

(19) في ظ: (بينها).

(20) إلى هنا انتهى الكلام في نسخة (ظ)، وختمها بقوله: (تم)، وورد بعده كلام مكتوب بغير اللغة العربية.

(21) المقصود: 46، وتام كلامه: «لا تتغير المعتلات فيه مع وجود المقتضي نحو: (عَوْرَ واعْتَوْرَ) وغير ذلك، فبعضها لا يتغير لصحة البناء، وبعضها لعلته أخرى». وفي المقصود المخطوط: 209 بعد قوله: (واعتور) كلمة لم تذكر في المطبوع، إذ ورد فيه هكذا: «(واعتور واستوى) وغير ذلك...». وهي مذكورة في متن المقصود الموجود في روح الشروح: 101، والمطلوب: 101.

(22) في ب: (وجود مع).

(23) في ب: (إعلاله). وذكر الشارح هذا السؤال؛ لأن وجود المانع يمنع من تأثير المقتضي، كالقتل مانع للإرث ولو وجد المقتضي وهو البنوة، والحبض مانع للوصم ولو وجد المقتضي وهو شهود الشهر، إذن المقتضي لا يؤثر إن حصل مانع يمنعه، ومن القواعد الشرعية: المانع والسبب إذا اجتمعا فقدم المانع على السبب. إزالة القيود: 144 (الهامش). وقال الشيخ محمد علبش: «وقد يُخالف القياس ويُترك الإعلال مع وجود مقتضيه في بعض المواضع لمانع يمنع منه نحو: (عَوْرَ، واعْتَوْرَ، واستوى، واستحوذ، وسود، واجتور) وغير ذلك». حل المعقود: 102.

(24) قال الرضي في شرح الشافية: 98/3: «وإنما لم يُعَلَّ نحو: (عَوْرَ وحول)؛ لأن الأصل في الألوان والعيوب الظاهرة باب (افعلْ وافعلْ)».

(25) في ج: (لكون).

(26) في ب: (لأن ما قبلها في عين اعور في السكون لكون معنى واحد)، وفي س: (لأن ما قبلها في حكم عين اعور في السكون لكون معناه واحد).

فإن قلت: لِمَ لَمْ تُقَلِّبْ يَاءً بِنَقْلِ (1) حركتها إلى ما قبلها؟

قلت: لأنَّ ما قبلها ليس ساكنًا خالصًا (2) حتى تُنْقَلْ (3) حركتها إليه ثم تُقَلِّبْ ياءً، ولا متحرِّكًا خالصًا حتى (4) تُقَلِّبَ أَلْفًا.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُعَلِّ (أَعَوَّرَ) بالنقل [والقلب] (5) والاستغناء [عن الهمزة] (6)؟

قلت [9/ظ]: لئلا يلزم الالتباس (7) بمضاعف (8) باب (فاعِل) (9).

فإن (10) قلت: لِمَ لَمْ يُعَلِّ (اعْتَوَّرَ)؟

قلت: لأنَّ ما قبلها في حكم أَلْفٍ (تعاوَّرَ) (11)، ولا تَعْفَلُ عَمَّا أَمْضَيْتُ لَكَ فِي (عَوَّرَ).

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُعَلِّ (تعاوَّرَ) بناءً على أَنَّ السَّاكِنَ (12) ليس بحاجزٍ حصين (13)؟

قلت (14): لعدم إعلال (عَاوَّرَ) فحْمِلَ عليه؛ لأنَّه مطاوعُه (15).

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُعَلِّ (16) بناءً على ما دُكِرَ فِي (تعاوَّرَ)؟

قلت (17): لئلا يلتبس بالثلاثي بحذف إحدى (18) الألفين لاجتماع (19) الساكنين.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُعَلِّ (استَوَّى)؟

قلت: لئلا يلزم إعلالان (20) متواليان في حرفين متواليين في كلمة واحدة، ولأنَّه (21) يلزم الإجحاف بهذين الإعلالين (22) بحذف

أحد (23) الساكنين، وهو غير جائز (24).

تمَّ الكتاب بعون المَلِكِ الوَهَّابِ الرَّزَّاقِ (25) [10/و].

القياس الصرفي في أمثال (عَوَّرَ) أَنْ تَعَلَّ الوَاوُ بِقَلْبِهَا أَلْفًا؛ لِأَنَّ الوَاوَ مَتَحَرِّكَةٌ وَمَا قَبْلُهَا مَفْتُوحٌ، بَيِّدَ أَنَّهَا لَمْ تَقْلَبْ؛ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ القَلْبِ أَلَّا تَكُونَ الحَرَكَةُ قَبْلَ حَرْفِ العِلَّةِ فِي حِكْمِ السُّكُونِ، فَفَتَحَ العَيْنَ فِيهَا تَقَابُلَ سَكُونِ العَيْنِ فِي (أَعَوَّرَ)، وَهِيَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الشَّافِيَّةِ لِلرُّضِيِّ: 98/3، وَشَرْحُ الشَّافِيَّةِ لِرُكْنِ الدِّينِ: 353/4، وَلِسَانُ العَرَبِ: (عَوَّرَ) 612/4، وَشَرْحُ المَرَاكِ لِديكَتَوْرُز: 124، وَالمَطْلُوبُ: 101، وَالدَّرُ المَنْقُودُ: (77/و)، وَإِزَالَةُ القِيُودِ: 145.

- (1) فِي ب: (وَنَقَلَ).
- (2) فِي ج: (سَاكِنٌ خَالِصٌ)، وَفِي ق: (بِسَاكِنٍ خَالِصٍ)، وَفِي س: (سَاكِنٌ خَالِصًا).
- (3) فِي ج وَ ق: (يَنْقَلُ)، وَفِي س: (يَنْتَقِلُ).
- (4) (حَتَّى) سَاقِطَةٌ مِنْ ب.
- (5) مَا بَيْنَ المَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ج وَ س.
- (6) مَا بَيْنَ المَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ج وَ ق وَ س.
- (7) فِي ب وَ ق: (لِئَلَّا يَلْتَبِسَ).
- (8) فِي ج: (مُضَاعَفٌ)، وَفِي ب: (بِمُضَارَعِ).
- (9) يَنْظُرُ: الدَّرُ المَنْقُودُ: (77/ظ).
- (10) مِنْ قَوْلِهِ: (فَإِنْ قَلَّتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (فِي عَوَّرَ) سَاقِطٌ مِنْ ب.
- (11) (اعْتَوَّرَ) لَا تَقْلَبُ فِيهِ الوَاوُ أَلْفًا وَلَوْ وُجِدَ المَقْتَضِي؛ لِأَنَّ فَتْحَةَ التَّاءِ فِي حِكْمِ الأَلْفِ السَّاكِنِ فِي (تَعَاوَّرَ). يَنْظُرُ: المَطْلُوبُ: 101، وَالدَّرُ المَنْقُودُ: (77/ظ)، وَإِزَالَةُ القِيُودِ: 145.
- (12) فِي ب وَ ق: (السُّكُونِ).
- (13) فِي ب: (بِحَصِينٍ)، وَفُسِّرَتْ عِبَارَةٌ (لَيْسَ بِحَاجِزٍ حَصِينٍ) فِي نَسْخَةٍ قَ إِذْ كُتِبَ فَوْقَهَا: (أَي: لَيْسَ بِمَانِعٍ قَوِي).
- (14) (قَلَّتْ) سَاقِطَةٌ مِنْ ب.
- (15) عِبَارَةٌ (فَحْمِلَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مَطَاوَعُهُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ب. وَيَنْظُرُ: الدَّرُ المَنْقُودُ: (77/ظ).
- (16) عِبَارَةٌ (فَإِنْ قَلَّتْ: لِمَ لَمْ يُعَلِّ) سَاقِطَةٌ مِنْ ب.
- (17) فِي ب: (فَإِنْ قَلَّتْ).
- (18) فِي ج: (أَحَدٌ). وَالأَلْفُ مِنْ حُرُوفِ المَعْجَمِ تُذَكَّرُ عَلَى مَعْنَى الحَرْفِ، وَتَوَثَّتْ عَلَى مَعْنَى الكَلِمَةِ. يَنْظُرُ: المَذْكَرُ وَالمُؤَنَّثُ: 449، وَتَاجُ العُرُوسِ: مَادَةٌ (أَلْف) 16/23.

- (19) فِي ب: (الاجْتِمَاعِ).
- (20) فِي ج: (يَلْزِمُ اجْتِمَاعَ الإِعْلَانِ مَتَوَالِيَانِ).
- (21) فِي ب: (أَوْ لِأَنَّهُ)، وَفِي س: (لِأَنَّهُ) بَلَا وَو.
- (22) فِي ج: (بِهَذَانِ الإِعْلَالَانِ)، وَفِي ب: (بِهَذَيْنِ إِعْلَالَيْنِ).
- (23) (أَحَدٌ) سَاقِطَةٌ مِنْ ب، وَفِي ق وَ س: (إِحْدَى).
- (24) (اسْتَوَّى) لَا تُقَلِّبُ وَاوَهُ أَلْفًا؛ لِأَنَّهَا لَوْ قَلِبَتْ لَلْزَمَ اجْتِمَاعَ أَلْفَيْنِ سَاكِنَيْنِ، فَلْزِمَ حَذْفُ أَحَدِهِمَا، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَفْسُدُ بِنَاءُ الكَلِمَةِ وَلَا تُعْرَفُ أَهْيَ مِنْ (اسْتَفْعَل) أَمْ مِنْ (اِفْتَعَلَ)؟ يَنْظُرُ: رُوحُ الشُّرُوحِ: 102، وَالمَطْلُوبُ: 102، وَإِزَالَةُ القِيُودِ: 144.
- (25) هَذِهِ خَاتِمَةٌ نَسَخَةٌ ج. وَفِي خَاتِمَةِ ب: (تَمَّ) (25) الكِتَابُ بِعَوْنِ المَلِكِ الوَهَّابِ). أَمَّا خَاتِمَةُ نَسْخَةٍ قَ فَوْرِدَ فِيهَا: (تَمَّ) (2) الكِتَابُ عَوْنِ المَلِكِ الوَهَّابِ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ المَرْجِعُ وَالمَأْبَى، قَدْ تَمَّتْ (تَمَّ). ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامَ بَغْيَرِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ. وَوَرِدَ فِي خَاتِمَةِ س: (تَمَّ) (3) تَارِيخُ سَنَةِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ (4) وَمِئَةَ أَلْفٍ، قَدْ وَقَعَ الفِرَاغُ مِنْ هَذِهِ النُّسخَةِ الشَّرِيفَةِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي يَدِ العَبْدِ (5) الضَّعِيفِ المَحْتَاجِ إِلَى رَبِّهِ الغَنِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِمَا وَأَحْسَنَ إِلَيْهِمَا وَإِلَيْهِ أَمِينٌ يَا مَعْزِينَ). وَأَمَّا خَاتِمَةُ نَسْخَةٍ لَ فَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهَا..

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت802هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 2007.
2. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة عبد الرزاق الحديثية، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965.
3. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد الدمياطي (ت1117هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2006.
4. إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف، د. عبد الملك عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار مطبعة النواعير، الرمادي، العراق، ط2، 1993.
5. استدراكات العصام في الأطول على البلاغيين، موزة بنت حمد بن سالم الكعبي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي.
6. أسماء الكتب المتم لكشف الظنون، عبد اللطيف بن محمد (ت1078هـ)، تحقيق: د. محمد التونجي، دار الفكر، دمشق، ط3، 1983.
7. اشتقاق أسماء الله، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مطبعة النعمان، النجف، 1974.
8. الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس (ت1397هـ)، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1987.
9. الأصول في النحو، محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
10. الأضداد، عبد الملك بن فُريب الأصمعي (ت216هـ)، تحقيق: د. أوغست هفنز، دار الكتب العلمية، بيروت [مطبوع في ضمن ثلاثة كتب في الأضداد].
11. الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ.
12. الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت351هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط2، 1996.
13. الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي (ت1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002.
14. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، لإدوارد كرنيليوس فاندنيك (ت1313هـ)، صححه وزاد عليه: السيد محمد علي الببلاوي، مطبعة التأليف (الهلال)، مصر، 1896.
15. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري (ت542هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992.
16. الأمثال البغدادية، الشيخ جلال الحنفي البغدادي، مطبعة أسعد، بغداد، 1382هـ - 1962م.
17. إمعان الأنظار على المقصود، محمد بن بيرعلي المعروف ببركلي (ت981هـ)، المطبعة الميمنية، مصر، 1310هـ، [مطبوع في ضمن المطلوب].
18. إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف الققطي (ت624هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2004.

19. الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت562هـ)، تحقيق: محمد أحمد حلاق، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1999.
20. الإئصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009.
21. إيضاح المبهم في معاني السُّلم، أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري (ت1192هـ)، تحقيق: د. عمر فاروق الطَّبَّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط2، 2006.
22. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد البغدادي، (ت1399هـ)، صححه: محمد شرف الدين بالتقاي، ورفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
23. البحر المحيط في أصول الفقه، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، حرره: د. عمر سليمان الأشقر، راجعه: د. عبد الستار أبو غدة، ود. محمد سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، 1988.
24. البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
25. بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت751هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
26. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى بن محمد الزيدي (ت1205هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم خليل إبراهيم، وكريم سيد محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007.
27. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان (ت1376هـ)، ترجمة: د. عبد الحلیم النجار، والسيد يعقوب بكر، ود. رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة.
28. تاريخ التراث العربي، د. محمد فؤاد سزكين، ترجمة: د. محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 1983.
29. تاريخ علماء الفلوجة والشخصيات العلمية فيها، الشيخ عبود فياض المشهداني، دار المناهج، العراق، 2013.
30. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986.
31. التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، علي بن سليمان المرادوي (ت885هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين ورفاقه، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2000.
32. التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2003.
33. تفسير أسماء الله الحسنى، إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، 1395هـ.
34. التمهيد في علم التجويد، محمد بن محمد بن يوسف المعروف بابن الجزري (ت833هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1405هـ.
35. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهرى (ت370هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرين، دار القومية العربية، مصر، 1964-1967.
36. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط2، 1979.
37. جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى بن محمد الغلابيني (ت1364هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2011.

38. جامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2004.
39. حاشية ابن جماعة محمد بن أحمد (ت816هـ) على شرح الجاربردي أحمد بن الحسن (ت746هـ)، على الشافية لابن الحاجب عثمان بن عمر (ت646هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1984، [مطبوعة في ضمن مجموعة الشافية].
40. حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف، علي بن محمد الجرجاني المشهور بالسيد الشريف (ت816هـ)، دار المعرفة، بيروت، [مطبوعة مع الكشاف].
41. حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي، محمد بن مصطفى القوجوي المشهور بشيخ زاده (ت950هـ)، المطبعة العثمانية، 1306.
42. حل المعقود من نظم المقصود في الصرف، محمد بن أحمد عُليش (ت1299هـ)، وبهامشه نظم المقصود في الصرف، أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي (ت1302هـ)، المطبعة الميرية، مكة، ط1، 1316هـ.
43. حواشي على كتاب المقصود، محمد طاهر بن محمد بسيم الوديني (ت بعد 1316هـ)، مخطوط، ولدينا نسخة منه.
44. خزنة التراث (فهرس مخطوطات)، إصدار مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية.
45. الخصائص، عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
46. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدوري الحمد، مطبعة الخلود، بغداد، 1986.
47. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسامين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
48. الدر المنقود في شرح المقصود، حسن بن إسماعيل السمراري (ت1040هـ)، مخطوط محفوظ في مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات، برقم 3905.
49. درة الغواص في أوام الخواص، القاسم بن علي الحريري (ت516هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1998.
50. الرسالة الكبرى في البسمة، محمد بن علي الصبّان (ت1206هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمزلي، وحبيب يحيى المير، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007.
51. روح الشروح على المقصود، عيسى السبروي، المطبعة الميمانية، مصر، 1310هـ، [مطبوع في ضمن المطلوب].
52. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الألوسي (ت1270هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
53. الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، أحمد بن حمدان الرازي (ت322هـ)، تحقيق: حسين بن فيض الله الهمداني، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1957.
54. سر صناعة الإعراب، عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985.
55. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد بن ناصر الدين بن نوح الألباني (ت1420هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1995-2002.
56. السُّلم في علم المنطق، عبد الرحمن بن محمد الأخضر (ت983هـ)، تحقيق: د. عمر فاروق الطَّبَّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 2009.
57. شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملوي (ت1351هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.

58. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد المعروف بابن العماد (ت1089هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1986.
59. شرح أسماء الله الحسنى، محمد بن عمر الرازي (ت606هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1404هـ.
60. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى [منهج السالك إلى ألفية ابن مالك]، علي بن محمد الأشموني (ت900هـ)، مزيل بالحواشي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ - 1989م.
61. شرح الأمثلة المختلفة في التصريف، مصطفى بن شعبان السروري (ت969هـ)، تحقيق: ليث فُهَيْر عبد الله، 2012.
62. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، أحمد بن عبد الله الشهير بديكقوز (ت860هـ)، وبهامشه الفلاح في شرح المراح، أحمد بن سليمان المشهور بابن كمال باشا (ت940هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط3، 1959.
63. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط1، 1990.
64. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: د. ناصر حسين علي، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2008.
65. شرح تصريف العزي، مسعود بن عمر التفتازاني (ت791هـ)، تحقيق: محمد جاسم المحمد، دار المنهاج، السعودية، ط2، 2012.
66. شرح الجاربردي أحمد بن الحسن (ت746هـ)، على الشافية لابن الحاجب عثمان بن عمر (ت646هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1984، [مطبوع في ضمن مجموعة الشافية].
67. شرح حسام الدين حسن الكاتي (ت760هـ)، على إيساغوجي في المنطق، مفضل بن عمر الأبهري (ت663هـ)، الأمانة العليا للإفتاء، مكتب التدريس، 1422هـ.
68. شرح شافية ابن الحاجب، الحسن بن أحمد المشهور بركن الدين الإسترابادي (ت715هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2011.
69. شرح شافية ابن الحاجب، الخضر اليزدي (ت بعد 720هـ)، تحقيق: د. حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2008.
70. شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الشهير بالرضي الإسترابادي (ت686هـ) تحقيق: محمد نور الحسن ورفاقه، دار إحياء التراث العربي، ط1.
71. شرح عصام الدين الإسفرايني (ت951هـ)، على شافية ابن الحاجب، مطبعة أحمد كامل، إسطنبول، 1276هـ، [مطبوع على هامش شرح نقره كار عبد الله بن محمد (ت نحو 776هـ)].
72. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن المشهور بابن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980.
73. شرح عيون كتاب سيويبه، هارون بن موسى القرطبي (ت401هـ)، تحقيق: عبد ربه عبد اللطيف، مطبعة حسان، القاهرة، ط1، 1404هـ.
74. شرح الفريد، إبراهيم بن محمد المعروف بعصام الدين الإسفرايني (ت951هـ)، تحقيق: د. نوري ياسين حسين، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1405هـ.

75. شرح الفصيح، محمد بن أحمد المشهور بابن هشام اللخمي (ت577هـ)، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط1، 1988.
76. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في مكة، ودار المأمون للتراث في دمشق، ط1، 1402هـ.
77. شرح مراح الأرواح، أحمد بن عبد الله الشهير بديكقوز (ت860هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط3، 1379هـ.
78. شرح المفتاح في التصريف، الشيخ أحمد بن عمر الحازمي، [دروس صوتية، الشريط الأول].
79. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
80. شرح المقصود، الشيخ عمر بن عسكر الحموي (ت بعد 1009هـ)، المطبعة الميمينية، مصر، 1306هـ.
81. شرح المقصود في التصريف، محمد بن خليل بن دانيال (ت710هـ)، مخطوط، محفوظ في مكتبة الملك عبد العزيز العامة في الرياض، قسم المخطوطات.
82. شرح الملوكي في التصريف، يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط2، 1988.
83. شرح المواقف، علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ)، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ.
84. شرح نظم المقصود، الشيخ أحمد بن عمر الحازمي، [دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ عمر الحازمي].
85. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري زاده (ت968هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
86. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1984.
87. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح)، محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، دار الجيل، بيروت، د.ت.
88. صحيح مسلم (المسند الجامع)، مسلم بن الحجاج (ت261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1972.
89. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت.
90. علل التنبيه، عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1992.
91. عنقود الزواهر في الصرف، علي بن محمد القوشجي (ت879هـ)، تحقيق: د. أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 2001.
92. عون المعبود في شرح نظم المقصود في الصرف، إبراهيم بن محمد الفقيه القادمي السريحي اليمني، دار عمر بن الخطاب، مصر، ودار الوادعي، اليمن، ط1، 2007.
93. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، العراق، 1985-1980.
94. فتح الودود شرح اللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود، أحمد جابر جبران (ت بعد 1389هـ)، دار المجمع العلمي للنشر والتوزيع، جدة، ط1، 1976.
95. فتح الودود شرح المقصور والممدود، الشيخ سيدي المختار الكنتي الشنقيطي (ت1229هـ)، تحقيق: مأمون محمد أحمد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2002.

96. الفصيح، أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت291هـ)، تحقيق: د. عاطف مذكور، دار المعارف، القاهرة، 1984.
97. فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1974.
98. فهرس مخطوطات خزنة القرويين، محمد العابد الفاسي، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1979-1980.
99. الكتاب، عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
100. كشف اصطلاحات الفنون والعلوم الإسلامية، محمد بن علي التهانوي (ت بعد 1158هـ)، دار صادر، بيروت.
101. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
102. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت1067هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
103. الكليات، أيوب بن موسى الكفوي (ت1094هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993.
104. لسان العرب، محمد بن مكرم المعروف بابن منظور (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
105. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.
106. متن المقصود في فن الصرف، المنسوب إلى الإمام نعمان بن ثابت الكوفي (ت150هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن سالم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1957.
107. المذكر والمؤنث، محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، 1978.
108. مراح الأرواح، أحمد بن علي بن مسعود (من علماء القرن الثامن أو التاسع من الهجرة)، دار الطباعة المعمورة، القسطنطينية، 1254هـ.
109. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ورفاقه، المكتبة العصرية، بيروت، 2009.
110. مسائل خلافية في النحو، عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق: د. محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط1، 1992.
111. المساعد على تسهيل الفوائد، عبد الله بن عبد الرحمن المشهور بابن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة، ط1، 1405-1400.
112. المستقصى في علم التصريف، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، دار العروبة، الكويت، ط1، 2003.
113. مصادر علم التصريف متوناً وشروحاً وحواشي، د. هاشم طه شلاش، بحث منشور في مجلة الذخائر، العدد 13-14، السنة 4، 1423-1424، بيروت.
114. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي (ت770هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994.
115. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، 2007.
116. المضبوط شرح المقصود، يوسف بن عبد الملك المعروف بقره سنان (ت852هـ)، مخطوط، نسخة محفوظة في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية / قسم المخطوطات بجامعة أم القرى.
117. المطلع في شرح إيساغوجي في علم المنطق، زكريا بن محمد الأنصاري (ت926هـ)، تحقيق: خالد بن خليل الزاهدي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2012.

118. المطلوب بشرح المقصود في التصريف، مؤلفه مجهول، المطبعة الميمنية، مصر، 1310هـ.
119. معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني (ت1401هـ)، مكتبة لبنان، ط2، 1985.
120. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي (ت626هـ)، دار صادر، بيروت، ط8، 2010.
121. المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، د. محمد عيسى صالحية، معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1992.
122. معجم المصطلحات العلمية والفنية، يوسف خياط، دار لسان العرب، المطبعة العربية، بيروت، 1974.
123. معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إيلان سركيس (ت1351هـ)، مطبعة سركيس، مصر، 1928.
124. معجم القراءات، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2002.
125. معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر (ت1424هـ)، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008.
126. معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة (ت1408هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
127. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كيري زاده (ت968هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985.
128. المفتاح في الصرف، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت471هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
129. المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993.
130. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979.
131. المقتصد في شرح التكملة، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1428هـ - 2007م.
132. المقتضب، محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عَضَيْمَة، عالم الكتب، بيروت.
133. المقصود في الصرف، المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت (ت150هـ)، مخطوط، [في ضمن مجموع يحتوي على عدة كتب في علم الصرف].
134. المقصود في الصرف، المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت (ت150هـ)، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، [مطبوع في ضمن مجموع مشتملة على جملة كتب في علم الصرف].
135. المكمل في شرح المفصل، الحسين بن محمود الزيداني المعروف بالمظهري (ت727هـ)، دراسة مع تحقيق القسمين الثاني والثالث: بيان محمد فتاح، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، 2008.
136. منحة المعبود على متن المقصود، محمد سعيد بن حمزة المنقار الميداني (ت بعد 1271هـ)، مخطوط، لدينا نسخة منه.
137. المنصف شرح كتاب التصريف، عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، 1373هـ.
138. المنطق، الشيخ جمال عبد الكريم الدبان، هيئة دواوين الأوقاف، مديريةية التعليم الإسلامي، العراق.
139. المهذب في علم الصرف، د. هاشم طه شلاش ورفيقاه، مطبعة التعليم العالي في الموصل، العراق، 1989.
140. ميزان الأدب في لسان العرب، إبراهيم بن محمد المعروف بعصام الدين الإسفراني (ت951هـ)، تحقيق: ليث فُهَيْر عبد الله، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، 1997.

141. نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد الميداني (ت518هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1401هـ - 1981م.
142. نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف، [شرح بناء الأفعال في الصرف]، عبد القادر بن عبد الله المجاوي (ت1332هـ)، تحقيق: محمد شايب شريف، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2011.
143. نزهة الطلاب فيما يتعلق بالبسملة من فن الإعراب، يوسف بن إسماعيل الصفتي (ت بعد 1193هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2007.
144. النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد المعروف بابن الجزري (ت833هـ)، تحقيق: علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
145. نور السجّية في حل ألفاظ الأجرومية، محمد بن أحمد المعروف بالخطيب الشرييني (ت977هـ)، دار المنهاج، السعودية، ط1، 2008.
146. هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد البغدادي (ت1339هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
147. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1400.
148. الواضح في الصرف، د. محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط4، 1987.